مملكة البحرين

هيئة جودة التعليم والتدريب

التقرير السنوي ٢٠٢١

التعليم.. الواقع الجديد

هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

هيئة جودة التعليم والتدريب

Education & Training Quality Authority

Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

حضرة صاحب الجلالة

الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي

الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد رئيس الوزراء الموقر

الفهرس

07 مهام هيئة جودة التعليم والتدريب

08 كلمة رئيس مجلس الإدارة

10 كلمة الرئيس التنفيذي

12 أعضاء مجلس الإدارة

14 أعضاء الإدارة التنفيذية

16 الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية

18 المدارس الحكومية والخاصة

26 مؤسسات التدريب المهني

32 مؤسسات التعليم العالي

38 الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية

40 عمليات الإطار الوطني

46 الامتحانات الوطنية

52 تقرير خاص (التعليم.. الواقع الجديد)

56 إنجازات الهيئة

58 المؤتمرات والمنتديات

64 الخلاصة

هيئة جودة التعليم والتدريب

Education & Training Quality Authority

Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

النسخة الإنجليزية

ENGLISH VERSION

هيئة جودة التعليم والتدريب

Education & Training Quality Authority

Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

مهام هيئة جودة التعليم والتدريب

هيئةُ جودةِ التعليم والتدريب، هيئةٌ وطنيةٌ مستقلةٌ، تخضع لإشراف مجلس الوزراء الموقر، وتقوم بتنفيذ مهامها وأهدافها طبقًا لتوجيهات ورؤى مجلس إدارتها، وترفع تقاريرها إلى المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب لاعتمادها والتصديق عليها.

تأسست الهيئة في العام 2008 وتمت إعادة تنظيمها وتسميتها بموجب المرسومين الملكيين رقمّي: (83) لسنة 2012 و (74) لسنة 2016، ضمن مبادرات مشروع تطوير التعليم، الذي استمد رؤيته من المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة، عاهل البلاد المفدى الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه اللّه ورعاه في العام 2002، وهو أحد المبادرات الرائدة لرؤية البحرين الاقتصادية 2030، والذي يهدف إلى تحقيق نقلة نوعية، وتحسين الخدمات المقدمة في قطاعي التعليم والتدريب المهني في مملكة البحرين، ليرتقي بالكفاءات الاحترافية والمهنية، وتحقيق التنمية البشرية لمواطني المملكة.

الرؤية

أن نكون روادًا في تعزيز الجودة المستدامة لنرتقي بقطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين إلى المستوى العالمي.

الرسالة

التحسين المستدام للجودة والتنافسية في الأداء لقطاعي التعليم والتدريب من خلال تقييم مستقل، وعادل، وموثوق به وبما يسهم في بناء القدرات الوطنية.

القيم

• العدالة • الاستدامة • التنافسية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

لقد كان العامان الدراسيان المنصرمان، ميدانًا حقيقيًا للتحدي لجميع دول العالم بلا استثناء، وبخاصة المؤسسات التعليمية المختلفة بكافة مراحلها العمرية.

إذْ كان اقتحامُ جائحة كوفيد-19، لتفاصيل حياتنا اليومية، بمثابة اختبار لمتانة وكفاءة البنية التحتية للدول، كما كان امتحانًا لمدى قوة المؤسسات التعليمية فيها، والتي تفاوتت بنيتها التعليمية والتكنولوجية أيضًا في مواجهة تحديات تلك الجائحة.. دول واجهت تلك الجائحة من أول يوم بثبات وثقة، وببنية تكنولوجية متقدمة في الاتصال، واستطاعت توفير خطوط إنترنت قوية تصل للجميع بكل سهولة ويسر، وتضمن ديمومة العملية التعليمية، في الوقت الذي تخلفت فيه دول كثيرة عن اللحاق بهذا الميدان؛ ممَّا تسبب في انعدام فرص المساواة في التعليم بين الطلبة.

والأمر كذلك بالنسبة لأنظمة تعليمية متطورة، لديها مناهج وطرائق تعليم متقدمة، لم تجد صعوبة في الانتقال السلس إلى التعليم الافتراضي عن بعد؛ لأنها كانت تمارسه أصلا، وبين أنظمة عفى عليها الزمن، واجهت – ولا تزال – تواجه صعوبات جمَّة في اللحاق بركب التعليم عن بُعد في حدوده الدنيا التي تحقق الكفايات الأدنى المطلوبة.

تحدياتٌ كبيرةٌ ربما تكون جائحة كورونا قد كشفتها، لكنها فتحت نقاشًا لم يُغلق بعد، حول قدرة العالم على التأقلم مع واقع جديد، تغيَّرت فيه ملامح الأنظمة التعليمية، فلم تعد هناك مدرسة ولا صفوف يلتقي فيها الطلبة، كما لم يعد المعلم ملتصقًا بالطلبة؛ معلمًا وموجّهًا كما كان من قبل.

وفي مملكة البحرين، استطعنا، ولله الحمد، بتوجيه ورعاية من عاهل البلاد المفدى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه، وبجهود جبَّارة قادها بحنكته سيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله ورعاه، وضع مملكة البحرين في مصافّ الدول التي استطاعت أن تحافظ على استمرارية العملية التعليمية التعلمية للمواطنين والمقيمين بلا استثناء. كما استطاعت هيئة جودة التعليم والتدريب بتوجيهات ثاقبة ومتابعة مستمرة من صاحب السمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، أن تكيّف عملياتها لتواكب تلك التغيُّرات التي فرضتها الجائحة؛ ممَّا يعني أننا لم نتوقف، ولن نتوقف.

لقد نجحت حكومة مملكة البحرين عبر عقود من تحقيق تطوُّر نوعي في بنيتها التحتية المرتبطة بالاتصال وتقنية المعلومات والتطوّر الرقمي، ولعلَّ حجم جذب الشركات الكبرى في هذا المجال خير شاهد. ليس ذلك فحسب؛ بل تكاملت رؤية البحرين الاقتصادية 2030، مع النهضة التعليمية؛ ممَّا جعلها تسير جنبًا إلى جنب في طريق التنمية، وتعبيد طريق الخريجين إلى سوق العمل.

وبحسب تقرير منظمة "انترنيشنز" المنشور في مايو 2019، تبوَّأت البحرين المركز الأول خليجيًا، والـ 12 من بين 68 دولة على مستوى العالم بشأن مؤشر سهولة الاتصال بالإنترنت، كما حققت المركز الرابع عالميًا في مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII) التابع لمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI). ولم تكن تلك المراكز سوى مواصلة حصول مملكتنا الغالية على المركز الأول عربيًا، والـ 31 عالميًا في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب التقرير السنوي لقياس مجتمع المعلومات الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (نوفمبر 2017). كما احتلت المركز الـ 26 عالميًا، والـ 5 أسيويًا في تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية (2018)، والذي يضم 193 دولة، بناء على حجم التطور في مؤشرات الخدمات الإلكترونية والبنى التحتية للاتصالات، وغيرها من المعايير المهنية. **(بنا، مايو، 2019)**

جميع ما سبق يثبت أن هذا هو التحدي الحقيقي في واقع جديد للتعليم، أصبحت فيه تكنولوجيا الاتصال والتقنية الرقمية والمعلوماتية هي ما يحدد المواصلة في هذا الماراثون لتحقيق طموحات الأجيال القادمة، من تعليم إلكتروني متطوّر عن بُعد، يبعث الأمل وينشر المعرفة بكل تمكّن وقدرة على ضبط تحديات تلك الجائحة، وحتى يتخرّج أبناؤنا وبناتنا الطلبة، وقد تحصّلوا على جميع ما يحتاجونه من كفايات معرفية، ومهنية، وفنية تمكّنهم من خوض حياتهم الجامعية وسوق العمل بعد ذلك، بكل كفاءة واقتدار.

يأتي تقرير هيئة جودة التعليم والتدريب السنوي هذا العام، تحت عنوان "التعليمُ.. الواقعُ الجديدُ"، لنواصل ما بدأته الهيئة منذ بداية الجائحة، من قراءة دقيقة، وواعية، وشفافة للظروف الطارئة، دعمتها بمؤتمرات ومنتديات؛ استطاعت – من خلالها – دراسة الأوضاع الطارئة، وتقديم الحلول المختلفة، بمشاركة العديد من الخبراء والأكاديميين والمختصين، توَّجَتها بتقديم أطر استثنائية، تراعي الأوضاع القائمة، ولكنها لا تُخلُّ بمعايير مراقبة الأداء وتجويده، وهو ما نجحت هيئة جودة التعليم والتدريب عبر رئاستها وإدارتها التنفيذية، وفرقها الفنية في تقديمه باحترافية ومهنية عالية، أثبتت – من خلالها – أنَّها مستعدةٌ للتعاطي مع جميع الظروف الطبيعية والاستثنائية خدمة لهذا الوطن وأداءً لأمانتها، ورسالتها، وقيمها، وأهدافها.

سعادة السيد أيمن توفيق المؤيد
وزير شئون الشباب والرياضة
رئيس مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب

كلمة الرئيس التنفيذي

"التعليمُ.. الواقعُ الجديدُ"

في هذا العام، تُصدر هيئة جودة التعليم والتدريب تقريرها السنوي الثالث عشر، والذي يأتي في ظروف مغايرة تمامًا عما سبقه من أعوام؛ بسبب انتشار جائحة كوفيد – 19، التي غيَّرت وجه العالم، والتي ألقت بظلالها على العملية التعليمية أفرادًا ومؤسسات، حتى بدأ الحديث يدور في جميع الأنحاء عن واقع جديد للعملية التعلُّمية التعليمية، يتجاوز الزمان والمكان والجغرافيا السياسية والطبيعية.

وفي أحدث تقاريرها الاستقصائية، تتحدث منظمة اليونسكو عن أوضاع كارثية طالت التعليم في دول ومناطق كثيرة حول العالم. فما بين 50% من الطلبة حول العالم تأثروا بإغلاق المدارس، هناك 53 بلدًا تأثر بذلك الإغلاق، و875 مليون طالب انقطع عن المدرسة، ولا يزال الحديثُ اليومَ – بعد مرور عامين على بداية ظهور تلك الجائحة – مستمرًا عن تحذير منظمة اليونسكو والذي يشير إلى تهديد نحو 500 مليون طالب حول العالم بسبب تعليق الدراسة، ذلك التحذير الذي أشار إلى أنَّ برامج التعليم الافتراضي هي التي من المؤمَّل أن تقدم طوق النجاة، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

بالفعل هو واقعٌ جديدٌ، حيث اعتاد الجميع على نَسق معيَّن من الالتزام والحضور والمشاركة، استطاع أنْ يحقق المساواة في التعليم للجميع؛ إذ لا يشترط امتلاك أدوات معرفية وتكنولوجية معيَّنة قد تتوفَّر عند البعض في حين لا تتوفر عند آخرين. لكنَّنا اليوم وجدنا أنفسنا في مواجهة تفاوت المستويات الاجتماعية، والاقتصادية، بالنسبة للأفراد، يقابلها اختلافٌ وتفاوتٌ في البنى التحتية للدول والمؤسسات بالنسبة لدول العالم الثالث التي لا تزال تعاني، ودول أخرى في إمكانها اللحاق بركب المستجدات الطارئة، ومحاولة التكيّف مع ظروفها، أخذًا في الاعتبار التعاطي الصحي مع تلك الجائحة وأضرارها.

ظروف مؤثرةٌ جدًا في أي عملية افتراضية عن بُعد، حيث تتلاشى القدرة والإمكانات وتتفاقم الهُوَّة في عدم المساواة في التعلُّم؛ ممَّا يضع العالم والمؤسسات الدولية أمام وضع جديد من التحديات، يختلفُ كثيرًا عن واقع التعليم الاعتيادي.

إنَّ العالم اليوم أمام مرحلة جديدة اقتضتها ظروف لا يعلم أحد متى ستنتهي، وأنَّ النجاح في مواجهتها يعتمد على قراءة تلك المرحلة بصورة مختلفة تراعي جميع الظروف الحالية والمستقبلية، التي تضمن حصول أطفال العالم على التعليم الجيد مهما كانت الظروف.

ولم تكنْ هيئةُ جودة التعليم والتدريب، وهي الجهة المنوط بها مراقبة أداء مؤسسات التعليم والتدريب بمَعْزِل عن تلك الأوضاع التي تفاعلت معها بكل شفافية، حيث إنَّ المسئولية الوطنية تقع على كاهل جميع المنشغلين والمشتغلين في العملية التعليمية والتدريبية؛ لضمان تأمين الديمومة، والإدماج، والإنصاف في ظل إغلاق شامل أو متقطّع للمؤسسات التعليمية.

لقد سعت هيئة جودة التعليم والتدريب لقرابة عامين على إعادة برمجة عملياتها؛ لتتواكب مع المستجدات، وبما لا يتسبب في أي تراجع في أدائها، أو أي تهاون في مؤسسات التعليم والتدريب. وهو ما تم تفعيله ليرسم أطرًا استثنائية تُصدر تصنيفات وبنودًا ومعايير؛ تهدفُ إلى الوقوف على تَوَفُّرِ الحد الأدنى – خلال الأوضاع الاستثنائية – من متطلبات لسير العملية التعليمية والتدريبية بما يحفظ بدوره حق الطلبة في تَلَقّي التعليم واستمراريته، وفق توجيهات سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب ومتابعة دائمة من قِبَل رئيس مجلس الإدارة سعادة السيد أيمن بن توفيق المؤيد وزير شؤون الشباب والرياضة وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين.

لقد نجحت الهيئة طوال الفترة الماضية في أن تحتضن جميع الشركاء من مؤسسات، وأكاديميين، وخبراء، ومتخصصين في عدد من المؤتمرات، والمنتديات، والورش الافتراضية، التي نجحت في تشخيص الواقع. وهو ما ساهم كثيرًا في اندماج الكثير من الشركاء في استيعاب الوضع القائم، ومعرفة ما هو مطلوب للتعاطي مع الواقع الجديد في علاقة الطالب بمؤسسات التعليم المختلفة.

لقد كانَ لاهتمام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، بنهضة الوطن وشموله برعايته، الدورُ الكبيرُ في تقدمه وتطوير بنيته التحتية عامةً، وبنيته التعليمية والتدريبية والصحية خاصةً، كما كان للجهود الكبيرة التي بذلها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس الوزراء، حفظه الله ورعاه، الدور الأبرز في تحفيز الجميع لأداء مهامه بكل مسئولية والتزام؛ والتعاطي مع تداعيات الجائحة، وتلافي تأثيراتها بكل ما يُستطاع من قوة.

ستزول الجائحة، وقد تستمر تبعاتها، ولكن ستبقى هناك أسئلة عديدة يجب الاستعداد للإجابة عليها، حتى لا نضطر لإعادة تلك الدروس مرة أخرى. هل وعَت مؤسسات التعليم والتدريب أهمية الاستثمار في تكنولوجيا التعليم؟ هل استوعبت أهمية التجديد والابتكار في التعليم وفي المناهج وطرائق تدريسها؟

إنَّه واقعٌ جديدٌ؛ يحتمُ على الجميع ألَّا يكتفي بالوقوف أمامه دون حراك، بل ضرورة قهر جميع صعوباته، وتسخيرها للنهوض مرة أخرى؛ لأنَّ هذه الأرض ومن يعيش عليها، تستحق منَّا البذل، والتضحية، والعطاء، حتى تنعم الأجيال القادمة بفرص تعليم متقدم يتساوى فيها الجميع في كل الظروف.

د. جواهر شاهين المضحكي

الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد
أيمن بن توفيق المؤيد
وزير شئون الشباب والرياضة
رئيس مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب

سعادة السيد
قصي علي العريض
الرئيس التنفيذي للعمليات ودعم العملاء
صندوق العمل (تمكين)
نائب رئيس مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب

سعادة السيدة
يارا رضا فرج
منسق في مكتب رئيس مجلس الوزراء
عضو مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب

سعادة السيد
منذر عبداللطيف المداوي
مدير تطوير أعمال قطاع التعليم والصحة
مجلس التنمية الاقتصادية
عضو مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب

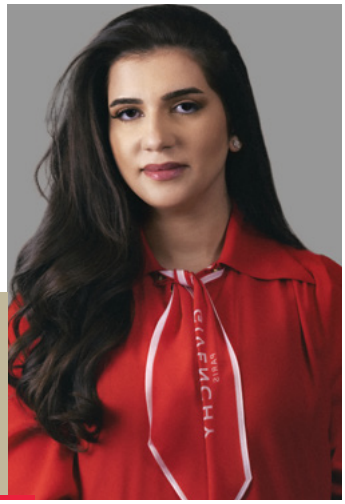

سعادة السيدة
سارة إسحاق حسن
القائم بأعمال وكيل وزارة شؤون الشباب والرياضة
عضو مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب

سعادة السيدة
دلال إقبال صنقور
مستشار قانوني – مكتب معالي السيد جواد العريض نائب رئيس مجلس الوزراء
– رئيس اللجنة الوزارية للشئون القانونية والتشريعية بمجلس الوزراء
عضو مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب

أعضاء الإدارة التنفيذية

هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
مملكة البحرين - Kingdom of Bahrain

هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
مملكة البحرين - Kingdom of Bahrain

الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية

تُعْنَى الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، ومن خلال الإدارات الأربع التابعة لها، بالوقوف على جودة ما تقدمه المؤسسات التعليمية والتدريبية بكافة مستوياتها، وذلك من خلال تنفيذ مراجعات الأداء وفقًا لمعايير ومؤشرات الأطر المعتمدة، والتي صممت؛ لتتلاءم مع واقع هذه المؤسسات في مملكة البحرين، وتم مقايستها مرجعيًا؛ لتتوافق مع الممارسات الجيدة المتعارف عليها دوليًا، ومسترشدة بالتغذية الراجعة التي تردها من كافة المعنيين من الشركاء والمؤسسات التعليمية والتدريبية.

وتهدف مراجعات الأداء إلى توفير معلومات كافية سواء للمؤسسات، أو صناع ومتخذي القرار وعبر تقارير تفصيلية وتجميعية، يتم فيها تحديد جوانب القوة والجوانب التي تحتاج إلى تحسين؛ مما يساهم في عملية التحسين المستمر سواء أكانت الذاتية من قبل المؤسسات، أم التشريعية والتنظيمية من قبل صناع ومتخذي القرار، وذلك بغرض استدامة التطوير وتحقيق التطلعات الوطنية.

وشكل العام الأكاديمي (2020 – 2021)، بظروفه التي ارتبطت بجائحة كوفيد – 19، تحديًا لكافة المؤسسات التعليمية والتدريبية، مع سعيها لتقديم خدماتها ضمن الضوابط التي فرضتها الجائحة. وتفاعلت الهيئة ممثلة بالإدارة العامة للمراجعات مع هذه المعطيات باستمرار تعليق المراجعات الاعتيادية لكل من المدارس الحكومية والخاصة والمعاهد التدريبية والتعليمية، واستحداث إطار تقييم الممارسات خلال الأوضاع الاستثنائية للمدارس والمعاهد، وتطبيقه؛ للوقوف على قدرة المؤسسات على توفير خدمات تعليمية وتدريبية بصورة مناسبة، وتحفظ في الوقت ذاته حقوق المنتسبين في التعلم والتدريب. وقد شمل التقييم الاستثنائي الوقوف على جودة كل ما يقدم "عن بعد"، وكذلك ما يقدم في المؤسسات ضمن الإجراءات الاحترازية المقرة. أما بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي، فقد واصلت الهيئة في تنفيذ مراجعات البرامج الأكاديمية المقرة للجامعات مع تعديل في إجراءات عملها لتتسق مع معطيات الفترة لتكون المراجعات عن بعد

المدارس الحكومية والخاصة

مقدمة

منذ أن تم الإعلان عن جائحة كوفيد – 19، واجهت النظم التعليمية حول العالم تحديات جمة، ألزمتها بإعادة التفكير في أساليبها وإستراتيجياتها المتبعة على كافة الأصعدة المرتبطة بالعملية التعليمية في المدارس؛ وذلك لضمان حصول الطلبة على حقهم في التعلم.

وقد تباينت استجابات النظم عالميًا في تقديم الحلول للتعامل مع تبعات الجائحة، مع ازدياد التركيز على تكنولوجيا التعليم كعنصر أساسي، والذي استلزم إعادة تصميم: خبرات التعلم، وطرائق التقويم، وآليات الدعم والمتابعة، واليوم المدرسي بما يشمل ساعات التمدرس وتوقيتها، وظهور الحاجة الملحة لتأهيل المعلمين، والطاقمين الإداري والفني، بما يضمن التأقلم السريع مع هذه المعطيات والمستجدات.

ولم تكن مملكة البحرين بعيدة عن النهج العالمي، حيث تعاملت بشكل فوري مع تلك الظروف بمجموعة قرارات إستراتيجية بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله ورعاه، منذ 17 مارس 2020، وبمتابعة حثيثة لكافة التطورات إلى هذه اللحظة. وقد قامت هيئة جودة التعليم والتدريب في المرحلة الأولى بدراسة وتقييم جودة ممارسات التعليم والتدريب عن بعد لدى عينة من المدارس الخاصة، واستطلاع آراء القيادات المدرسية والمعلمين لدى المدارس الحكومية، وأولياء الأمور، علاوة على تقييم المواقف والممارسات التعليمية في الفترة الممتدة من مارس إلى يونيو 2020، ومن ثمّ أصدرت تقريرها الأول بهذا الشأن مع حزمة من التوصيات لتطوير الأداء، ثم قامت الهيئة في المرحلة الثانية – بعد التشاور مع الأطراف المعنية، والاستفادة من مخرجات المرحلة الأولى – بتصميم إطار استثنائي لقياس جودة الأداء في تجربة فريدة من نوعها حول العالم؛ وذلك بهدف تقييم جودة الممارسات المدرسية في الأوضاع الاستثنائية للمدارس الحكومية والخاصة في مملكة البحرين.

ويوضح هذا التقرير أبرز نتائج تطبيق الإطار الاستثنائي في العام الدراسي 2020 – 2021، على عدد من المدارس الحكومية والخاصة، وفق دليل تقييم جودة الممارسات المدرسية في الأوضاع الاستثنائية، والتي شملت جميع المراحل التعليمية في المدارس الحكومية والخاصة.

وينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أجزاء رئيسة، حيث يستعرض الجزء الأول ما قامت به إدارتا مراجعة أداء المدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال في ظل جهود الجهات التنظيمية والمدارس خلال فترة الجائحة، فيما يستعرض الجزء الثاني خلاصة ما تم التوصل إليه عبر عمليات التقييم من نتائج، وذلك بتحليل الأقسام الثلاثة الرئيسة التي يقيسها الإطار الاستثنائي، أما الجزء الثالث فيسلط الضوء على أبرز الجوانب الإيجابية، والتوصيات التطويرية لمسايرة التطلعات المستقبلية.

الجزء الأول: نبذة عامة عما قامت به إدارتا مراجعة أداء المدارس والجهات المعنية خلال فترة الجائحة

مرت استجابة هيئة جودة التعليم والتدريب – **ممثلةً في إدارتي مراجعة أداء المدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال** – بمراحل عدة، تضمنت التجريب، والتشاور مع المعنيين، والاستشارة الدولية، وإصدار دليل جودة الممارسات المدرسية في الأوضاع الاستثنائية، والتدريب عليه، وتطوير الإجراءات والعمليات بما يتناسب وطبيعة المرحلة، وبما يضمن تغطية كافة الاستجابات، والجهود التي قامت بها الجهات التنظيمية والمدارس الحكومية والخاصة على السواء.

إدارتا مراجعة أداء المدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال

فور إعلان الوضع الاستثنائي الطارئ، والذي شهد توقف الدراسة التقليدية في الفترة من مارس إلى يونيو 2020، قامت هيئة جودة التعليم والتدريب، ممثلة في إدارتي مراجعة أداء المدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال، بتقييم جودة ممارسات وتطبيقات التعليم عن بُعد في مدارس مملكة البحرين، والتي جاءت استجابةً لانعكاسات جائحة كورونا كوفيد – 19.

وتضمنت هذه المرحلة تحليل استمارات التقييم المدرسية، وملاحظة الحصص الافتراضية المركزية والمدرسية، وتقييم الدروس المتلفزة، وقنوات عرض الدروس عبر الإنترنت، وإجراء العديد من المقابلات للطلبة، وأولياء الأمور، والعاملين في المدارس، مع استطلاع آراء أولياء الأمور، وتنفيذ تقييمات افتراضية لعينة من المدارس الخاصة، ورافق ذلك كله، إصدار تقرير يوضح النتائج والتوصيات.

وتابعت الإدارتان العمل على بناء مقاييس التقييم، وآليات تتناسب وطبيعة المرحلة التي بدت استثنائيةً بكل معطياتها، وتم بالفعل الاستفادة من مخرجات المرحلة السابقة، في صياغة وتحديد شكل التقييم المناسب، والذي يضمن حقوق الطلبة في التعلم،

وعـدم انقطاعهـم عنـه. وبعـد تحديـد الصـورة الأوليـة لمقاييـس التقييـم، قامـت الهيئـة بأخذ التغذيـة الراجعة مـن عينة المـدارس، وأولياء الأمـور، ووزارة التربيـة والتعليم، وفريـق التعليـم التابـع للمجلـس الأعلى لتطويـر التعليم والتدريـب؛ وذلـك لتطويرهـا والوقـوف علـى شـكلها النهائـي، ومـن ثـمَّ عرضهـا علـى الخبـراء الدوليين فـي مجـال تقييـم الأداء المدرسـي، والذين أشـادوا باسـتجابة مملكـة البحريـن المتميزة في مجـال تقييم جـودة الأداء المدرسـي في مثل هـذه الظـروف، وقد تم اعتمـاد الإطار من قبـل مجلس الوزراء الموقر قبل الشـروع فـي تطبيقه.

كما قامـت الهيئـة بتطوير منفـذ إلكترونـي (online hub)، يُمكـن للمدارس – من خلالـه – الاطلاع على كافة الوثائق المرتبطـة بعملية التقييم الاسـتثنائي، كمـا يُمَكِّنُهم هذا المنفـذ من تحميل الوثائق، والاسـتمارات، والأدلة المطلوبة، وتزامـن مـع ذلك تنظيـم الهيئة لجلسـات تدريبيـة لكافة المـدارس الحكوميـة والخاصة، والمعنيين مـن وزارة التربية والتعليم؛ لبنـاء الكفاءة والتدريب في هـذا المجال، إضافة لإقامـة منتـدى إلكتروني تمركز حـول هـذا الموضوع في أغسطس 2021.

وخـلال العـام الدراسـي 2020 – 2021، قامـت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في إدارتـي مراجعة أداء المدارس الحكوميـة والخاصة ورياض الأطفال، بتقييم (44) مدرسـة حكوميـة، و(17) مدرسـة خاصـة، ضمـن إجـراءات تقييـم جودة الممارسـات المدرسـية وفق الإطار الاسـتثنائي.

اسـتطلاع آراء الإدارات المدرسـية حـول دليل التقييم الاسـتثنائي وإجراءاته

إيمانًـا من الهيئـة بأهمية الحصـول على التغذيـة الراجعة مـن المسـتفيدين الرئيسـيين عمَّـا تقـوم به مـن عمليات، قامـت الإدارتـان باسـتطلاع آراء القيـادات المدرسـية فـي المـدارس الحكوميـة والخاصـة؛ للوقوف علـى مرئياتهم حول فائـدة دليـل التقييم الاسـتثنائي، وجـدوى العمليات المصاحبة لـه، وآليات تنفيذه. وقد بلغت نسـبة الاسـتجابة للاسـتمارات 70% مـن مجمـل المـدارس التـي خضعـت للتقييـم الاسـتثنائي فـي العـام الدراسـي 2020 – 2021.

وبشـكل عـام، أبـدت القيـادات المدرسـية نسـبة رضًـا عاليـة تجـاوزت 95% فـي أغلـب المحـاور، مؤكديـن علـى أن الدليـل الاسـتثنائي أسـهم بشـكل مباشـر فـي توفيـر خطـوط عامـة للتعامـل مـع المرحلـة الاسـتثنائية فـي فتـرة لـم تكـن التوقعـات فيهـا واضحـة بشـكل تـام، واقتـرن ذلـك بإظهـار القيـادات المدرسـية لتوجهـات إيجابيـة نحـو آليـات تطبيـق الدليـل الاسـتثنائي. وقـد تلخصـت اسـتجاباتهم فـي النقـاط التاليـة:

- أبـدى حوالـي 95% مـن القيـادات المدرسـية رضًـا عاليًـا عـن توفيـر "دليـل تقييـم جـودة الممارسـات المدرسـية فـي الأوضـاع الاسـتثنائية"، يقـدم إرشـادات موحـدة لتوجيـه الجهـود المدرسـية للتعامـل مـع متطلبـات المرحلـة، والـذي أسـهم فـي إعـداد المدرسـة لعمليات التقييـم الخارجيـة.
- أشـاد حوالـي 95% مـن القيـادات المدرسـية بجـدوى اسـتمارة التقييـم الذاتـي، ودورهـا الفاعـل فـي تقييم الممارسـات المدرسـية بدقـة.
- يرى حوالـي 95% أن الترتيبات الإلكترونيـة التي قامت بها الهيئـة زادت مـن سلاسـة عمليـة التقييـم، كما أشـادوا بعمليـات التواصل المسـبق لإزالـة أي لبـس، والإجابة عن كافـة الاستفسـارات التـي تسـبق عمليـة التقييـم، مع إشـادتهم بفاعليـة الاجتماعـات الافتراضية.
- أكـد 93% مـن القيادات المدرسـية إدراكهـم أنَّ حصول المدرسـة علـى فئـة (أ) فـي التصنيـف يعنـي ملاقـاة إجراءاتهـا للتوقعـات، فـي حيـن أبـدى 7% منهـم رأيًـا محايـدًا حـول ذلك.
- بيَّـن 95% مـن القيـادات المدرسـية أن "دليـل تقييـم جـودة الممارسـات المدرسـية فـي الأوضاع الاسـتثنائية" يُعَـدُّ مناسـبًا للأوضاع الاسـتثنائية، وللظـروف المصاحبة لجائحـة كوفيـد – 19.

وقد قدمـت القيـادات المدرسـية مرئياتها لتطويـر الدليل والعمليـات الخاصـة بـه، والتـي سـيتم أخذها فـي الاعتبار عنـد مراجعة وتنقيـح الدليل بما يتناسـب ومتطلبات العام الدراسـي القادم.

الجهود الإجرائية للمدارس الحكومية

أدَّت وزارة التربيـة التعليـم دورًا كبيـرًا فـي رسـم الخطـوط العامـة لاسـتجابة المـدارس الحكوميـة للظـروف الاسـتثنائية، وقـد ظهـر الشـكل العـام لمـا قامـت بـه المـدارس الحكوميـة كالتالـي:

النظام التعليمي

تـم تطبيـق نظـام الدراسـة عـن بعـد فـي الأوضـاع الاسـتثنائية، مـع توفيـر خيـار الدراسـة الميدانيـة لمـن يرغـب مـن الطلبـة فـي الحضـور الفعلـي – فـي أيـام محـددة – للمدرسـة بموافقـة أوليـاء أمورهـم، وذلـك فـي جميـع المراحـل التعليميـة فـي المـدارس الحكوميـة، مـع إمكانيـة تغييـر الطالـب نظـام الدراسـة الـذي اختـاره بنـاء علـى ظروفـه الخاصـة.

وقـد تـم تفعيـل الـدروس المركزيـة الوزاريـة الافتراضيـة للصـف الثالـث الإعدادي، وصفـوف المرحلة الثانويـة، والتي تبـث لجميـع طلبـة المملكـة مـن قبـل المعلـم نفسـه فـي آنٍ واحـد، وفـق جـدول يومـي خـاص للبنيـن وللبنات، مـع تفعيـل الـدروس المركزيـة المدرسـية فـي قلـة من المـواد والمسـاقات الدراسـية، كالمجـالات العمليـة، وفي

المسـاقات الدراسـية بمسـار التعليـم الفنـي والمهنـي.

أمـا بالنسـبة للصفـوف مـن الرابـع إلـى الثانـي الإعـدادي، والحلقـة الأولـى لمـادة اللغـة الإنجليزية، فقد تـم تفعيل الـدروس المركزيـة المدرسـية الافتراضية، والتـي تبث لأكثر مـن شـعبة فـي آنٍ واحـد مـن قبـل المعلم نفسـه وفي المدرسـة نفسـها، والتـي قد يصـل فيها عـدد الطلبة إلى قرابـة 200 طالـب، وذلـك وفق أيـام التمدرس التـي أقرتها وزارة التربيـة والتعليـم، والتـي كانـت فـي معظـم الأيام كالتالي: يومـا الأحد والإثنين لطلبة الحلقـة الثانية، وجميع الأيام لطلبـة الصفيـن الأول والثانـي الإعدادي.

وبالنسـبة لنظـام معلم الفصـل في الحلقـة الأولى، فقد تـم تفعيل البث المدرسـي للدروس الافتراضيـة، والتي تبث فيهـا الدروس لكل شـعبة؛ كل على حدة مـن قبل معلم الصـف في معظـم الحـالات، وذلك وفـق أيـام التمدرس التـي أقرتهـا الـوزارة، حيـث كانـت فـي معظـم الأيـام كالتالـي: يوما الأربعـاء والخميـس لطلبة الحلقـة الأولى.

وفيمـا يرتبـط بـدروس الدعم المدرسـي الافتراضيـة، فقد تـم تفعيلهـا فـي جميـع المراحـل التعليميـة، وذلـك بحسـب ما تخطط له المدرسة، والذي يشـمل، مثلا: دروس التقويـة، والـدروس الإثرائيـة، ودروس برامج التربيـة الخاصة كصعوبـات التعلـم، ودروس الدعـم المسـاندة للـدروس المركزيـة الوزاريـة، مـع تفاوت المـدارس فـي تطبيق ذلك من حيـث الآليـة والكـمّ والفاعلية.

وقـد تم تفعيـل الـدروس الميدانيـة للطلبة الذيـن اختاروا الحضـور الميدانـي، وذلك بحسـب ما تخطط له المدرسـة، مثـل: تدريـس المعلـم الطلبـة الحاضريـن فـي صـف منفصـل، كما فـي المـدارس الثانوية، حيث يتـم تقديمها بصـورة مباشـرة للطلبـة الذيـن اختـاروا التعلـم ميدانيًـا فقـط دون تزامنهـا مع الـدروس الافتراضية، أو تدريسـهم مـع زملائهـم الدارسـين عـن بعـد فـي آنٍ واحد مـن قبل المعلـم نفسـه، أو تدريسـهم مـع زملائهـم الدارسـين عـن بعد فـي آنٍ واحـد في البثّ نفسـه، ولكـن مع معلم داعـم، كما فـي المرحلـة الابتدائيـة، حيث يتم الاسـتعانة بالمـوارد التعليمية؛ لعرض محتوى المـادة العلمية كجهاز الوسـائط المتعددة، مع تطبيق المدرسـة إجـراءات التباعد الاجتماعـي الاحترازية.

المنصـات التعليميـة والأدوات الرقميـة وطرائـق التعليـم

فعَّلت المـدارس الحكوميـة منصـة (Microsoft Teams)، في بث الـدروس الافتراضيـة لجميع المراحـل التعليمية، مـع تفعيـل البوابـة التعليميـة فـي تقديـم المهـام، والأنشـطة، والتطبيقـات، والإثـراءات، وحلقـات النقـاش، وتوظيـف بعـض البرامـج، والتطبيقـات التكنولوجيـة، مثـل: (Padlet)، و(Liveworksheet)، و(ClassPoint)، و(Wordwall)، و(Nearpod)، و(Kahoot).

كمـا لوحـظ تطبيق طرائـق تعليـم مختلفة فـي الدروس المدرسـية الافتراضية علـى اختلاف أنواعها، كالأسـئلة من أجـل التعلـم، والمعلـم الطالـب، والتعلـم بالاسـتقصاء، والتعلـم باللعب، في حين غلب طابع المحاضرة والأسـئلة مـن أجـل التعلـم علـى طرائـق التعليـم فـي الـدروس الافتراضيـة المركزيـة الوزارية، مع تفعيـل طرائق أخرى في بعض الـدروس، كحـل المشـكلات، والتعلم بالاسـتقصاء.

التقويم

التزمـت المـدارس الحكومية بتطبيـق آلية تقويـم أعدتها وزارة التربيـة والتعليم، والتي تشـتمل على توزيـع الدرجات فـي التطبيقـات المختلفـة. وبشـكل عـام، يتـم تفعيـل أسـاليب تقويـم مختلفـة فـي الـدروس الافتراضيـة، مثل: الكتابيـة الفرديـة، والإلكترونيـة عبـر برامـج مختلفـة مثل: (MS Forms)، و(Liveworksheet)، والواجبـات والمهـام، مـع أفضليـة الـدروس المقدمـة لنظـام معلـم الفصـل فـي تفعيل فتـح الكاميرا للطلبـة؛ من أجل عـرض إجاباتهم، أو مشـاركاتهم فـي التقويمات الشـفهية.

وتركـزت أسـاليب التقويـم فـي الـدروس الافتراضيـة المركزية المدرسـية علـى التطبيقات الإلكترونيـة الفردية، مثل: (Quizizz)، و(Wordwall)، مع قلة المشـاركة الشـفهية؛ بسـبب كثـرة أعـداد الطلبـة، كما ركـزت أسـاليب التقويم فـي الـدروس الافتراضيـة الوزاريـة المركزيـة علـى الكتابة فـي خانة الدردشـة الكتابية، وعلى التطبيقـات الإلكترونية، مثـل: (MS Forms)، و(Classpoint). مـع الإشـارة إلـى أنـه لا توجـد آليـة تربـط بين مـا يؤديـه الطالـب من مهـام خلال تلـك الـدروس، ومتابعـة معلمه فـي المدرسـة لها.

وقد تم توظيف أسـاليب تقويم لطلبة الحضـور الميداني، تركـزت فـي التقويمـات الشـفهية والكتابيـة الفردية، مع قلة فرص مشـاركة الطلبة في التقويـم الإلكتروني، حين تم بـثُّ الـدروس بشـكل متزامن لهـم مـع زملائهم في البـث الافتراضي، كمـا اسـتوجب الحضور الميدانـي لطلبة المسـار الصناعـي؛ لأداء التقييمـات العمليـة للمسـاقات التخصصية.

الجهود الإجرائية للمدارس الخاصة

أمـا فيمـا يتعلـق بالمـدارس الخاصـة، فقـد جـاء الشـكل العـام لمـا قامـت بـه كالتالي:

النظام التعليمي

تطبـق معظـم المـدارس الخاصـة نظـام الحصـص الافتراضيـة عـن بعـد فـي تقديمهـا المحتـوى التعليمـي للمـواد الدراسـية، إضافـة إلـى توفيـر الـدروس الميدانيـة للطلبـة الذيـن اختـاروا الحضـور إلـى المدرسـة، مـع اتخاذ

المـدارس إجـراءات الأمـن والسـلامة بصـورة مناسـبة.

كما تـمَّ تقديـم دروس الحصص الافتراضيـة من خلال بث مدرسـي لكل صف على حـدة، في الغالبيـة العظمى من المـدارس والمراحـل التعليميـة، مع مناسـبة عـدد الطلبة – بشـكل عام – لـكل موقف تعليمي، فـي حين قدمت المـدارس الخاصة الـدروس الميدانيـة بطريقتين رئيسـتين: تدريـس المعلـم بشـكل مباشـر للطلبـة الحاضريـن فـي صـف منفصـل، أو تدريسـهم مـع الطلبـة الذيـن اختـاروا التعلـم عن بعـد في البث نفسـه.

المنصـات التعليميـة والأدوات الرقميـة وطرائـق التعليـم

تُوَظَّـف المنصـات التعليميـة المختلفـة فـي جميـع المـدارس الخاصـة؛ كمنصـة (Zoom)، و(Google Meet)، و(MS Teams). وتوظيـف البرامـج، والتطبيقـات التكنولوجية، مثـل: (Quizziz)، (Wordwall)، (Google – Suite)، (Padlet)، (Nearpod)، (Kahoot)، والتـي تتيـح التفاعـل المباشـر شـفهيًا وكتابيًـا بيـن الطلبـة والمعلميـن أثنـاء تقديمهـم المحتـوى التعليمـي.

كمـا يوظـف المعلمـون طرائـق تعليميـة مناسـبة فـي أغلـب الدروس الافتراضيـة المتزامنة، وغيـر المتزامنة، والتي تركزت في الأسـئلة من أجـل التعلم، والمناقشـة والحوار، وحل المشـكلات، والمعلـم الطالب، والتعلم بالاكتشـاف الموجه.

كمـا تـم تفعيـل خاصيـة الغـرف المصغـرة الجانبيـة (Breakout Rooms)، فـي الـدروس، مـن خـلال بعـض المنصـات التعليميـة مثـل: (Zoom)؛ مـن أجـل تفعيـل مهـارات العمـل التعاونـي، فـي حيـن تـم تفعيـل فتـح الكاميـرا، والميكرفونـات للطلبـة؛ مـن أجـل عـرض إجاباتهـم فـي الأنشـطة التدريبيـة، ومشـاركاتهم فـي التقويمـات الشـفهية والكتابيـة.

التقويم

امتـازت المـدارس الخاصة بوجـود آلية تقويـم واضحة في كل مدرسـة؛ لتقييـم أداء الطلبـة أثنـاء عمليـة تعليمهم بكافـة أنمـاط التعلـم. وقد تـمَّ توظيـف أسـاليب تقويم متنوعـة فـي الـدروس والمهـام، كالتقويمـات الشـفهية والكتابيـة؛ للتأكد مـن تحقق أهداف التعلـم وفق كفايات المنهج.

كمـا تـم اسـتخدام البرامـج، والتطبيقـات الرقميـة فـي التقويـم بصـورة متكـررة فـي المـدارس الخاصـة، مثـل: (Quizziz)، (Wordwall)، و(Google Forms)، واقتـرن ذلـك بتقديـم المعلميـن التغذيـة الراجعـة المناسـبة فـي أغلـب الـدروس، مـن خـلال المنصـات التعليميـة، مثل: (Google Classroom)، و(MS Teams).

الجـزء الثاني: نتائـج تقييم ممارسـات المدارس في العام الدراسـي 2020–2021

قامت هيئة جـودة التعليم والتدريب **ممثلـةً في إدارتي مراجعـة أداء المـدارس الحكوميـة والخاصـة ورياض الأطفال** بتقييـم أداء مجموعة من المـدارس الحكومية والخاصة فـي العـام الدراسـي 2020 – 2021، وفق "دليل تقييـم جـودة الممارسـات المدرسـية فـي الأوضـاع الاسـتثنائية للمدارس الحكومية والخاصة"، شـملت جميع المراحـل التعليمية في المـدارس الحكوميـة والخاصة.

ووفقًـا للدليـل، تنقسـم جوانـب التركيـز أثنـاء عمليـة التقييـم إلـى ثلاثـة أقسـام رئيسـة، وهـي: 1. جـودة حياة الطلبـة، 2. تنميـة تعلـم الطلبـة، 3. جـودة قيـادة التغييـر المدرسـي، ويتـم خلالهـا الاطـلاع علـى الإجـراءات التـي قامت بهـا المدرسـة؛ لضمـان اسـتمرارية التعلـم، وتوفير القـدر المناسـب مـن الأمـن والسـلامة للطلبـة؛ لمواصلـة تعلمهـم خـلال الظـروف الاسـتثنائية، وعليه يتـم تصنيف الأداء العـام للمدرسـة وفـق تصنيـف مكـون مـن ثـلاث مجموعـات أداء وهـي فئـة (أ)، وفئـة (ب)، وفئـة (ج).

وتجـدر الإشـارة إلـى أن عمليـة التقييـم فـي الأوضـاع الاسـتثنائية، لا تشـتمل علـى إصـدار أحـكام، بـل تركـز علـى إعطـاء صـورة مهنيـة عـن اسـتيفاء المـدارس للمتطلبـات الأساسـية لأداء مهامهـا بمـا يناسـب التوقعـات، وأنَّ التصنيفـات التـي تفضـي إليهـا عمليـة التقييـم هدفهـا الأساسـي هـو توجيـه جهـود المدرسـة خـلال الأوضـاع الاسـتثنائية، واتخـاذ الإجـراءات المناسـبة لضمـان سـير العمليـة التعليميـة فيهـا بأفضـل صـورة ممكنـة.

وتعـدُّ المـدارسُ التـي يُصَنَّـفُ أداؤها ضمـن الفئـة (أ) هي التـي حققـت القـدرَ المناسـبَ مـن الإجـراءات لاسـتيفاء متطلبات تسـيير الحياة المدرسـية في الأوضاع الاستثنائية، فـي حيـن تحتـاج المـدارس المصنفـة فـي الفئـة (ب) إلى بـذل المزيد من الجهـود؛ للارتقـاء بما تقدمه مـن خدمات تعليميـة لتحقيـق المسـتوى المتوقـع، أمَّا الفئـة (ج) فقد تحتـاج إلى الدعـم الخارجـي والمتابعة لتطويـر الأداء؛ نظرًا لمسـتوى التحديـات التـي تواجهها.

وفـي العـام الدراسـي 2020 – 2021، تـم تقييـم (44) مدرسـة حكوميـة، و(17) مدرسـة خاصـة، ضمـن إجـراءات تقييـم الممارسـات المدرسـية وفـق الإطـار الاسـتثنائي. وجـاء تصنيـف الأداء العام لـ (42) مدرسـة حكومية ضمن الفئـة (أ)، ومدرسـتين ضمن الفئـة (ب). أما بخصـوص نتائج التقييم فـي المدارس الخاصـة الـ (17) فجـاء تصنيف الأداء العام لـ (16) مدرسـة منها ضمن الفئة (أ)، ومدرسـة واحدة ضمن الفئـة (ب).

وفيمـا يلي تحليل الجوانـب الإيجابية، وتلك التـي تحتاج إلى تطويـر فـي كل قسـم، وفقًـا لنتائـج التقييمـات المنفذة

في المدارس الحكومية والخاصة.

القسم الأول: جودة حياة الطلبة

يُعْنَى هذا القسم بتقييم الإجراءات التي قامت بها المدرسة لتيسير التقدم الأكاديمي للطلبة بمختلف فئاتهم؛ لمساعدتهم على التغلب على أية مشكلات أكاديمية قد تعترض تعلمهم، وتيسير تطورهم الشخصي، من خلال تقديم الدعم والمساندة اللازمين لهم، إضافة إلى تيسير تطوير المهارات التكنولوجية لديهم، وقد تمثلت أبرز الجوانب الإيجابية فيما يلي:

- مناسبة الإجراءات التي تتخذها الغالبية العظمى من المدارس الحكومية، وجميع المدارس الخاصة؛ لرعاية الطلبة نفسيًا، واجتماعيًا، وصحيًا أثناء حضورهم إلى المدرسة وتعليمهم عن بُعد، واتخاذها إجراءات احترازية وقائية؛ لضمان أمن الطلبة وسلامتهم، وتقديم المحاضرات التوعوية، خلال الحصص الإرشادية عبر القنوات الافتراضية، والبرامج المعززة للسلوك والقيم.
- اتخاذ أغلب المدارس الابتدائية الحكومية، ومعظم المدارس الإعدادية والثانوية الحكومية، وكافة المدارس الخاصة، إجراءات مناسبة؛ لتمكين الطلبة من اكتساب المهارات التكنولوجية في الدروس على اختلاف أنماطها، بتوظيف منصتي: (Microsoft Teams)، والبوابة التعليمية في المدارس الحكومية، ومنصتي: (Zoom)، و(Google Classroom)، في المدارس الخاصة، وأدوات التمكين الرقمي، مثل: (Kahoot)، و(Padlet)، في المدارس الحكومية والخاصة، علاوة على حصولهم على الدعم الفني والتقني المناسب، عند مواجهتهم المشكلات التقنية، من قبل فريق "الدعم التقني".
- توظيف البرامج والقنوات الرقمية الافتراضية؛ لإثراء تعلم الطلبة في الدروس الافتراضية، لتيسير تقدمهم الأكاديمي.

وفيما يتعلق بالجوانب التي تحتاج إلى تطوير فيما يرتبط بهذا القسم فقد تلخصت في التالي:

- تباين التزام بعض الطلبة حضور الدروس الافتراضية في مواعيدها المحددة، خاصة دروس الحلقة الثانية في قرابة نصف المدارس الابتدائية الحكومية، وفي أغلب المدارس الإعدادية والثانوية الحكومية، وأغلب المدارس الخاصة.
- الحاجة لتقليص الفاقد التعليمي بتنمية مهارات الطلبة الأساسية في مادتي: اللغة العربية واللغة الإنجليزية بصورة أكبر في بعض المدارس الابتدائية الحكومية، وفي اللغة الإنجليزية في أغلب المدارس الإعدادية الحكومية، وكذلك في مادتي: اللغة العربية والرياضيات في بعض المدارس الإعدادية. وكذلك الحاجة لتنمية مهارات الطلبة الأساسية في اللغة الإنجليزية، وتأثيرها على اكتسابهم كفايات بعض المساقات التجارية والتخصصية، وفق متطلبات المنهج الدراسي، وذلك في عدد قليل من المدارس الثانوية الحكومية، كالمدارس الصناعية، والمدارس التي يُطَبَّقُ فيها نظامُ التلمذة المهنية المطور.
- تنمية مهارات اللغة العربية لدى بعض الطلبة في المدارس الخاصة، وكذلك مهارات اللغة الإنجليزية في عدد قليل منها.
- تطوير فاعلية إجراءات الدعم الأكاديمي المقدمة للطلبة في الدروس الافتراضية، والبرامج العلاجية المدرسية، ومتابعة تقدم الطلبة الأكاديمي؛ لتلبية احتياجاتهم التعليمية المختلفة، خاصة الطلبة ذوي التحصيل المنخفض، وطلبة صعوبات التعلم، في المدارس الحكومية والخاصة.

تباين فاعلية إجراءات الدعم الفني والتقني المقدم للطلبة؛ لمواجهة المشكلات التقنية أثناء تقديم بعض الدروس الافتراضية المدرسية، في عدد من المدارس الحكومية والخاصة.

وقد حصلت مدرسة حكومية واحدة ذات التصنيف "ب"، على توصيات ترتبط برعاية الطلبة صحيًا، وتطوير فاعلية إجراءات توفير متطلبات الأمن والسلامة في البيئة المدرسية، خاصة المتعلقة بالالتزام بتطبيق احترازات التباعد الاجتماعي ميدانيًا في المدرسة.

القسم الثاني: تنمية تعلم الطلبة

يُعْنَى هذا القسم بتقييم الإجراءات التي قامت بها المدرسة لتنمية مهارات التعلم لدى الطلبة من خلال الحرص على توظيف إستراتيجيات التعليم والتعلم التي تتناسب مع كافة أنماط التعلم لديهم، واحتياجاتهم التعليمية المختلفة، وقدرة المعلمين على إدارة المواقف التعليمية المختلفة، وتوظيف أساليب التقويم المتنوعة لقياس تعلم الطلبة، ودعم تعلمهم بكافة الأنماط، إضافة إلى توظيف التكنولوجيا في عملية التعليم بمختلف طرائق تقديمه، وقد تمثلت أبرز الجوانب الإيجابية فيما يلي:

- استخدام المعلمين إستراتيجيات تعليمية متعددة في الدروس بكافة أنماطها، الافتراضية المتزامنة وغير المتزامنة، في المدارس الحكومية، ومعظم المدارس الخاصة، كالأسئلة من أجل التعلم، والمناقشة والحوار، والتعلم بالاكتشاف، علاوة على استخدامهم الموارد التعليمية، كالعروض التقديمية، والأفلام التعليمية، والرسوم البيانية، في المدارس الحكومية والخاصة، ودفتر الملاحظات الرقمي في المدارس الخاصة.
- تطبيق المعلمين إجراءات مناسبة لإدارة المواقف التعليمية في الغالبية العظمى من المدارس

الحكومية، ومعظم المدارس الخاصة، من حيث التخطيط والتدرج في عرض المادة العلمية، والتنوع في الأنشطة، مع وضوح الإرشادات، ومحاولات تحفيز الطلبة على المشاركة في المسابقات عبر برامج وأدوات التمكين الرقمي، مثل: (Quizziz)، و(Kahoot) في المدارس الحكومية والخاصة.

- تقديم أساليب تقويم متنوعة – بأثر متباين – في معظم المدارس الابتدائية والإعدادية الحكومية، وبصورة أفضل في المدارس الثانوية الحكومية، وفي معظم المدارس الخاصة، كالتقويمات الشفهية والكتابية، بتوظيف البرامج والتطبيقات الرقمية، مثل: (Wordwall)، و(Liveworksheet)، و(MS Forms) في المدارس الحكومية، ومثل: (Peardeck)، و(Flipgrid) في المدارس الخاصة، مع تقديم التغذية الراجعة المناسبة للطلبة في دروس البث المدرسي.
- استخدام المعلمين التكنولوجيا لدعم تعلم الطلبة، في كافة المدارس الحكومية والخاصة، كاستخدام البرامج، والمنصات، وأدوات التمكين الرقمي، مثل: (ClassPoint)، و(Whiteboard.fi) في المدارس الحكومية، ومثل: (Google Meet)، و(Jamboard) في المدارس الخاصة، إضافة إلى تشجيع الطلبة على إنتاج المحتويات الرقمية، كالأفلام التعليمية، والقصص الرقمية، مع تكليفهم بمهام بحثية، وتوليهم أدوارًا خاصةً بذلك.

وفيما يتعلق بالجوانب التي تحتاج إلى تطوير فيما يرتبط بهذا القسم، فقد تلخصت في التالي:

- رفع فاعلية أساليب التقويم في بعض الدروس في المدارس الحكومية، من حيث: مشاركة الطلبة وتفاعلهم بإيجابية، وتحدي قدراتهم، والاستفادة من نتائج التقويم بصورة أكبر في تلبية الاحتياجات التعليمية للطلبة خاصة فئتي صعوبات التعلم، وذوي التحصيل المنخفض، سواء بمتابعة أدائهم في الأنشطة التقويمية، أو مساندتهم في أغلب الدروس في المدارس الحكومية، والمدارس الخاصة، مع التحقق من مصداقية إنجاز الطلبة، واستقلاليتهم في أداء المهام، وملاءمة الأوقات المقدمة لإنجاز المهام التقييمية.
- ضرورة إتاحة المزيد من فرص المشاركة للطلبة بشكل عام، خاصة الطلبة ذوي التحصيل المنخفض في الدروس الافتراضية، وبما يضمن التعامل مع الفروق الفردية بالشكل المناسب، خاصة في دروس البث المركزي المدرسي لطلبة الحلقة الثانية في المدارس الابتدائية الحكومية، والدروس المركزية في صفوف المرحلتين الإعدادية والثانوية الحكومية، لاسيما في المسار الأدبي، وفي بعض المدارس الخاصة.
- تفعيل الاستفادة من الموارد البشرية في المدارس الحكومية بشكل أفضل، حيث لوحظ تفعيلها في فئة قليلة من المدارس الثانوية، وذلك عبر تقديم دروس افتراضية في صفوف مصغرة، إلا أنها لم تكن إلزامية، ولم تطبق كممارسة ثابتة في كافة المدارس التي تبنت نظام البث المركزي (الوزاري أو المدرسي).
- ضرورة استثمار وقت التعلم بصورة أكثر فاعلية في الدروس الافتراضية، والتي تأثرت بالمشكلات الناتجة عن ضعف جودة شبكة الإنترنت، وقلصت من وقت التعلم، خاصة في بعض دروس البث المدرسي في الحلقة الثانية في المدارس الابتدائية الحكومية، وتأثرت أيضًا بالإطالة في بعض أنشطة التعلم كما في أغلب المدارس الخاصة، وبعض المدارس الحكومية.
- مراجعة طرائق تقديم بعض المواقف التعليمية بما يتناسب ومتطلبات الخصائص العمرية والمناهج المقررة، خاصة في دروس مساقات المواد التجارية المركزية، والمساقات التخصصية في التعليم الصناعي والنظام المطور، التي تُدَرَّسُ باللغة العربية، على الرغم من وجوب تدريسها باللغة الإنجليزية في بعض المدارس الثانوية الحكومية.

القسم الثالث: جودة قيادة التغيير المدرسي

يُعْنَى هذا القسم بتقييم الإجراءات التي قامت بها القيادة المدرسية لقيادة التغيير أثناء أية أوضاع استثنائية تعتري العملية التعليمية، بما يشمل عملية تقييم الواقع المدرسي وتحليله؛ لوضع الخطط المدرسية المناسبة لمواجهة هذه الأوضاع، والحرص على تطوير أداء العاملين، وإدارة وتوفير الموارد والمصادر التعليمية المختلفة، والتواصل الفاعل مع الشركاء، وقد تمثلت أبرز الجوانب الإيجابية فيما يلي:

- التشخيص المناسب للواقع الاستثنائي، في معظم المدارس الحكومية والخاصة، والاستفادة من نتائجه في بناء خطط تشغيلية تتلاءم والوضع الاستثنائي، وتركز على الأولويات، مع القدرة على تسيير العمل المدرسي، إضافة إلى اتخاذ القيادات المدرسية الإجراءات الاحترازية المناسبة؛ لضمان أمن وسلامة أعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية وطلبة الحضور الميداني، من خلال إجراء الفحص السريع، وتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي في المرافق المختلفة، وتوفير مستلزمات التعقيم، إضافة إلى تنظيم دخول وانصراف منتسبي المدرسة.
- إجراءات تقديم الدعم المهني المناسب لأعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية، عن طريق تشخيص الاحتياجات التدريبية، وتطبيق الورش التدريبية خاصة التكنولوجية، في معظم المدارس الحكومية والخاصة، مثل: (NearPod)، و(Whiteboard.fi)، وخصائص برنامج (Teams) في المدارس الحكومية، و(Zoom)، و(Schoology) في المدارس الخاصة.
- إجراءات إعادة تنظيم المدرسة مواردها البشرية بما

يتناسب مع الأوضاع الاستثنائية، في معظم المدارس الحكومية والخاصة، من خلال تشكيل فرق عمل جديدة تتناسب ومتطلبات الأوضاع الاستثنائية، مثل: "فريق الطوارئ"، و"الدعم التقني"، والفرق المنبثقة عن لجنة الصحة والسلامة في المدارس الحكومية، و"فريق السلامة كوفيد – 19"، و"اللجنة الاحترازية"، و"لجنة الدعم التقني (Helpdesk)" في المدارس الخاصة، علاوة على اتخاذ إجراءات مناسبة؛ لضمان الأمن السيبراني، في المدارس الحكومية والخاصة.

- التواصل المناسب للمدارس الحكومية والخاصة مع الشركاء الإستراتيجين؛ لإعلامهم بالمتطلبات والمستجدات، كالتواصل مع الطلبة وأولياء الأمور، ومجتمعات التعلم، ومؤسسات المجتمع المحلي، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، ووزارة الداخلية.

وفيما يتعلق بالجوانب التي تحتاج إلى تطوير فيما يرتبط بهذا القسم، فقد تلخصت في التالي:

- متابعة أثر برامج التطوير المهني في المدارس الحكومية والخاصة على أداء المعلمين؛ لتنسجم مع متطلبات التحول الرقمي في التعليم في الدروس الافتراضية بصورة أكبر، لاسيما في الدروس المركزية، خاصة استثمار وقت التعلم، وتوظيف التقويم، والتعامل مع الصفوف الافتراضية ذات الكثافة الطلابية المرتفعة.
- تطوير جودة شبكة الإنترنت الخاصة بالمدرسة، وتأثيرها على تقديم بعض الدروس، في أغلب المدارس الإعدادية الحكومية، وبعض المدارس الابتدائية الحكومية، وقلة من المدارس الثانوية الحكومية والمدارس الخاصة.
- رفع وعي أولياء الأمور حول آلية التعامل مع تعلم الطلبة وتعليمهم في المنزل، في حث الطلبة على حضور المواقف التعليمية بانتظام، والتأكد من مدى التزامهم بمواعيدهم، والتوجيه المستمر لأولياء الأمور حول كيفية دعم الطلبة في حل الواجبات والأنشطة، مع متابعة الإدارة المدرسية الحثيثة لمستويات وكم الأنشطة والمشروعات التي تقدم للطلبة؛ للعمل عليها من المنزل.
- توفير الأجهزة الإلكترونية المتمثلة في الحواسيب، بما يتناسب واحتياجات المعلمين ومتطلبات الوضع الاستثنائي، في قلة من المدارس الابتدائية والإعدادية الحكومية.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة متابعة القيادات المدرسية للإجراءات المتخذة؛ لتوفير إجراءات وترتيبات الأمن والسلامة في البيئة المدرسية، ومتابعة التزام منتسبي المدرسة بالإجراءات الاحترازية التي تتناسب والظروف الاستثنائية في المدارس ذات التصنيف "ب".

الجزء الثالث: خلاصة التقييم العام

يعدُّ الوضع الذي تمر به دول العالم أجمع وضعًا استثنائيًا، وتؤكد الدراسات على أنه أيًا كانت الاستجابات المقدمة، فإنَّ التحديات المصاحبة لهذه الاستجابات، والأضرار الجانبية أمور لابد أنْ تُؤْخَذَ في الاعتبار أثناء إعادة تصميم الأنظمة التعليمية، وخبرات التعلم للمرحلة المقبلة.

فعلى سبيل المثال، ومنذ بداية الأزمة، حشدت اليونسكو وشركاؤها الجهود لتركيز الاستثمار في التعليم على ثلاثة محاور رئيسة، وهي الاتصال والوصول للتعلم، والمساواة، ودعم المعلمين؛ وذلك لضمان عدم توقف التعلم أبدًا خلال هذه الأزمة غير المسبوقة.

ويؤكد تقرير اليونسكو المنشور بعنوان: "بعد مرور عام على اضطراب التعليم لـ كوفيد – 19: أين نحن؟" على أن أبرز هذه التحديات يكمن في استبقاء المدارس مفتوحة، وتقديم الدعم للمعلمين؛ للتعامل مع متطلبات هذه المرحلة، وتقليص الفاقد التعليمي، والتربوي اللذين يعاني منهما الطلبة في هذه المرحلة، وضرورة التحول الرقمي لمستقبل تعليمي عادل؛ يضمن وصول كافة الشرائح إليه، مع ضرورة دمج المهارات الرقمية، والتعلم في الأنظمة التعليمية؛ من أجل معالجة الفجوة الرقمية.

كما يظهر تقرير آخر أن أرقام اليونسكو تبين أنَّ نصف عدد الطلبة في العالم قد فقد في المتوسط ثلثي سنة دراسية في جميع أنحاء العالم؛ بسبب كوفيد – 19، بعد تطبيق الإغلاق الكامل للمدارس، أو تقليص الوقت الأكاديمي، أو تطبيق الدوام الجزئي.

وعليه، فإن التحركات المستقبلية لمملكة البحرين يجب أن تركز على تطوير ممارساتها وفقًا لما تم التعرف عليه خلال هذه المرحلة من جوانب إيجابية وتوصيات تطويرية.

ومن ثَمَّ يركز هذا الجزء على تقديم نظرة عامة للنظام التعليمي بعد مرور عام دراسي كامل من تطبيق الإجراءات الاستثنائية، مع دراسة سبل تطوير الأداء بما يبني على ما تم إنجازه إلى الآن، ويعززه بما يخدم متطلبات الأوضاع المقبلة.

الجوانب الإيجابية العامة

1. بناء إدارات المدارس الحكومية والخاصة الخطط التشغيلية، واتخاذها إجراءات مناسبة؛ لتسيير الحياة المدرسية، وتنظيمها لمواردها البشرية والمادية.
2. تطبيق المدارس الحكومية والخاصة خطط الطوارئ المرتبطة بالصحة والسلامة، وإجراءات ضمان أمن

وسلامة طلبة الحضور الميداني والهيئتين الإدارية والتعليمية.

3. توفير المدارس الحكومية والخاصة الإجراءات الملائمة؛ لدعم احتياجات الطلبة في الوضع الاستثنائي.

4. اتخاذ إجراءات مناسبة لتوظيف الإستراتيجيات والموارد التعليمية، وأدوات التمكين الرقمي في الدروس الافتراضية، وملاءمتها للتعليم بكافة أنواعه في ظل الأوضاع الراهنة، في المدارس الحكومية والخاصة.

5. توظيف المنصات التعليمية المختلفة بصورة مناسبة في دعم تعلم الطلبة، وتمكينهم من اكتساب المهارات التكنولوجية، وتشجيعهم على إنتاج المحتوى الرقمي، في أغلب المدارس الحكومية والخاصة على اختلاف مراحلها.

التوصيات للمرحلة المقبلة

فيما يتعلق بالمدارس والجهات المنظمة

1. تقليص الفاقد التعليمي، خاصة المتعلق بمهارات الطلبة الأساسية في مادتي: اللغة الإنجليزية واللغة العربية، والمهارات الرقمية، في المدارس الحكومية والخاصة.

2. تطوير آليات تطبيق نظام الدروس المركزية في المدارس الحكومية بكافة أنواعها (الوزارية والمدرسية)، بما يضمن معالجة التحديات الحالية ومتطلبات المرحلة المقبلة، مع التركيز على الآتي:

   أ. تقليل الاعتماد على الدروس الافتراضية المركزية، وتقليص أعداد الطلبة فيها؛ واتخاذ الإجراءات اللازمة؛ لضمان مساهمة الطلبة فيها بفاعلية أكبر.

   ب. الاستفادة من كافة أعضاء الهيئة التعليمية في تقديم صفوف افتراضية مصغرة منتظمة للطلبة الذين يقومون بتدريسهم.

   ج. ضمان التزام الطلبة بحضور الدروس الافتراضية المركزية، والمدرسية في مواعيدها المحددة، مع ضرورة تزويد الإدارات المدرسية بقوائم حضور الطلبة في الدروس المركزية؛ لمتابعة انتظامهم فيها.

3. تطوير آليات تطبيق الدروس الافتراضية في المدارس الخاصة، مع التركيز على الآتي:

   أ. رفع نسبة مشاركة ودافعية الطلبة بصورة أكبر في الدروس الافتراضية.

   ب. اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية؛ لضمان التزام بعض الطلبة بحضور الدروس الافتراضية المركزية، والمدرسية في مواعيدها المحددة.

4. تطوير كل ما يتعلق بنظم متابعة التقدم الأكاديمي للطلبة، وتوظيف أساليب تقويم فاعلة، بما يضمن:

   أ. التحقق من مصداقية إنجاز الطلبة، واستقلاليتهم في أداء المهام.

   ب. ملاءمة الأوقات المقدمة لإنجاز المهام التقييمية.

   ج. الاستفادة من النتائج في تلبية احتياجات الطلبة، خاصة فئتي صعوبات التعلم، وذوي التحصيل المنخفض.

5. متابعة جودة الجوانب التقنية بصورة أكبر، خاصة المرتبطة بتقوية شبكة الإنترنت خلال تقديم المواقف التعليمية عن بعد، في المدارس الحكومية والخاصة التي تواجه تحديات في هذا الشأن.

6. رفع وعي أولياء الأمور حول آلية التعامل مع تعلم الطلبة وتعليمهم في المنزل، في حث الطلبة على حضور المواقف التعليمية بانتظام، والتأكد من مدى التزامهم، والتوجيه المستمر لأولياء الأمور حول كيفية دعم الطلبة في حل الواجبات والأنشطة، مع متابعة الإدارة المدرسية الحثيثة لمستويات وكم الأنشطة والمشروعات التي تقدم للطلبة للعمل عليها من المنزل.

مؤسسات التدريب المهني

مقدمة

قامت هيئة جودة التعليم والتدريب **ممثلة في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني** برصد وتقييم ممارسات التدريب المنفذَة، والإجراءات المستخدمَة، والتعرف على مدى استجابة مؤسسات التعليم والتدريب المهني في مملكة البحرين خلال الأوضاع الاستثنائية (جائحة كوفيد – 19)؛ لتزويد متخذي القرار بتقييمات تستند إلى الأدلة حول جودة أداء المؤسسات، وتحديد الجوانب الإيجابية، والجوانب التي تحتاج إلى تطوير، بالإضافة إلى نشر الممارسات المتميزة في مجال التعليم والتدريب المهني؛ لدفع عملية التحسين، ونشر ثقافة التقييم الذاتي.

قامت الإدارة بتنفيذ عدد من الأنشطة والإجراءات لتكييف إطار الدورة الرابعة بما يتناسب مع متطلبات الفترة الاستثنائية، ومنها مراجعة تجريبية لمؤسستين تدريبيتين، وإعداد إطار ملحق لتقييم جودة ممارسات التعليم والتدريب المهني خلال الأوضاع الاستثنائية (الإطار الاستثنائي).

لإطار تقييم جودة ممارسات التعليم والتدريب في الأوضاع الاستثنائية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني ثلاثة أقسام رئيسة وهي: التعليم/ التدريب والتعلم، والدورات/ البرامج والمصادر، والقيادة وإدارة التغيير. ويتم تقييم جميع الأقسام والمؤشرات المندرجة تحتها وفق تصنيف مكون من ثلاثة تقييمات وهي: «ممارسات فاعلة»، و«ممارسات فاعلة جزئيًا»، و«ممارسات غير فاعلة». وعليه فإنه يتم تصنيف الأداء العام للمؤسسة وفق تصنيف مكون من ثلاث مجموعات أداء وهي: فئة (أ)، وفئة (ب)، وفئة (ج).

ويستعرض هذا التقرير نتائج عمليات تقييم جودة ممارسات التعليم والتدريب في الأوضاع الاستثنائية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني في مملكة البحرين للعام الأكاديمي 2020 – 2021، وأبرز الجوانب الإيجابية، والجوانب التي تحتاج إلى تطوير.

الجزء الأول: جهود إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني خلال فترة الجائحة

منذ بداية الجائحة، قامت الإدارة بتقييم جودة ممارسات التعليم والتدريب عن بُعد لبعض المؤسسات، وتقديم التوصيات لتطوير التعليم والتدريب المقدم من خلال المنصات الإلكترونية المختلفة، وكيفية الاستفادة من ذلك في المستقبل سواءً استمرت تداعيات الجائحة لوقتٍ أطول، أو عادت الأمور إلى وضعها الطبيعي، وذلك من خلال:

- رصد معلومات وبيانات أنشطة المؤسسات بصورة مستمرة، وعمليات وإجراءات التحول إلى التدريب عن بُعد.
- تقييم افتراضي لمؤسستي تدريب مهني، وملاحظة الدروس/ الحصص الافتراضية لبعض مؤسسات التعليم والتدريب المهني كمرحلة تجريبية؛ لتكييف إطار الدورة الرابعة بما يتناسب مع متطلبات الفترة الاستثنائية.
- عقد منتدى افتراضي في 21 يوليو 2020 بعنوان: «نَحوَ تعليمٍ وتدريبٍ مهنيٍّ فاعلٍ في الظُّروف الاستثنائية".
- مراجعة الإطار العام لمراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني للدورة الرابعة، وتكييفه ليلائم الأوضاع الاستثنائية، وعليه فقد تم إعداد إطار ملحق لتقييم جودة ممارسات التعليم والتدريب المهني خلال الأوضاع الاستثنائية. وقد تم ذلك بناء على مخرجات تقييم تجريبي لمؤسستي تدريب، و ملاحظة أداء الدروس/ الحصص التدريبية الافتراضية للفترة من مارس إلى يونيو 2020، ومن خلال بيانات المؤسسات والجهات المرخصة، وجلسات العصف الذهني لفريق الإدارة، والتغذية الراجعة حول الإطار الاستثنائي من الشركاء الإستراتيجيين والأطراف ذات العلاقة، وآليات التقييم من المؤسسات والجهات المرخصة.
- تحديث جميع الاستمارات وأدوات التقييم بما يتناسب مع متطلبات التقييم في الأوضاع الاستثنائية.
- تطوير مهارات مراجعي الهيئة، والمراجعين الخارجيين، والاستشاريين، وبناء قدراتهم؛ لتتناسب مع متطلبات تقييم الأداء الافتراضي.
- عقد جلسات تعريفية لإطار تقييم جودة ممارسات التعليم والتدريب في الأوضاع الاستثنائية باللغتين: العربية والإنجليزية لجميع المؤسسات التعليمية والتدريبية.
- استحداث منصة إلكترونية (online hub) خاصة بالإدارة؛ لتسيير عملية التواصل مع المؤسسات، وتحميل الأدلة المطلوبة لعملية التقييم.
- تقييم جودة الممارسات في (13) مؤسسة تعليمية وتدريبية؛ بناءً على الإطار الاستثنائي خلال العام الأكاديمي 2020–2021.

والجدير بالذكر أن الظروف الاستثنائية المتعلقة بجائحة كورونا، فرضت العديد من التحديات على مؤسسات التعليم والتدريب المهني، والتي من أهمها توظيف أنماط جديدة من التعليم والتدريب خاصة التعليم عن بعد أو التدريب الهجين، ومدى توافر وملاءمة البنى التحتية اللازمة والمصادر التعليمية والتدريبية المناسبة لطريقة تقديم التدريب، وعدد المتدربين وفئاتهم وطبيعة الدورات/ البرامج المقدمة بما فيها منصات التعلم الإلكترونية، وتدريب كلٍّ من المعلمين/ المدربين والمتدربين على الاستخدام والتوظيف الفاعل لهذه المصادر.

ومن أبرز التحديات التي برزت أيضًا ضعف إقبال أرباب الأعمال والمتدربين على الأنماط الجديدة من التعليم والتدريب خاصة التعليم عن بعد، وتأثر إقبال المتدربين على دورات/ برامج مؤسسات التعليم والتدريب المهني؛ ومحدودية الدعم المتوفر خلال فترة الجائحة من قبل صندوق العمل «تمكين»، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وتقليص العديد من المؤسسات ميزانيات التدريب؛ نتيجةً للأوضاع الاستثنائية. علاوة على ذلك، وقف عدد من الجهات المانحة برامجها التخصصية خلال فترة الجائحة؛ بسبب متطلبات البرامج كاشتراط الحضور و/ أو التقييم الصفي، وصعوبة تنفيذ بعض الدورات/ البرامج العملية، والتي تتطلب الحضور الشخصي والتدريب العملي. كما شكل ضعف عدد من المؤسسات الإيفاء بالتزاماتها التدريبية والمادية لذوي العلاقة (الموظفين – المؤجرين – الجهات المانحة – أرباب الأعمال) تحديًا بارزًا؛ مما أدى لخسارتها هذه التعاقدات، وعدم استطاعتها استئناف خططها التدريبية.

ونتيجة لهذه التحديات التي واجهت قطاع التعليم والتدريب، لاقت غالبية مؤسسات التعليم والتدريب المهني صعوبة في تطوير البنى التحتية ووضع السيناريوهات البديلة لمواصلة تنفيذ خططها التدريبية المزمعة. ففي حين استطاعت عدد من المؤسسات الاستجابة للمتغيرات والظروف الاستثنائية، ومراجعة آليات وأساليب التعليم والتدريب المهني في المملكة، والاستفادة من فرص التعليم والتدريب المدمج في تقديم دورات/ برامج تعليم وتدريب مهني مناسبة لاحتياجات المتدربين المختلفة، قلصت/ أوقفت غالبية المؤسسات الأخرى أنشطتها التدريبية، وتضاءلت قدرتها على المنافسة في السوق المحلي، والحفاظ على مركزها المالي.

الجزء الثاني: نتائج تقييم ممارسات مؤسسات التعليم والتدريب المهني في العام الدراسي 2021–2020

يعد قطاع التعليم والتدريب المهني في المملكة من القطاعات المهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛ إذ تتنافس مؤسساته في تقديم الحلول التدريبية وفقًا لمتطلبات سوق العمل البحريني، ولتلبية احتياجاته المتغيرة باستمرار. وتوجد حاليًا – إلى تاريخ صدور هذا التقرير – في مملكة البحرين (114) مؤسسة تعليم وتدريب مهني؛ منها (91) مؤسسة مرخصة من قِبَل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، و(21) مؤسسة مرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى مؤسستين قائمتين بذاتهما.

فرضت الجائحة عددًا من التحديات على قطاعي التعليم والتدريب في المملكة؛ مما أثر على تنفيذ الخطط التدريبية للعديد من المؤسسات. فيما تمكن عددٌ من هذه المؤسسات من تسيير خططها التدريبية من خلال تنفيذ معظم دوراتها عن بُعد، أو من خلال التعليم والتدريب المختلط، والذي جاء استجابة لتعليق التدريب الاعتيادي لفترات مختلفة ومتقطعة، حيث قامت الإدارة بتطبيق الإطار الاستثنائي المستحدث، حيث نفذت (13) تقييمًا افتراضيًا، لـ (9) مؤسسات مرخصة من قِبَل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، و(3) مؤسسات مرخصة من قِبَل وزارة التربية والتعليم، ومؤسسة واحدة قائمة بذاتها.

وتقوم فرق التقييم بتقييم أداء مؤسسات التعليم والتدريب المهني وفق الإطار الاستثنائي المعتمد في الأقسام الثلاثة الرئيسة وهي: 1. التعليم/ التدريب والتعلم، 2. الدورات/ البرامج والمصادر، 3. والقيادة وإدارة التغيير، ووفق المؤشرات المحددة لكل قسم؛ للوصول إلى تقييم الأداء العام للمؤسسة، والذي يصدر وفق تصنيف مكون من ثلاث مجموعات أداء، وهي: فئة (أ)، وفئة (ب)، وفئة (ج). علمًا بأنَّ المؤسسات المصنفة ضمن الفئة (أ) تُعدُّ مستوفيةً للتوقعات المطلوبة لتسيير العملية التعليمية والتدريبية في ظل الأوضاع الاستثنائية بالشكل المناسب، في حين تحتاج المؤسسات المصنفة في الفئتين: (ب) و (ج) إلى بذل المزيد من الجهود؛ لتطوير أدائها.

وفيما يلي تحليل للأداء العام وفقًا لنتائج التقييمات المنفذة في مؤسسات التعليم والتدريب المهني، وأبرز الجوانب الإيجابية، وتلك التي تحتاج إلى تطوير في كل قسم من أقسام الاطار الاستثنائي الثلاثة.

الأداء العام

جاء تصنيف جميع المؤسسات الـ (13) التي تم تقييمها ضمن الفئة (أ)، وتم تقييم الممارسات على أنَّها «ممارسات فاعلة». وقد استجابت فرق الإدارة في هذه المؤسسات لاحتياجات التعليم والتدريب الناشئة عن الأوضاع الاستثنائية، وتعاملت بشكل إيجابي مع كل ما يتعلق بمتطلبات الأمن والسلامة. ووفرت المنصات التعليمية الإلكترونية، والموارد، ومصادر التعلم التي

تتناسب مع طريقة تقديم التعليم والتدريب المتبعة، وطبيعة الدورات/ البرامج المقدمة. كما تم تهيئة المتدربين، وتوفير الدعم اللازم لهم خاصةً الدعم التقني، مع التركيز على إكسابهم المعارف والمهارات المطلوبة.

القسم الأول: التعليم/ التدريب والتعلم

تعدُّ فاعلية عمليتي التعليم/ التدريب والتعلم من الأمور الأساسية التي يركز عليها فريق التقييم عند تقييم هذا القسم، حيث يتم تقييم فاعلية توظيف المعلمين/ المدربين لإستراتيجيات تعليم/ تدريب فاعلة عند تقديم الدروس/ الحصص التدريبية، ومدى توظيفهم لمصادر التعلم المتوفرة؛ لتمكين التعلم الفاعل بما يتلاءم وطريقة تقديم الدورات خلال الأوضاع الاستثنائية. وعليه، فإنه يتم قياس مدى تقدم إحراز المتدربين تجاه تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة والمؤهلات التي يطمحون إليها، بما في ذلك تطوير المعارف، والمهارات، والكفايات المتوقعة منهم طوال مدة الدورات/ البرامج.

فكانت نتائج مؤشرات هذا القسم قد حصلت على تقييم: «ممارسات فاعلة» في جميع المؤسسات، في حين تمثلت أبرز الجوانب الإيجابية في معظم المؤسسات التي تم تقييمها فيما يلي:

- يحقق المتدربون مخرجات التعلم المطلوبة، ويكتسبون المعارف والمهارات والكفايات ذات العلاقة في الدورات والبرامج التي أكملوها، كما يتقدمون بشكل ملحوظ لإحراز المؤهلات التي يطمحون إليها.
- يلتزم المتدربون الحضور بانتظام والمشاركة والتفاعل، وإنجاز المهام المكلفين بها في الوقت المحدد.
- يُظهر المعلمون/ المدربون الإلمام والفهم بالمعارف للدورات/ البرامج التي يقدمونها، في معظم المؤسسات، ويوظفون إستراتيجيات تعليم وتدريب متنوعة لتقديم دروس/ حصص تدريبية تفاعلية، ويكيفونها؛ لتتوافق مع احتياجات المتدربين المختلفة، وبما يتناسب مع أنواع الدورات/ البرامج المقدمة؛ لتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة.
- يظهر الغالبية العظمى من المعلمين/المدربين معرفةً بموارد ومصادر التعلم المتاحة، حيث يوظفونها بصورة فاعلة لإثراء خبرة المتدربين، وتعزيز أدائهم وتطوير مهاراتهم التقنية.
- يستخدم المعلمون/ المدربون مجموعة متنوعة من طرائق التقييم التكوينية والختامية ذات الارتباط الوثيق بمخرجات التعلم المطلوبة في معظم المؤسسات، والتي يتم تكييفها بصورة فاعلة؛ لتتناسب مع طريقة تقديم الدورات/ البرامج.
- يحرص المعلمون/ المدربون في أغلب الأحيان على تقديم التغذية الراجعة البنّاءة للمتدربين في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالجوانب التي تحتاج إلى تطوير فيما يرتبط بهذا القسم فقد تلخصت في التالي:

- إستراتيجيات التعليم والتعلم المتبعة لتقديم الدروس/ الحصص التدريبية في قلة من المؤسسات، وبالأخص الإدارة الصفية للدروس/ الحصص التدريبية.
- مشاركة المتدربين، وفاعلية عمليات التدقيق والتحقق لضمان رصانة التقييمات المتبعة ونتائجها.
- انضباط ومواظبة المتدربين في قلة من الدروس/ الحصص التدريبية التي تمت ملاحظتها.

القسم الثاني: الدورات/ البرامج والمصادر

يركز هذا القسم على جودة عملية تخطيط الدورات/ البرامج وهيكلتها بصورة جيدة، بما يشمل تعديل مكوناتها؛ لتتناسب مع التغييرات التي تفرضها الأوضاع الاستثنائية، بالإضافة إلى وجود توصيف واضح لمضمون الدورات/ البرامج ومخرجات التعلم المطلوبة وطرائق التعليم والتدريب المرتبطة بذلك، ومنصات التعلم الإلكترونية المستخدمة، وآليات ضمان الجودة الداخلية للمؤسسة. كما يتطرق هذا القسم إلى تقييم مدى توافر مصادر التعلم المناسبة التي تلبي احتياجات الدورات/ البرامج وطريقة تقديم التدريب، ومدى فاعلية عمليات تهيئة المتدربين، ودعمهم وإحاطتهم علمًا بأي تغييرات تطرأ على الدورات/ البرامج، وطريقة تقديمها.

وأظهر تحليل نتائج التقييم أنَّ جميع المؤشرات المتعلقة بهذا القسم حصلت على تقييم: «ممارسات فاعلة» في جميع المؤسسات، في حين تمثلت أبرز الجوانب الإيجابية في معظم المؤسسات التي تم تقييمها فيما يلي:

- تخطيط الدورات/ البرامج وهيكلتها بصورة جيدة في الغالبية العظمى من المؤسسات، وتعديل مكوناتها بما يتناسب مع التغييرات التي تم تنفيذها؛ بسبب الأوضاع الاستثنائية.
- تحتوي الدورات/ البرامج على توصيف لمضمون الدورات ومخرجات التعلم المطلوبة وطرائق التعليم/التدريب والتقييم المرتبطة بذلك.
- كفاية ساعات التعلم المخصصة للدورات/ البرامج لتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة، وجدولة التقييمات بطريقة مناسبة ومتوازنة؛ بما يضمن حُسن إدارتها.
- توفير منصات تعليمية إلكترونية، وموارد، ومصادر تعلم، تتلاءم مع طريقة تقديم التعليم والتدريب وطبيعة الدورات/ البرامج المقدمة في أغلب المؤسسات.
- تهيئة المتدربين، ودعمهم بصورة فاعلة في الغالبية العظمى من المؤسسات، وإعلامهم بأي تغييرات

في الدورات/ البرامج وطريقة تقديمها، وتوفير الدعم التقني لهم، عند الحاجة.

- تنفيذ آلية فاعلة لمتطلبات القبول؛ لضمان التحاق المتدربين بما يتناسب مع احتياجات الدورة/ البرنامج وطريقة تقديم التدريب.

وفيما يتعلق بالجوانب التي تحتاج إلى تطوير فيما يرتبط بهذا القسم فقد تلخصت في التالي:

- تطبيق آليات القبول والالتحاق في قلة من الدورات/ البرامج.
- كفاية ساعات التعليم/ التدريب المخصصة للدورة/ البرنامج؛ لتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة.

القسم الثالث: القيادة وإدارة التغيير

تستند التقييمات في قسم القيادة وإدارة التغيير إلى مدى استجابة فريق الإدارة في المؤسسة للاحتياجات الناشئة عن الأوضاع الاستثنائية، بما في ذلك تنفيذ تقييمات دورية لإدارة المخاطر، ووضع وتنفيذ خطة سريعة ومناسبة تحدد الموارد البشرية، والمالية، والمادية اللازمة، بالإضافة إلى التركيز على مدى فاعلية مراقبة الأداء العام للمؤسسة، كمستويات أداء المتدربين والموظفين، والاستفادة من نتائج هذه العملية لدعم عملية التحسين، واتخاذ القرارات التطويرية في المؤسسة.

أظهرت النتائج أنَّ جميع المؤشرات قد حصلت على تقييم: «ممارسات فاعلة» في جميع المؤسسات باستثناء المؤشر المتعلق بمتابعة أداء الموظفين، والذي حصل على تقييم: «ممارسات فاعلة جزئيًا» في واحدة من هذه المؤسسات، في حين تمثلت أبرز الجوانب الإيجابية في معظم المؤسسات التي تم تقييمها فيما يلي:

- استجابة فرق الإدارة في المؤسسات للاحتياجات الناشئة عن الأوضاع الاستثنائية المتمثلة في وضع وتنفيذ خطط عمل بديلة تتناسب مع الأوضاع الاستثنائية، وتتضمن مهامَّ ومسئولياتٍ واضحةٍ وإطارًا زمنيًا محددًا.
- تحديد الموارد البشرية، والمادية، والمالية اللازمة لتنفيذ الإجراءات المطلوبة؛ وذلك لضمان استمرارية عمليتي التعليم والتدريب في المؤسسة.
- احتفاظ أغلب المؤسسات ببيانات مستوى أداء المتدربين المفصلة، بما في ذلك سجلات الحضور والانضباط.
- مراقبة مستوى أداء المتدربين، وتحليل نسب النجاح، ومستوى تحصيل المتدربين في الدورة/ البرنامج، ومدى انعكاسها على مستويات التحصيل في المؤسسة بشكلٍ عام؛ بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة، وإدخال التحسينات المطلوبة.
- قيام غالبية المؤسسات بالمتابعة المستمرة لأداء المعلمين/ المدربين والموظفين؛ لضمان جودة ما يتم تقديمه، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير مستوى أدائهم.
- تحديث، وتطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بضمان صحة وسلامة وأمن المتدربين والموظفين.
- توافر السياسات والإجراءات الضرورية لضمان أمن سجلات الموظفين والمتدربين، وتلك المتعلقة بأمن الأنظمة والمنصات التعليمية الإلكترونية المستخدمة، حيث تقوم المؤسسات بتطبيق هذه الإجراءات، ومتابعة تنفيذها بصورة مستمرة؛ لتلبيتها لاحتياجات الأوضاع الاستثنائية.

وفيما يتعلق بالجوانب التي تحتاج إلى تطوير فيما يرتبط بهذا القسم فقد تلخصت في التالي:

- الاحتفاظ بسجلات أداء المتدربين، وتحليل النتائج، وتحديث الممارسات والإجراءات المتبعة، وضمان فاعلية تطبيقها؛ في قلة من المؤسسات لتتناسب مع متطلبات الظروف الاستثنائية.

الجزء الثالث: خلاصة التقييم العام

حرصت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني ومنذ انتشار جائحة كوفيد – 19 في مملكة البحرين، على تنفيذ العديد من الجهود للوقوف على أوضاع المؤسسات التعليمية والتدريبية في ظل هذه الجائحة؛ لما فرضته هذه الجائحة من تحديات أثرت وبشكل جلي على قطاع التعليم والتدريب في المملكة؛ وأثرت على قدرة العديد من مؤسسات التعليم والتدريب المهني في تنفيذ خططها التدريبية. ومن خلال هذه الجهود تمكنت الإدارة من التعرف على ان هناك عددا من المؤسسات استجابت لتعليق التدريب الاعتيادي لفترات مختلفة ومتقطعة بتسيير خططها التدريبية بتنفيذ دوراتها وبرامجها عن بُعد أو من خلال التعليم والتدريب المختلط، والذي تطلب توافر موارد مادية وبشرية تضمن تقديم تعليم وتدريب فاعل يحقق للمتدربين المعرفة والمهارات والكفايات التي يطمحون إليها، وتحقق سلامة وصحة جميع أطراف العملية التدريبية في آنٍ واحد.

وعلية استحدثت الإدارة اطار استثناني يعتبر ملحقًا للاطار الاعتيادي المعتمد للدورة الرابعة، وقامت بتقييم ممارسات (13) مؤسسة تعليمية وتدريبية؛ من خلال أقسام ومؤشرات الأقسام الثلاثة للاطار الاستثنائي والتي تركز على عمليتي التعليم والتعلم والدورات / البرامج المقدمة ومدى جاهزية الإدارة وقدرتها على إدارة التغيير. فجاء تصنيف جميع هذه المؤسسات ال (13) ضمن الفئة (أ)، أي أن تقييم الممارسات التي قامت بها هذه المؤسسات «ممارسات فاعلة»، علمًا بأنَّ المؤسسات المصنفة ضمن الفئة (أ) تُعدُّ مستوفيةً للتوقعات

المطلوبة لتسيير العملية التعليمية والتدريبية في ظل الأوضاع الاستثنائية بالشكل المناسب.

ومن خلال تقييم المؤسسات ال (13)، تمكنت الإدارة من تسليط الضوء على أهم الجوانب الإيجابية للاستجابة للاحتياجات الناشئة للأوضاع الاستثنائية، على سبيل المثال لا الحصر توظيف استراتيجيات تعليم/ تدريب متنوعة، والتنوع في طرائق التقويم، وتوافر منصات التعلم الإلكترونية ومصادر تعلم مناسبة، وتهيئة المتدربين، ودعمهم بصورة فاعلة، والاستجابة للاحتياجات الناشئة عن الأوضاع الاستثنائية. بالإضافة الى الجوانب التي تستلزم التطوير في الأقسام الثلاثة المعتمدة في الاطار الاستثنائي، مثل عملية التدقيق والتحقق، واتساق الساعات المعتمدة لتحقيق مخرجات التعلم، وتحديث الممارسات والإجراءات المتبعة وفاعلية تطبيقها.

وكما تمكنت الإدارة من خلال تقييم هذه المؤسسات من التعرف على أبرز التحديات التي واجهت مؤسسات التعليم والتدريب المهني خلال هذه الجائحة، فقدمت عددًا من التوصيات الضرورية التي قد تساند المؤسسات خلال تقديم التعليم والتدريب في حين استمرت الجائحة، ومن أبرز هذه التوصيات ضرورة وضع الخطط والسيناريوهات البديلة لمواجهة التحديات وضمان تنفيذ الخطط التدريبية، وزيادة تحسين الممارسات المتعلقة بضمان جودة ما يتم تقديمه، وابتكار أساليب تسويقية ذكية تشجع المتدربين وأرباب الأعمال للتسجيل للدورات / البرامج، بالإضافة الى ضرورة تعزيز مرونة تشريعات وقوانين الجهات المرخصة لتتوافق والاحتياجات الناشئة للظروف الاستثنائية.

مؤسسات التعليم العالي

مقدمة

قامت **إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي** بمراجعة 24 برنامجًا أكاديميًا في العام الأكاديمي 2020–2021، وفقًا لإطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) المعتمد بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم: (17) لسنة 2019. كما قامت الإدارة بمواصلة الزيارات التتبعية للبرامج الأكاديمية التي تمت مراجعتها في المرحلة الثانية من الدورة الأولى لمراجعات البرامج الأكاديمية، والتي كان من المقرر الانتهاء منها في إبريل 2020، إلا أنَّ جميع الزيارات التتبعية والمراجعات البرامجية المُزْمَع عقدُها في الفترة من مارس إلى يونيو 2020، قد تم تأجيلها إلى الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر 2020؛ بسبب جائحة "كورونا".

واستجابةً للمتغيرات التي فرضتها جائحة كورونا؛ فقد قامت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بإجراء مقايسة مرجعية لإطار مراجعة البرامج الأكاديمية، مع الإرشادات ذات الصلة بالتعليم عن بعد التي أصدرتها الهيئات المعنية بضمان الجودة على المستوى الدولي، مثل: الجمعية الأوروبية لضمان جودة التعليم العالي، وهيئة جودة ومعايير التعليم ما بعد الثانوي بأستراليا، ومجلس هونج كونج لاعتماد المؤهلات الأكاديمية والمهنية، وعلى المستوى المحلي، فقد تم مواءمة إطار مراجعة البرامج الأكاديمية مع الإرشادات ذات الصلة التي أصدرها مجلس التعليم العالي في مملكة البحرين.

وتبين من خلال عمليات المقايسة المرجعية والمواءمة أنَّ إطار مراجعة البرامج الأكاديمية للدورة الثانية – المعتمد في أغسطس 2019 – يتضمن تغطيةً واضحةً ومحددةً؛ لتقييم عملية التعليم عن بعد والتعليم المدمج، وذلك من خلال التوقعات الواردة به تحت معايير ومؤشرات المراجعة؛ مما يمكن الهيئة من تطبيقه أثناء الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا، والاستمرار في أداء رسالتها للارتقاء بمستوى التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

وبناء على ذلك، قامت الهيئة في سبتمبر 2020، بمواصلة مراجعة البرامج الأكاديمية – عن بعد – من خلال عقد الزيارات الميدانية الافتراضية، واستلام وتسلم كافة الوثائق والأدلة بشكل إلكتروني. كذلك، وضعت إرشادات لكافة الجهات ذات العلاقة؛ لتسهيل الانتقال للمراجعات عن بعد، وقامت بتوزيعها عليها، كما نظمت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي عددًا من ورش العمل التي أجرتها الهيئة عبر المنصات الإلكترونية؛ لتدريب منتسبي مؤسسات التعليم العالي على كتابة تقارير التقييم الذاتي، وعمليات المراجعة.

ويستعرض هذا الجزء من التقرير السنوي نتائج الدورة الثانية لمراجعات البرامج الأكاديمية، والنتائج التراكمية للزيارات التتبعية للبرامج الأكاديمية التي تمت مراجعتها في المرحلة الثانية للدورة الأولى، والتي لم تحصل على حكم: "جدير بالثقة".

تحليل نتائج عمليات مراجعات جودة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية)

تقوم مراجعةُ البرامجِ الأكاديمية على إجراء ممارسات متخصصة ترتكزُ على تقييم المعايير الأكاديمية لكلِّ برنامج أكاديمي مطروح من قبل إحدى مؤسسات التعليم العالي في تخصص معين، وطريقة تقديمه، وإجراءات ضمان الجودة المتعلقة به. ويتسع نطاقُ هذه المراجعة؛ ليغطي كافة البرامج الأكاديمية التي تَمنحُ شهادة البكالوريوس، أو درجة الماجستير، أو الدكتوراه، بما في ذلك البرامج التي تقتصر على متطلب البحث العلمي، والبرامج المستضافة التي تُمْنَحُ من قبل مؤسسات خارجية. ويستند إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) على (4) معايير رئيسة، و(21) مؤشرًا، حيث يشتمل كل معيار من المعايير الأربعة على 5–6 مؤشرات. ويُمْنَحُ المعيارُ حكمَ: "مستوف"، إذا حصلت ثلاثة مؤشرات أو أكثر على حكم: "مستوف"، وبقية المؤشرات على حكم: "مستوف جزئيًا". ويُمنح المعيارُ حكمَ: "غير مستوف"، في حالة حصول أقل من ثلاثة مؤشرات على حكم: "مستوف"، أو إذا حصل مؤشرٌ واحدٌ، أو أكثر على حكم: "غير مستوف".

يؤدي مجموع أحكام المعايير إلى منح حكم عام عن البرنامج ككل إمَّا "جدير بالثقة"، أو "قدر محدود من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة". ويحصل البرنامج على حكم عام: "جدير بالثقة"؛ إذا حصلت كافة المعايير الأربعة على حكم: "مستوف". وإذا حصل معياران أو ثلاثة فقط بما فيها المعيار الأول على حكم: "مستوف"، يخضع البرنامج لزيارة تكميلية – بعد مرور سنة من تاريخ الزيارة الميدانية – للنظر في التقدم الذي أحرزه البرنامج في معالجة توصيات كل معيار لم يتم استفاؤه، وإمكانية تغيير حكمه من "غير مستوف" إلى "مستوف"، والحكم العام من ""قدرٌ محدودٌ من الثقة" إلى جديرٌ بالثقة".

ويمنح البرنامج حكم عام: "غير جدير بالثقة" في حالة عدم استيفاء أكثر من معيارين، أو في جميع الحالات التي يكون فيها المعيار الأول "غير مستوف". كما يخضع البرنامج في هذه الحالة لزيارة تتبعية بعد مرور سنتين من تاريخ نشر تقرير المراجعة، ولا تؤدي هذه الزيارة إلى تغيير أحكام المعايير والحكم العام للمراجعة.

الشكل (1): النتائج التراكمية لمراجعات البرامج الأكاديمية - الدورة الثانية

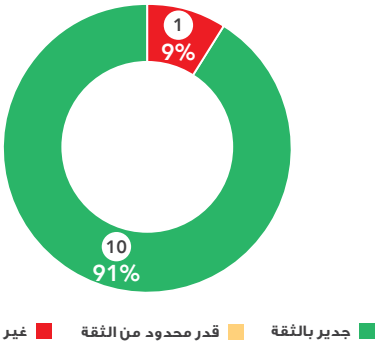

خلال العام الأكاديمي 2021–2020، تمت مراجعة (24) برنامجًا أكاديميًا في مجالات تقنية المعلومات، والعلوم الصحية، والقانون مطروحة من قبل جامعات خاصة وحكومية، وتم اعتماد ونشر تقارير (11) برنامجًا أكاديميًا في هذه المجالات المختلفة.

ويشير تحليل نتائج هذه البرامج إلى حصول (10) برامج منها على حكم عام: "جدير بالثقة"؛ أي ما يُعادل نسبة (91%) من إجمالي البرامج التي تم اعتماد نتائجها ونشر تقاريرها في العام 2021، وهي موزعة على النحو التالي: برنامج دكتوراه مستضاف في جامعة خاصة، وبرنامج ماجستير، وثمان برامج بكالوريوس، في حين حصل برنامج واحد على مستوى البكالوريوس في مجال تقنية المعلومات تُقدّمه مؤسسة تعليم عالٍ خاصة على حكم عام: "غير جدير بالثقة"؛ أي ما يعادل نسبة (9%)، كما هو موضح في الشكل رقم: (1). وفيما يلي عرض موجز لنتائج كل معيار من المعايير الأربعة على حدة.

المعيار الأول: برنامج التعلم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً لأهدافه من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

يتضمن هذا المعيار خمسة مؤشرات، وهي: إطار التخطيط الأكاديمي، مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة، ومحتوى المنهج الدراسي، والتعليم والتعلم، وإجراءات التقييم؛ إذ يتطلب وجود إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، بأهداف تحدد الأغراض الرئيسة من تقديمه، وترتبط برسالة كل من المؤسسة، والكلية، وأهدافهما الإستراتيجية. وكذلك وجود مواصفات واضحة للخريجين في إطار مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج وللمقررات، تُلائم مستوى الدرجة الأكاديمية، وتلبي متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات. كما يراعي هذا المعيار المنهج الدراسي، بحيث يكون منظمًا بطريقة تتيح التدرج الأكاديمي في صعوبة المادة العلمية، ومسترشدًا بمستويات الإطار الوطني للمؤهلات وساعاته المعتمدة، ويوفر توازنًا بين المعرفة والمهارات، وبين النظرية والتطبيق العملي، ويُلبي أعراف ومعايير التخصص الأكاديمي. ويتم التأكد من أنَّ المبادئ والطرائق المستخدمة في تدريس البرنامج تدعم تحقيق أهدافه، ومخرجات تعلُّمه المطلوبة. وكذلك وجود إجراءات مناسبة للتقييم، تشتمل على سياسات وإجراءات؛ لتقييم إنجازات الطلبة، بحيث تكون مطبقة ومعروفة لجميع الجهات ذات العلاقة.

الشكل (2): نتائج المعيار الأول لمراجعات البرامج الأكاديمية - الدورة الثانية

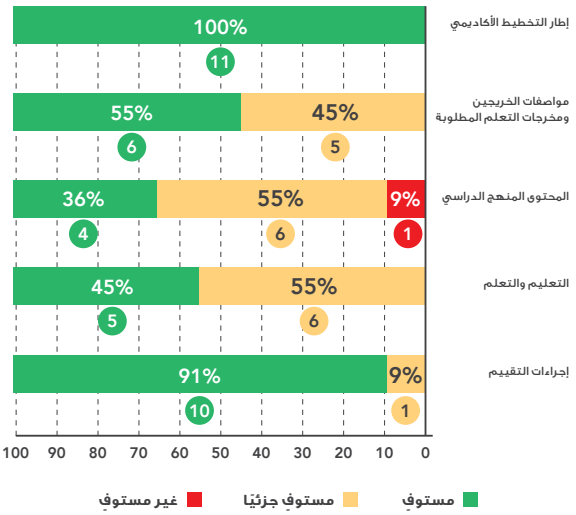

ويبين الشكل رقم: (2)، استيفاء (11) برنامجًا أكاديميًا لمؤشر إطار التخطيط الأكاديمي و(10) برامج لمؤشر إجراءات التقييم، في حين استوفتْ جزئيًا (6) إلى (5) برامج مختلفة المؤشرات المتعلقة بمواصفات الخريجين، ومحتوى المنهج الدراسي، والتعليم والتعلم، ولم يستوف برنامجٌ واحدٌ مؤشر المنهج الدراسي. ومن أبرز مواطن القوة التي برزت في تقارير المراجعة التي تم نشرها في 2021، وجود أهداف واضحة للبرامج الأكاديمية؛ يتمُّ مراجعتها وتطويرها بشكل منتظم ومستمر، والتأكد من ارتباطها برسالة الكلية ومؤسسة التعليم العالي. كما تحرص بعض البرامج في مجال تقنية المعلومات بصفة خاصة على مقايسة مخرجات التعلم المطلوبة مع المعايير المهنية الدولية، والتأكد من أنَّ محتوى المنهج الدراسي يلائم الغرض من البرنامج، وتوفير الفرصة؛ للحصول على شهادات مهنية للطلبة من خلال دمج متطلبات الشهادة ضمن محتوى المقررات الدراسية.

وتضمنت تقارير مراجعة هذه البرامج مجموعة من التوصيات للجوانب التي تحتاج إلى تحسين، ومن أهمها ضرورة وضع خطة شاملة لتحديد ومعالجة المخاطر المحتملة بشكل واضح ومنتظم، ولاسيما المخاطر المتعلقة بجودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية، وأن يتم تنفيذ دراسات المقايسة المرجعية – بشكل أكثر تفصيلا – إزاء المؤسسات المماثلة، بحيث تشمل مخرجات التعلم ومحتوى المقررات الدراسية. وأشارت التوصيات أيضًا إلى أهمية وضع آلية رسمية لضمان مشاركة الطلبة في التعلم المستقل، وتعزيز الفرص المتاحة لهم لتحفيزهم على الإبداع، والابتكار، والتعلم مدى الحياة. كما يجب أن تشمل سياسات التعليم والتعلم تحديدًا واضحًا لدور التعلم الإلكتروني في دعم وتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرامج الأكاديمية.

المعيار الثاني: كفاءة البرنامج

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

يتضمن هذا المعيار خمسة مؤشرات، وهي: قبول الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والموارد المادية، ونظم إدارة المعلومات، والمساندة الطلابية؛ إذ يجب أن يكون للبرنامج متطلبات واضحة للقبول، وملائمة لمستوى البرنامج ونوعه، وأن تناسب مواصفات الطلبة المقبولين أهداف البرنامج، والمصادر المتاحة، وتكفل تكافؤ الفرص بين الجنسين. وكذلك يتعين وجود إجراءات واضحة لتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتهيئتهم، وتقييم أدائهم الوظيفي، وترقيتهم، وتطويرهم مهنيًا، بحيث تضمن ملاءمتهم للغرض الوظيفي، وتساعد على استبقائهم.

ويجب أن تكون الموارد المادية كافية من حيث العدد، والمساحة، والأجهزة وطريقة التجهيز، وتشمل: قاعات المحاضرات والتدريس، والمختبرات، والمرافق الخاصة بتقنية المعلومات، والمكتبة، ومصادر التعلم. كما يجب أنْ توجد نظم مفعلة لإدارة المعلومات ومتابعتها؛ تدعم عمليات صنع واتخاذ القرار، وتُقَيِّم استخدام المختبرات ونظم التعلم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية، إلى جانب السياسات والإجراءات التي تضمن أمن وسلامة سجلات الطلبة ودقة النتائج. وكذلك وجودُ دعمٍ ملائم ومتوافرٍ للطلبة فيما يتعلق بإرشادهم وتقديم الرعاية لهم بغض النظر عن اختلافاتهم المهارية.

الشكل (3): نتائج المعيار الثاني لمراجعات البرامج الأكاديمية - الدورة الثانية

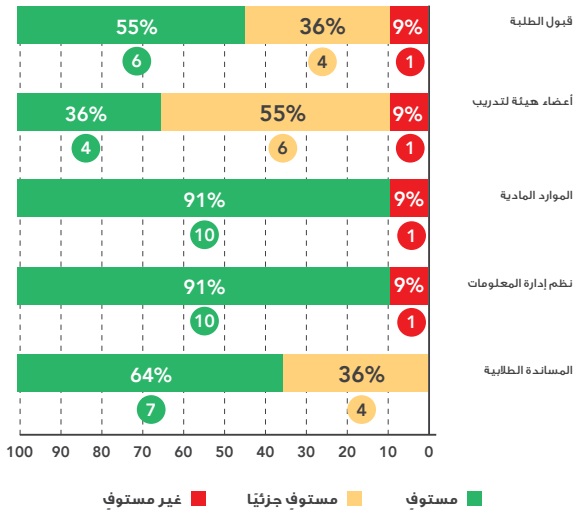

ويبين الشكل رقم: (3)، استيفاء (10) برنامج أكاديمية لمؤشري الموارد المادية ونظم إدارة المعلومات، في حين لم يستوف برنامج أكاديمي واحد هذين المؤشرين، بالإضافة إلى مؤشري قبول الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. كما استوفت جزئيًا (6) برامج مؤشر أعضاء هيئة التدريس، و(4) برامج مختلفة مؤشري قبول الطلبة والمساندة الطلابية.

ومن أبرز مواطن القوة التي برزت في غالبية تقارير مراجعة هذه البرامج، وجود نظم لإدارة المعلومات وللتعلم الإلكتروني تتمتع بميزات واسعة تساهم في عملية صنع واتخاذ القرارات، وتوفر دعمًا مناسبًا للطلبة، وأعضاء هيئة التدريس. كما توجد ترتيبات مناسبة لمراعاة احتياجات المرأة، وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين واحتياجات طلبة غالبية هذه البرامج. واشتملت تقارير المراجعة على مجموعة من التوصيات ومن أهمها مراجعة سياسة قبول الطلبة بشكل منتظم، وتعديلها في ضوء المقايسات المرجعية مع البرامج المماثلة والمتميزة، وفي ضوء التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة. وقد حازت بعض البرامج على توصيات تتعلق بضرورة تعيين أعضاء هيئة تدريس في بعض التخصصات الفرعية المهمة بالبرنامج، وتعديل عبء العمل؛ لإتاحة مزيد من الوقت لديهم للبحث العلمي.

المعيار الثالث: المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين

استيفاء الطلبة والخريجين المعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة المقدمة في مملكة البحرين، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

يتضمن هذا المعيار ستة مؤشرات، وهي: فاعلية التقييم، والنزاهة الأكاديمية، والتدقيق الداخلي والخارجي للتقييم، والتعلم القائم على العمل، وعنصر

مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة، وإنجازات الخريجين. وبحسب تلك المعايير فإنه ينبغي أن يكون لدى البرنامج تقييمٌ فعالٌ، وتتم محاذاة هذا التقييم مع مخرجات التعلم؛ لضمان تحقيق مواصفات الخريجين والمعايير الأكاديمية للبرنامج. كذلك أن تُكْفَلَ النزاهةُ الأكاديميةُ من خلال التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات ذات الصلة التي تمنع الانتحال الأكاديمي وغيره من أشكال السلوك الأكاديمي غير القويم (مثل الغش، وتزوير النتائج، وتكليف الطلبة لآخرين لأداء أعمالهم). كما يتعين وجود آليات مطبقة لقياس مدى فاعلية نظم التدقيق الداخلي والخارجي الخاصة بالبرنامج، والتي تستخدم في وضع أدوات التقييم، ومنح الدرجات للطلبة على إنجازاتهم. وإذا احتوى البرنامج على عنصر يتضمن التعلم القائم على العمل، فيجب أن تكون هناك سياسة وإجراءات لإدارة عملية التعلم القائم على العمل وتقييمها؛ للتأكد من أنَّ تجربة التعلم المقدمة مناسبة من حيث المحتوى والمستوى؛ لتلبية مخرجات التعلم المطلوبة. وإذا احتوى البرنامج على عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة، فيجب أن توجد سياسات وإجراءات واضحة للإشراف عليه/ عليها، وتقييمه/ تقييمها، وتُحدد تلك السياسات مسئوليات وواجبات كل من المشرف والطالب، كما توجد آلية لمتابعة تطبيقها، وإجراء التحسينات ذات العلاقة بها.

ويبين الشكل رقم: (4)، استيفاء (8) برامج أكاديمية مؤشر فاعلية التقييم، باستثناء (3) برامج استوفى – جزئيًا – اثنان منها متطلبات هذا المؤشر، ولم يستوفها برنامج واحد. كما استوفت (8) برامج مؤشر مشروع التخرج أو الرسالة ومؤشر التعلم القائم على العمل، والذي لم يكن منطبقًا على إثنين من برامج الماجستير والدكتوراه. كما استوفت جزئيًا (9) برامج مؤشر التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم، و(6) برامج مؤشر النزاهة الأكاديمية، و(3) برامج مؤشر إنجازات الخريجين، والذي لم يستوفه برنامج واحد.

ومن أبرز مواطن القوة التي برزت في بعض تقارير مراجعة هذه البرامج الجهد المستثمر في عمل نموذج جدول البيانات المستخدم؛ لمتابعة مستوى إنجاز الطلبة لمخرجات التعلم، ورضا أرباب الأعمال تجاه الخريجين. وقد اشتملت تقارير المراجعة على مجموعة من التوصيات، من أهمها وضع آليات رسمية للتأكد من أنَّ أعمال الطلبة هي من نتاج جهدهم أنفسهم، وتطبيق أدوات الكشف عن الانتحال الأكاديمي، والاستفادة من التحليلات المساعدة التي تقدمها بشكل متسق ومستمر.

وقد حازت معظم البرامج على توصيات تتعلق بضرورة وضع وتنفيذ آلية واضحة لتقييم مدى فاعلية التدقيق الداخلي والخارجي، بما في ذلك مستوى مساهمة عملية التدقيق الداخلي والخارجي في تحسين المقررات الدراسية، وتقييم معايير اختيار المدققين؛ للتأكد – بشكل أفضل – من حيادية التدقيق، وبناء على ذلك يتم تحسين الإجراءات المتعلقة. وتضمنت هذه التوصيات أيضًا أهمية مراجعة وتحسين مستوى صعوبة الامتحانات والمشروعات لدعم قدرة الطلبة على الإبداع والابتكار، ومتابعة تحليل الدفعات بشكل منتظم، والاستفادة من نتائجه في إدخال تحسينات على البرامج، وفي التحقق من استيفائها المعايير الأكاديمية، ووضع خطة عمل لتحسين قابلية توظيف خريجي بعض البرامج.

الشكل (4): نتائج المعيار الثالث لمراجعات البرامج الأكاديمية - الدورة الثانية

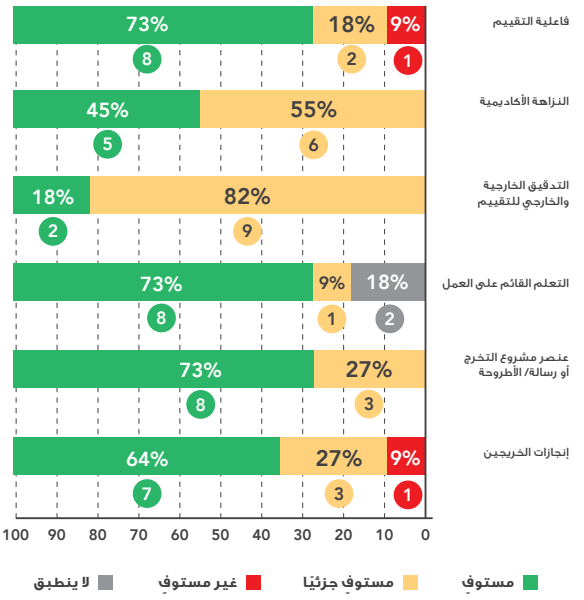

المعيار الرابع : فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتَّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

يتضمن هذا المعيار خمسة مؤشرات، وهي: إدارة ضمان الجودة، وإدارة وقيادة البرنامج، والمراجعة السنوية والدورية له، والمقايسة المرجعية والاستبانات، ومتطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية لطرحه، حيث يتعين أن يتوفر لدى البرنامج نظام واضح لإدارة ضمان الجودة، يضمن تطبيق سياسات المؤسسة، وإجراءاتها، ولوائحها تطبيقًا فعالًا ومتسقًا، وأن يُدار البرنامج بطريقة تبين وجود قيادة فعالة ومسئولة، وخطوط واضحة للمسئولية. كذلك يجب أن يكون لدى البرنامج إجراءات للتقييم السنوي الداخلي وللمراجعات الدورية له، تشمل التغذية الراجعة الداخلية والخارجية، والآليات المطبقة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحسين. وكذلك تحليل دراسات المقايسة المرجعية، والتعليقات المنظمة التي جمعت من استبانات الجهات ذات العلاقة، ويستفاد من نتائج التحليل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج، ويتم إطلاع الجهات ذات العلاقة على هذه النتائج.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون لدى البرنامج مجلس استشاري مفعَّل، واستشراف مستمر لمعرفة احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية لطرحه (حيثما كان ذلك مناسبًا لنوع البرنامج)؛ لضمان أن يكون البرنامج مناسبًا، ومواكبًا للعصر.

ويبين الشكل رقم: (5)، استيفاء (11) برنامجًا أكاديميًا مؤشر إدارة وقيادة البرنامج، و(9) برامج لمؤشر إدارة ضمان الجودة. واستوفى جزئيًا (4) برامج مؤشري المراجعة السنوية والدورية للبرامج، ومتطلبات سوق العمل،

الشكل (5): نتائج المعيار الرابع لمراجعات البرامج الأكاديمية - الدورة الثانية

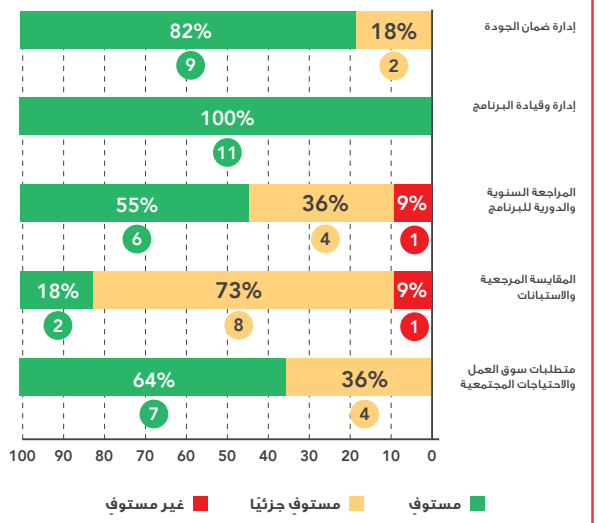

والاحتياجات المجتمعية لتقديمه. كما استوفت جزئيًا (8) برامج مؤشر المقايسة المرجعية والاستبانات، ولم يستوف برنامج واحد مؤشري المراجعة السنوية والدورية للبرامج والمقايسة المرجعية والاستبانات. واشتملت مواطن القوة على وجود سياسات وإجراءات شاملة وواضحة لضمان الجودة على مستوى البرامج.

ومن أهم التوصيات التي وردت في تقارير مراجعات هذه البرامج التأكد من أن عمليات المراجعة والتحسين للبرامج الأكاديمية يتم تنفيذها وتوثيقها وتقييمها بشكل منهجي، وأن يتم إجراء دراسات المقايسة المرجعية بشكل أكثر شمولا؛ لتغطي مختلف جوانب وعناصر الخدمات والأنشطة الأكاديمية والإدارية التي تقدمها البرامج. وتضمنت التوصيات ضرورة تطبيق آليات رسمية بعد تحليل الاستبانات، وتحديد الإجراءات المتخذة؛ بغرض متابعة عملية التنفيذ، وتقييم مدى فاعلية التغييرات التي تم تنفيذها، وإبلاغ هذه النتائج إلى الجهات ذات العلاقة. كما يجب إجراء تحليل دوري لسوق العمل؛ من أجل تقديم رؤية دقيقة حول المتطلبات الحالية والمستقبلية لسوق العمل، واحتياجات أرباب الأعمال فيما يتعلق بتخصصات البرامج.

النتائج التراكمية لزيارات البرامج الأكاديمية التتبعية

تعدُّ الزيارات التتبعية جزءًا من منظومة ضمان الجودة والتحسين المستمر، حيث أجرت الهيئة زياراتها التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي حصلت على حُكم: "قدْرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غيرُ جدير بالثقة" في مراجعات المرحلة الثانية من الدورة الأولى للبرامج الأكاديمية؛ إذ يتم تقييم التقدُّم المتحقق في البرنامج وفقًا لكل توصية وردت في تقرير المراجعة، وتصدر لجنة الزيارة التتبعية حُكمها فيما إذا كانت كل توصية "مُعالجة بالكامل"، أو "مُعالجة جزئيًا"، أو "غير مُعالجة". وبناءً على تلك النتائج يصدر حكمٌ إجماليٌّ فيما إذا كان هناك "تقدمٌ جيد"، "تقدمٌ ملائم"، أو "تقدمٌ غير ملائم" في تحسن أداء البرامج بشكل عام.

ومنذ بدء مراجعات المرحلة الثانية من الدورة الأولى للبرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2013–2012، والتي انتهت في العام 2018–2017، قامت الهيئة بإجراء (36) زيارة تتبعية أولى وثانية للبرامج التي لم تحصل على حُكم عام: "جدير بالثقة". وفي العام الأكاديمي 2020–2021، استكملت الهيئة الزيارات التتبعية لكافة البرامج التي تمت مراجعتها في نهاية الدورة الأولى. وقامت – بناءً على ذلك – بإجراء زيارات تتبعية افتراضية لثمانية برامج أكاديمية مطروحة في مؤسسة حكومية كانت قد حصلت على حكم: "قدر محدود من الثقة" في مراجعات الدورة الأولى. واستنادًا لنتائج تلك الزيارات، فقد قامت الهيئة بنشر ثمانية تقارير مراجعة تتبعية، حصلت خمسة برامج منها على حكم: "تقدم ملائم"، فيما حصلت ثلاثة برامج على حكم: "تقدم غير ملائم".

وبصفة عامة، تعكس النتائج التراكمية للزيارات التتبعية التي تم نشرها خلال المرحلة الثانية من الدورة الأولى للمراجعة تحسنًا ملحوظًا في جودة معظم البرامج الأكاديمية، حيث أظهر عددٌ من مؤسسات التعليم العالي قدرة على تحسين هيكل برامجها وعملياتها الأكاديمية والإدارية؛ استجابة للتوصيات التي وردت في تقارير المراجعة. وقد حصل (23) برنامجًا على حكم: "تقدم ملائم"، وبرنامج واحد على حكم: "تقدم جيد"، في حين حصلت ثمانية برامج على حكم: "تقدم غير ملائم" في الزيارة التتبعية الأولى. وتم عقد زيارة تتبعية ثانية لأربعة من البرامج التي حصلت على حكم: "تقدم غير ملائم" في الزيارة التتبعية الأولى، وحصلت ثلاثة برامج منها على حكم: "تقدم ملائم"، وبرنامج واحد على حكم: "تقدم غير ملائم".

وبحسب الإطار المعتمد لمراجعات البرامج الأكاديمية في الدورة الثانية، فستكون زيارة تتبعية واحدة كافية للبرامج الحاصلة على حكم: "غير جدير بالثقة"، وهذه الزيارة لا تؤدي إلى تغيير أحكام المعايير التي لم يتم استيفاؤها والحكم العام للمراجعة، في حين تخضع

البرامج الحاصلة على حكم مبدئي: "قدر محدود من الثقة" لزيارة تكميلية قد تؤدي إلى تغيير أحكام المعايير التي لم يتم استيفاؤها، والحكم العام للبرنامج من "قدرٌ محدود من الثقة" إلى "جدير بالثقة".

الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية

عملت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلة في الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية ومن خلال الإدارتين التابعتين لها على استمرارية عملياتها رغم الظروف التي فرضتها جائحة كورونا. حيث قامت إدارة عمليات الإطار الوطني بمواصلة عمليات الإدراج المؤسسي، وتسكين المؤهلات الوطنية، وإسناد المؤهلات الأجنبية، وذلك بعد تحديث معاييرها لتتناسب مع واقع التعليم الجديد. كما شاركت الإدارة – بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة – في العمل على مبادرات تطوير التعليم والتدريب التي يشرف عليها المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب والتي من شأنها تحسين فرص انتقال وتقدم المتعلمين داخل وعبر كافة قطاعات التعليم والتدريب، وتصميم المؤهلات بما يتوافق مع المهارات المطلوبة في سوق العمل، والاعتراف بجميع أنماط التعلم والخبرة التراكمية المكتسبة، الأمر الذي يعزز فرص المتعلمين للتعلم مدى الحياة بما يتماشى مع الخطط الإنمائية الوطنية ويواكب رؤية مملكة البحرين 2030.

ومن جهة أخرى، وفور صدور قرار مجلس الوزراء الموقر بنقل الإشراف على الامتحانات الوطنية من وزارة التربية والتعليم إلى هيئة جودة التعليم والتدريب، بادرت إدارة الامتحانات الوطنية بتحديد الأهداف الرامية لتحقيق الغايات من هذا القرار من خلال وضع خطة زمنية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والشركاء، تتضمن وقت وكيفية تنفيذ الامتحانات الوطنية، والعمل على إنشاء منصة إلكترونية تتضمن نماذج من الامتحانات الوطنية تساعد على رفع كفاءة المعلمين والطلبة في التعامل مع الامتحانات، بتدريب الطلبة على آلية التعامل مع الامتحانات الوطنية، بالإضافة إلى وضع خطة إعلامية مشتركة؛ للتوعية والتسويق والنشر، تشمل المعلمين والطلبة وأولياء الأمور؛ من أجل رفع دافعية الطلبة؛ لتقديم أفضل ما لديهم في الامتحانات الوطنية.

الإطار الوطني للمؤهلات

مقدمة

برز الإطار الوطني للمؤهلات خلال سنوات تشغيله كأداة إستراتيجية مرنة لتطوير التعليم وضمان استدامته بما يتوافق مع حزمة مبادرات ومشاريع تطوير التعليم والتدريب التي يشرف عليها المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، حيث يؤدي الإطار الوطني للمؤهلات – من خلال عملياته، وبالتعاون مع جميع الأطراف ذات العلاقة – دورًا مهمًا في تحقيق تلك المبادرات والمشاريع، والتي من أهمها مشروع "مهارات البحرين"، ومشروع "منصة مهارات التوظيف"، و"تنظيم التعلم الإلكتروني وتصديق مؤهلاته"، و"الاعتراف بالتعلم المسبق". ويشترك الإطار الوطني للمؤهلات مع تلك المبادرات في عدة أهداف أهمها تطوير التعليم والتدريب؛ تمهيدًا إلى تحسين فرص انتقال وتقدم المتعلمين داخل وعبر كافة قطاعات التعليم والتدريب، وتحديد أهم المهارات والوظائف التي يتطلبها سوق العمل؛ وذلك لتصميم المؤهلات بما يتوافق مع تلك المهارات، والاعتراف بجميع أنماط التعلم بما فيها التعلم الإلكتروني، والتعلم المدمج، واحتساب الخبرة التراكمية المكتسبة؛ الأمر الذي يعزز فرص المتعلمين للتعلم مدى الحياة بما يتوافق مع الخطط الإنمائية الوطنية، ويواكب رؤية مملكة البحرين 2030.

وقد قامت **إدارة عمليات الإطار الوطني** بمراجعة وتحديث معايير الإطار الوطني للمؤهلات، وعملياته، وآلياته؛ لدعم مؤسسات التعليم والتدريب خلال الواقع الجديد للتعليم الذي فرضته متغيرات الوقت الراهن بما فيها جائحة كورونا، والذي يقتضي تحديث محتوى المؤهلات الحالية، أو استحداث مؤهلات جديدة ذات رؤية استشرافية؛ لتواكب التغيرات في التكنولوجيا وتقلبات المستقبل، وتطوير معايير وأساليب التقييم؛ لتكون موثوقة ومواكبة لمتطلبات التعلم الإلكتروني، التعلم المدمج، وضمان استمرارية عمليات المؤسسات التعليمية والتدريبية واستدامتها، والحفاظ على قيمة المؤهلات المطروحة في ظل الظروف المختلفة كالمخاطر والأزمات.

ويعدُّ الإطار الوطني للمؤهلات في مملكة البحرين إطارًا إلزاميًا شاملًا؛ إذ يشمل كافة أنواع التعلم، وكافة قطاعات التعليم والتدريب بما في ذلك التعليم العام، والتدريب المهني والتعليم العالي. كما يتضمن 10 مستويات تُقَاسُ عليها كافة المؤهلات المطروحة من قِبَلِ المؤسسات التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين – سواء أكانت مؤهلاتٍ وطنيةً مُسَكَّنَةً فيه أم أجنبيةً مُسْنَدَةً عليه – لتظهر مدى كفاية المؤهل، وقيمته من حيث المستوى والساعات المعتمدة؛ مما يؤدي إلى ترسيخ فهم أكبر لها، وزيادة الاتساق فيما بينها. كما يمكن – من خلال محاذاة الإطار بأطر دولية وإقليمية أخرى – تسهيل الانتقال والاعتراف الدولي بالمؤهلات والمتعلمين.

عمليات الإطار الوطني للمؤهلات

وفقًا إلى السياسات العامة للإطار الوطني لمؤهلات، والتي تم اعتمادها من قِبَلِ مجلس الوزراء الموقر، فإن الإطار الوطني للمؤهلات يتضمن 3 عمليات رئيسة، هي: عملية الإدراج المؤسسي، وعملية تسكين المؤهلات الوطنية، وعملية إسناد المؤهلات الأجنبية.

عمليتي الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات الوطنية

تهدف عملية الإدراج المؤسسي إلى التأكد من وجود ترتيبات رسمية مناسبة في مؤسسات التعليم والتدريب؛ وذلك للحفاظ على جودة مؤهلاتها الوطنية، وتتم كمرحلة سابقة لتسكين مؤهلاتها الوطنية. وتشمل معايير الإدراج المؤسسي خمسة معايير مقسمة إلى عدة مؤشرات. ومعايير الإدراج المؤسسي الخمسة هي كالتالي:

1. الالتحاق والانتقال والتقدم.
2. تصميم المؤهلات والموافقة عليها ومراجعتها.
3. تصميم التقييم والاعتدال.
4. إصدار الشهادات.
5. الاستدامة والتحسين المستمر للجودة.

وتهدف عملية تسكين المؤهلات الوطنية إلى التأكد من استيفاء المؤهلات متطلبات التحقق، والتي تضمن جودتها وارتباطها بسوق العمل. كما تعد وسيلةً لتحديد قيمة هذه المؤهلات من حيث المستوى والساعات المعتمدة؛ الأمر الذي يحقق لها فهمًا أفضلَ من قِبَلِ الأطراف ذات العلاقة، بمن في ذلك المتعلمون، وأرباب الأعمال، وأولياء الأمور. ويتم تقييم طلبات التسكين بناءً على معايير التحقق، والتي تشمل 5 معايير مقسمة إلى عدة مؤشرات. ومعايير التحقق الخمسة هي كالتالي:

1. الحاجات والمبررات.
2. توافق المؤهل.

3. تصميم ومحتوى وبنية المؤهل.

4. تصميم التقييم والاعتدال.

5. المستوى والساعات المعتمدة للإطار الوطني للمؤهلات.

وقد بلغ عدد طلبات الإدراج المؤسسي التي تم استلامها والانتهاء من تقييمها في العام الأكاديمي 2020 – 2021، طلبين، علمًا بأن عددًا من طلبات الإدراج المؤسسي التي تم جدولتها لم يتم استلامها؛ وذلك بسبب تأثر عمليات مؤسسات التدريب المهني خلال ظروف جائحة كورونا. حيث استوفى طلبٌ واحدٌ منهما لمؤسسة تدريب مهني معايير الإدراج المؤسسي، وقد أُدرِجَ بذلك ضمن سجل الإطار الوطني للمؤهلات؛ ليصبح العدد الإجمالي للمؤسسات المدرجة (29) مؤسسة؛ منها (8) مؤسسات تعليم عال، و(21) مؤسسة تدريب مهني، كما هو مبين في الشكل (6)، في حين حصل الطلب الثاني على حكم: "مؤجل لغرض استيفاء الشروط"، حيث تم تحديد فترة انتقالية لتقديم أدلة تفيد استيفاء المؤسسة لمعايير الإدراج المؤسسي. كما أن (7) طلبات إدراج مؤسسي، بما فيها طلب واحد لمؤسسة تعليم عال، و(6) طلبات لمؤسسات تدريب مهني، ما زالت في مراحل التقييم المختلفة.

الشكل (6): مجموع المؤسسات المُدْرَجَة ضمن سجل الإطار الوطني للمؤهلات حتى نهاية العام الأكاديمي 2020-2021

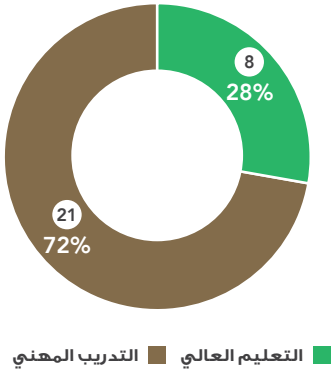

وعلى الرغم من أنَّ عددًا من طلبات التسكين التي تم جدولتها ضمن خطة العمل للعام الأكاديمي 2020 – 2021، لم يتمَّ استلامُها في الوقت المحدد؛ بسبب الظروف التي فرضتها جائحة كورونا، خصوصًا الطلبات التي تُقَدَّمُ من قِبَل مؤسسات التدريب المهني، إلا أنَّ معظم مؤسسات التعليم العالي أبدت تعاونًا واضحًا – على الرغم من تلك الظروف – لتسليم طلبات تسكين المؤهلات واستكمال متطلباتها في الوقت المحدد. وقد بلغ إجمالي عدد طلبات تسكين المؤهلات التي تم الانتهاء من تقييمها في العام الأكاديمي 2020 – 2021 (77) طلبًا، كما هو مبين في الشكل (7)، حيث استوفى (40) طلبًا معايير التحقق، وسُكِّنَتْ بذلك في سجل الإطار الوطني للمؤهلات. وفي المقابل فقد تم أرشفة مؤهل واحد على المستوى الثامن؛ بسبب إيقاف طرح البرنامج من قِبَل مؤسسته؛ ليصبح العدد الإجمالي للمؤهلات المُسَكَّنَة (175) مؤهلاً؛ (98) مؤهل تعليم عال، و(77) مؤهل تدريب مهني، كما هو مبين في الشكل (8)، في حين حصل (36) طلبًا على حكم: "مؤجل لغرض استيفاء الشروط"، حيث تم تحديد فترات انتقالية لتقديم أدلة تفيد استيفاء المؤهل معايير التحقق، كما حصل طلبٌ واحدٌ على حكم: "غير مستوف لمعايير التحقق"؛ وذلك لعدم استيفائه متطلبات عملية التحقق. كما يحق للمؤسسة إعادة تقديم الطلب بعد مدة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ تسلم الحكم النهائي. كما أنَّ (38) طلبًا للتسكين؛ بما فيها (3) طلبات لمؤهلات تعليم عال، و(35) طلبًا لمؤهلات تدريب مهني، ما زالت في مراحل التقييم المختلفة.

الشكل (7): إجمالي عدد طلبات تسكين المؤهلات التي تم الانتهاء من تقييمها خلال العام الأكاديمي 2020-2021

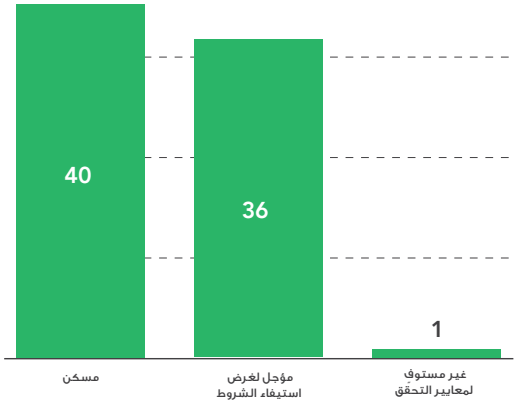

الشكل (8): مجموع المؤهلات الوطنية التي تم تسكينها في الإطار الوطني للمؤهلات حتى نهاية العام الأكاديمي 2020-2021

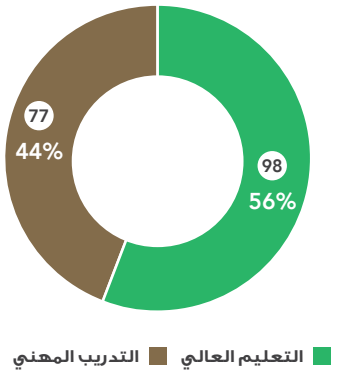

يوضح الشكل (9) توزيع المؤهلات المُسَكَّنَة في سجل الإطار الوطني للمؤهلات خلال العام الأكاديمي 2020 – 2021، بالنسبة لمستوياتها، وعلى حسب قطاعاتها. فبالنسبة لمؤهلات التعليم العالي؛ فقد تم تسكين مؤهل ماجستير على المستوى التاسع، و(11) مؤهل

بكالوريوس على المستوى الثامن. أما بالنسبة لمؤهلات التدريب المهني؛ فقد تم تسكين مؤهل احترافي على المستوى الثامن، و(3) مؤهلات دبلوم وطني، ومؤهلين (2) احترافيين على المستوى السادس، وبرنامج تمهيدي على المستوى الخامس، ومؤهلين (2) في اللغة الإنجليزية على المستوى الرابع، و(3) مؤهلات مهنية، و(3) مؤهلات في اللغة الإنجليزية على المستوى الثالث، و(6) مؤهلات في اللغة الإنجليزية على المستوى الثاني، و(7) مؤهلات في اللغة الإنجليزية على المستوى الأول.

الشكل (9): توزيع المؤهلات المُسَكَّنَة في سجل الإطار الوطني للمؤهلات خلال العام الأكاديمي 2020-2021، بالنسبة إلى مستوياتها، وحسب القطاع

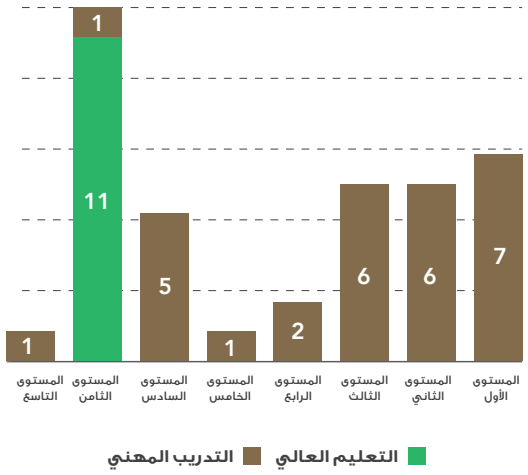

وكجزء من عملية المتابعة الدورية للمؤهلات المُسَكَّنَة في الإطار الوطني للمؤهلات، فقد تم إعادة التحقق من (6) مؤهلات؛ منها مؤهل ماجستير، و(5) مؤهلات بكالوريوس؛ للتأكد من استمرارها في استيفاء متطلبات التحقق، وذلك بعد إجراء بعض التغييرات على خططها الدراسية، والتي – بدورها – غيرت من عدد الساعات المعتمدة للمؤهلات.

الجدير بالذكر، أنَّ عددًا من عمليات التحقق وإعادة التحقق قد تمت بالتعاون والتنسيق مع إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بالهيئة؛ وذلك للتأكيد على أهمية تضافر الجهود بين إدارات الهيئة، والعلاقة التكاملية بين مخرجاتها، وأثر مثل هذا النوع من التعاون على مؤسسات التعليم العالي، حيث أبدت ترحيبها بذلك من حيث تسهيل عمليتي المراجعة والتسكين، والوقت والجهد اللازميْن للإعداد لهما.

وقد تم مراجعة وتحديث معايير الإدراج المؤسسي و معايير التحقق لتتوافق مع واقع التعليم الجديد. حيث تم تغيير متطلبات بعض المؤشرات المتعلقة بتصميم المؤهل، وتصميم التقييم؛ لتُعْنَى بأنماط التعليم (داخل الحرم الجامعي أو عن بعد، أو المدمج)، والحضور (دوام جزئي، أو دوام كامل) الأمر الذي سيمهد لعملية الاعتراف بالتعلم الإلكتروني وتنظيمه. كما تم توسيع مجال المعيار المتعلق بتحسين الجودة المستمر؛ ليتضمن مؤشرًا يُعْنَى بإدارة المخاطر والأزمات؛ لضمان استمرارية عمليات المؤسسات التعليمية والتدريبية واستدامتها، والحفاظ على قيمة المؤهلات المقدمة في ظل الظروف المختلفة.

ومن خلال مراجعة طلبات التسكين للعام الأكاديمي 2020 – 2021، فقد لوحظ حرص بعض مؤسسات التعليم العالي على تسليم الطلبات الحاصلة على حكم: "مؤجَّل لحين استيفاء الشروط"، قبل الموعد المحدد للتسليم، كما تم ملاحظة أنَّ عددًا من تلك المؤسسات لم تكتفِ باستيفاء الشروط فقط، بل عملت أيضًا على تنفيذ المقترحات المقدمة من قبل لجنة التحقق.

أما بالنسبة إلى الجوانب التي تحتاج إلى تحسين، فما زالت الحاجة قائمة لبناء قدرات العاملين في بعض مؤسسات التعليم والتدريب فيما يتعلق بصياغة مخرجات التعلم الخاصة بالمؤهلات، وتلك الخاصة بالوحدات التعليمية، وتطوير الآلية المُتَّبَعَة لقياس مدى تحقق تلك المخرجات. كما أنَّ هناك حاجة للتأكد من امتثال المؤهلات لمتطلبات إطار الساعات المعتمدة فيما يتعلق بمسمى المؤهل، وتوزيع ساعاته المعتمدة على مستويات الإطار الوطني للمؤهلات.

عملية إسناد المؤهلات الأجنبية

تهدف عملية الإسناد إلى مقارنة المؤهلات الأجنبية، وتقييمها مقابل المؤهلات الوطنية عبر استخدام الإطار الوطني للمؤهلات كأداة مقارنة؛ مما يجعل قيمة المؤهل الأجنبي أكثر فهمًا لدى أرباب الأعمال، والأطراف ذات العلاقة ضمن نظام التعليم والتدريب في مملكة البحرين. ويتم تقييم طلب الإسناد بناءً على 4 معايير تم تحديثها لتتوافق مع الواقع الجديد، وتقسيمها إلى عدة مؤشرات. ومعايير الإسناد الأربعة هي كالتالي:

1. ملكية المؤهل.
2. الحاجات والمبررات.
3. ضمان الجودة.
4. مستوى إسناد المؤهل والساعات المعتمدة.

وقد بلغ إجمالي عدد طلبات إسناد المؤهلات الأجنبية التي تم تقييمها في العام الأكاديمي 2020 – 2021 (10) طلبات، استوفت جميعها معايير الإسناد، حيث اشتملت على مؤهل بكالوريوس في مجال إدارة الفنادق الدولية، تمَّ إسنادُهُ على المستوى الثامن، و(9) مؤهلات احترافية في مجال المحاسبة وإدارة الأعمال، تمَّ إسنادُها على المستويات السابع والخامس والرابع والثالث، كما هو مبين في الشكل (10). ليصل بذلك مجموع المؤهلات الأجنبية المُسْنَدَة إلى الإطار الوطني للمؤهلات (34)

مؤهـلًا أجنبيًا؛ (7) مؤهلات تعليم عـالٍ، و(27) مؤهل تدريب مهني كمـا هو مبيـن في الشـكل (11).

الشـكل (10): توزيـع المؤهـلات الأجنبيـة المَسْنَدة إلـى الإطـار الوطني للمؤهلات خلال العام الأكاديمي 2020-2021، بالنسبة إلى مستوياتها

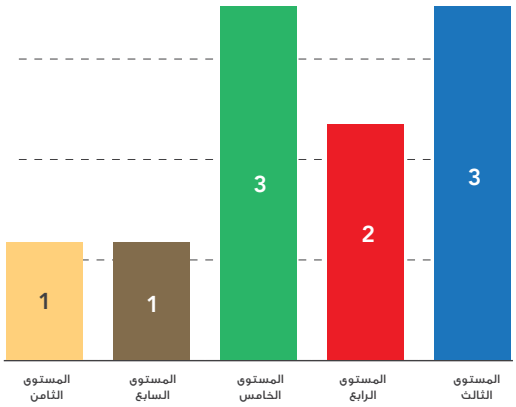

الشـكل (11): مجمـوع المؤهـلات الأجنبيـة التـي تـم إسـنادها إلـى الإطـار الوطنـي للمؤهـلات حتـى نهايـة العـام الأكاديمـي 2021-2020

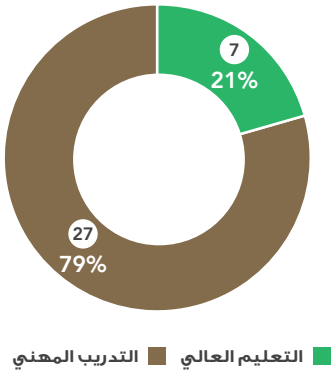

ومـن خـلال مراجعـة طلبـات الإسـناد للعـام الأكاديمـي 2020 – 2021، فقـد لوحـظ رغبة وتعاون عـدد من الجهات المانحة العريقة في إسـناد مؤهلاتهـا الأجنبية المطروحة فـي مملكـة البحريـن إلـى الإطـار الوطنـي للمؤهـلات، كالمعهـد القانونـي للأفـراد والتنميـة (CIPD)، وجمعيـة المحاسـبين الفنييـن (AAT).

أمـا بالنسـبة إلى الجوانب التـي تحتاج إلى تحسـين، فهناك حاجـة إلى توعيـة مؤسسـات التدريـب المهنـي المقدمة للمؤهـلات الأجنبيـة فـي مملكـة البحريـن حـول أهميـة عمليـة إسـناد المؤهـلات الأجنبيـة علـى الإطـار الوطنـي للمؤهـلات، وإلـى ضـرورة التنسـيق بينهـا وبيـن الجهـات المانحـة للمؤهـلات الأجنبيـة؛ لتوفيـر المسـتندات اللازمة لعملية الإسـناد.

وتزامنًـا مع ظروف الواقـع الجديد التي فرضتهـا الجائحة، فقـد عملـت هيئـة جـودة التعليـم والتدريب علـى ضمان اسـتمرارية عملياتهـا من خلال اسـتخدام أحـدث التقنيات، حيـث حرصـت علـى اسـتلام الطلبـات مـن مؤسسـات التعليـم والتدريب، ومشـاركة الملفات مع لجـان التحقق، والتقييـم عبر نظام الحوسـبة السـحابية (OneDrive)، كما تـمَّ إقامة جميع ورش بناء القـدرات، والاجتماعات، والزيارات عـن بعـد – من خـلال منصـة التراسـل النصيـة والصوتية والمرئيـة – بيـن فـرق العمـل (Microsoft Teams)، وبرنامـج (Zoom). كمـا تم إصدار دليل إرشـادي لمؤسسـات التعليم والتدريـب فيما يتلـق بالزيـارات الافتراضية.

ومـن جانب آخر، فـإنَّ الهيئةَ مسـتمرةٌ في توسـيع قاعدة بيانـات الخبـراء المحلييـن المعتمديـن فـي مجـال جـودة التعليم والحوكمة المؤسسـية، والتربويين، أو الأكاديميين، أو المدربيـن، إضافة إلـى المهنيين من ذوي الخبـرة، والذين تـم تدريبهـم علـى متطلبـات الإطـار الوطنـي للمؤهلات، ونشـر قائمة بأسمائهم، وسـيرهم الذاتية المختصرة على الموقـع الإلكتروني للهيئـة، وذلك انطلاقًا مـن مبدأ تعزيز مفهوم مشـاركة الممارسـات الجيدة.

الأنشطة الداعمة للإطار الوطني للمؤهلات

عقـدت هيئـة جـودة التعليـم والتدريـب ممثلة فـي إدارة عمليات الإطـار الوطني (7) ورش تدريبية عن بعد لمنتسـبي مؤسسـات التعليم العالي، ومؤسسـات التدريـب المهني المقبلـة علـى تقديـم طلباتهـا، ورشـتين حـول متطلبات عمليـة الإدراج المؤسسـي؛ حضرها (28) متدربًـا، وأربع ورش حـول متطلبـات عمليـة التسـكين حضرهـا (131) متدربًـا، وورشـة حـول متطلبـات عمليـة الإسـناد حضرهـا (34) متدرب. كما قامت الإدارة بعقد ورشـة عمـل عن بعد حول إرشـادات الزيـارات الافتراضيـة؛ تم مـن خلالها تدريـب (12) عضوًا مـن أعضاء لجـان التحقـق والتقييم. وتعزيـزًا لوعي المجتمـع بمفهـوم وثقافـة الإطـار الوطنـي للمؤهـلات، فقـد تـم عقـد (3) ورش توعويـة حضرهـا (24) فـردًا مـن عـدة جهات مختلفة، تـم فيها تعريفهـم بالإطار الوطني للمؤهـلات كأداة لتطويـر التعليـم والتدريب فـي مملكة البحريـن، وتقديـم شـرح لأهدافـه، وعملياته، والـدور الذي يؤديـه فـي ربـط المخرجـات التعليميـة باحتياجات سـوق العمـل الواقعيـة والمحتملة.

ووفقًـا للسياسـة العاشـرة مـن السياسـات الحاكمـة للإطـار الوطنـي للمؤهـلات، والتـي تهـدف إلـى تحسـين الجـودة المسـتمر للإطـار بمـا يضمـن قيمتـه، ومصداقيتـه، وملاءمتـه لمتطلبـات التعليـم والتدريـب فـي المملكـة، فقـد قامـت الهيئـة بعـد خمـس سـنوات مـن تشـغيل الإطـار بمراجعـة شـاملة لعمليـات، ومعاييـر، وإجـراءات الإطـار الوطنـي للمؤهـلات. وقـد اعتمـدت المراجعـة علـى رافديـن أساسـيين همـا: دراسـة المقايسـة المرجعيـة مـع الممارسـات الدوليـة الجيـدة فـي مجـال أطـر المؤهـلات، والتغذيـة الراجعـة مـن جميـع الأطـراف ذات العلاقـة. وقـد تـم إعـداد خطـة عمـل مفصلـة لمتابعـة التوصيات والنتائـج التـي تـم تحديدهـا خـلال عمليـة المراجعـة،

والتي كان من أبرزها تحديث معايير الإدراج المؤسسي والتحقق؛ بناء على المقايسة المرجعية، وبما يتناسب مع واقع التعليم الجديد، وتحديث دليل الإطار الوطني للمؤهلات، وجميع الإجراءات الداخلية.

وقد اتخذت الهيئة خطوات للتحول الرقمي لعمليات الإطار الوطني للمؤهلات من خلال العمل على تطوير منصة إلكترونية شاملة لاستلام الطلبات، والعمل عليها، ومتابعتها دوريًا. ومن المتوقع تدشين المنصة الإلكترونية بداية العام الأكاديمي 2021 – 2022.

من جهة أخرى، فقد تم العمل على توفير نظام تدريب إلكتروني تفاعلي لمؤسسات التعليم والتدريب فيما يتعلق بعمليات ومعايير الإطار الوطني للمؤهلات، ونشره على الموقع الإلكتروني للهيئة كمرجع للتدريب على عمليات الإطار الوطني لكافة الأطراف ذات العلاقة.

وفي إطار تعزيز التعاون المستمر بين هيئة جودة التعليم والتدريب وغيرها من المؤسسات الإقليمية والدولية التي تُعْنَى بجودة التعليم والتدريب وأطر المؤهلات، فقد شاركت الإدارة في ورشة تعريفية عن بعد حول عمليات وكالة الاعتماد المالي الماليزية، والتي قُدِّمَتْ من قِبَلِ منتسبي الوكالة، كما قدمت الإدارة ورشة تعريفية أخرى حول عمليات الإطار الوطني للمؤهلات لمنتسبي الوكالة، وقد تم خلال الورشتين تبادل الخبرات في مجال جودة التعليم وأطر المؤهلات، وبحث سبل التعاون الأخرى بين المؤسستين.

وفي سياق آخر، فقد حصل (10) موظفين من إدارة عمليات الإطار الوطني على شهادة محترف تدريب معتمد من وكالة الاعتماد المالي الماليزية؛ وذلك بهدف صقل مهارات الموظفين بشكل احترافي في مجال إعداد محتوى البرامج وتقديمها.

إدارة الامتحانات الوطنية

المرحلةُ المطوَّرةُ للامتحانات الوطنية: الأدوار والتنفيذ

مقدمة

في ضوء اهتمام مملكة البحرين – بجميع مؤسساتها – بمواكبة المستجدات العالمية في المجالات المختلفة؛ وخاصة مجال التعليم والتدريب، فإنَّ إدارة الامتحانات الوطنية تستمر في تحقيق الرؤية والرسالة المنبثقتين عن الخطة الإستراتيجية لهيئة جودة التعليم والتدريب، والتي تصبُّ في صالح تطوير الاقتصاد البحريني، وتحقيق الرؤية الاقتصادية 2030، ومواكبة الثورة الصناعية الرابعة.

مراحل التقييم السابقة

لقد بدأت الهيئةُ تنفيذ الامتحانات الوطنية التجريبية في العام 2008، على الصفين: الثالث والسادس، وفي عام 2009 نفذت الهيئة الامتحانات الوطنية الفعلية للصفين الثالث والسادس، وفي العام 2010، أضيف الصفُ التاسع. وقد استمر تنفيذ الامتحانات الوطنية على الصفوف الثلاثة حتى العام 2011، وفي العام 2012، أضيفت الامتحانات الوطنية التجريبية للصف الثاني عشر، والامتحانات الفعلية في العام 2013.

وقد استمر تنفيذ الامتحانات الوطنية على الصفوف الأربعة حتى العام 2014. وفي العام 2015، أصبح التقييم بالتناوب السنوي بين الصفوف: الثالث والسادس والتاسع، وبشكل سنوي للصف الثاني عشر. والذي استمر حتى العام 2017، ثم في العام 2018، أصبح التقييم بشكل سنوي محصورًا بين الصفين: السادس والثاني عشر، وقد استمر حتى العام 2019. علمًا أنَّ الهيئة تنفذ الامتحانات الوطنية للصفوف: الثالث، والسادس، والتاسع في المواد الأربع الأساسية: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، وفي الصف الثاني عشر في: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات.

مرحلة التحوُّل الجديدة

غير أنه في العام 2020، وللحد من تأثيرات انتشار جائحة كوفيد – 19، ولسلامة الطلبة وأمانهم، فقد صدر قرار من اللجنة التنسيقية برئاسة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ينصُّ على: "تعليق الدراسة في جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة إضافة إلى المدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال لمدة أسبوعين ابتداء من يوم الأربعاء الموافق 26 فبراير 2020م". وبناءً عليه تم تأجيل تنفيذ الامتحانات الوطنية في ذلك العام.

وفي العام 2021، دخلت إدارة الامتحانات الوطنية مرحلة جديدة من مراحل عملها في تقييم النظام التعليمي بمملكة البحرين؛ إذ تتجه فيها بكل إمكاناتها نحو التوسع في طرح المواد الممتحنة للطالب، مع التحوُّل إلى نظام رقمي للامتحانات الوطنية؛ وذلك من خلال وضع خطة لأتمتة إجراءات الامتحانات الوطنية التي سيكون لها بالغ الأثر في ضمان استدامة التقييم السنوي في جميع الظروف، وسرعة الوصول إلى نتائج الطلبة بجودة وكفاءة عالية؛ إذ سيشمل التحول إلى النظام الإلكتروني جميع العمليات المتعلقة بإعداد الامتحانات الوطنية، وتصحيحها، وإصدار نتائجها؛ بدءًا من تكليف واضعي الفقرات، وتحريرها، وإنتاج أوراق الامتحانات الوطنية، وتصحيحها وصولًا إلى إصدار نتائجها، ونشر تقاريرها، وكذلك نماذج الامتحانات ونماذج الإجابة.

وفي هذا الإطار، يأتي الدور الفعال للمجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب الذي يساعد المؤسسات التعليمية على تخطي الصعوبات؛ لإنجاز التطوير المنشود، وتحقيق طفرة جديدة في مجالات التعليم والتدريب، ومواكبة التطور العالمي في تطوير المناهج والتقييمات التربوية، وسعيه الحثيث إلى التوصية بسن التشريعات اللازمة؛ لسرعة التحول إلى المجتمع الرقمي.

وفي خطوة تعكس تجاوب مملكة البحرين السريع لدعم تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم الجيِّد للجميع بمراحله المختلفة؛ لكونه ركيزة أساسية لتحسين حياة الإنسان، فقد بدأت البحرين مسيرتها في التمكين الرقمي للتعليم بمدارسها من خلال توظيف تقنيات المعلومات والاتصال، واستكمالًا لتحقيق التعليم الجيد فيها، جاء قرار مجلس الوزراء الموقر رقم: (07 – 2583) الصادر بتاريخ 30 نوفمبر 2020؛ ليكون تعبيرًا عن فتح آفاقٍ جديدة في هذا التوجُّه؛ إذ ينص قرار مجلس الوزراء الموقر على: "الموافقة على الخطة التنفيذية لنقل الإشراف على امتحانات الصفين التاسع والثاني عشر من وزارة التربية والتعليم إلى هيئة جودة التعليم والتدريب والتي سيتم تطبيقها تدريجيًا على مدى الثلاث سنوات القادمة".

وفور صدور القرار، حدّدت هيئة جودة التعليم والتدريب – لبدء تنفيذ الامتحانات الوطنية في العام 2023 – الأهداف التي ستعمل على تحقيقها، وعملت على وضع خطةً طويلة الأمد تبيّن أهم المحطات لتنفيذ الامتحانات الوطنية، وذلك بعد التشاور مع وزارة التربية والتعليم ومجلس التعليم العالي، بحيث يتم تطبيق الامتحانات الوطنية بصورة تدريجية؛ وذلك للإعداد لبناء الامتحانات، والتجهيز لأنظمتها، ولإتاحة الفرصة لتهيئة الكوادر التعليمية، وتقبل الرأي العام.

الأهداف والتخطيط

لقد تكاتفت جهود الهيئة لرسم ملامح جديدة للامتحانات الوطنية؛ من خلال استثمار خبرات كوادر إدارة الامتحانات الوطنية التي اكتسبتها طوال فترة تنفيذ الامتحانات الوطنية منذ تأسيسها، كما تم الاطلاع على مستجدات الممارسات الدولية في مجال التقييم التربوي، وصولًا إلى تحديد الأهداف التي تلبّي قرار مجلس الوزراء الموقر، وتنسجم مع رؤية الهيئة ورسالتها، وقد تمثلت تلك الأهداف في الآتي:

- قياس مستوى أداء الطلبة في المهارات، والكفايات، والمعارف.
- المساهمة في تطوير نظام التعليم في مملكة البحرين.
- توفير معلومات حول أداء الطلبة في نهاية التعليم الأساسي (الصف التاسع)؛ من أجل تحسين مستواهم.
- اعتماد الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر هي المؤهل الأساسي لتخرج الطلبة في التعليم الثانوي المُسَكَّن على الإطار الوطني للمؤهلات.
- اعتماد نتائج امتحانات الصف الثاني عشر متطلبًا أساسيًا للالتحاق بالتعليم العالي وسوق العمل.

إن قرار مجلس الوزراء الموقر يصبُّ في غايات عديدة؛ أهم هذه الغايات توحيد الجهود بين هيئة جودة التعليم والتدريب والشركاء المختصين في وزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي ومؤسساته، بالإضافة إلى تعزيز استقلالية التقييم التربوي، وما له من آثار إيجابية على المدى القريب والبعيد، والتي من بينها: تعزيز الممارسات الدولية الجيدة، وتوفير النتائج بكل شفافية ومصداقية، بالإضافة إلى تعزيز سمعة النظام التعليمي لمملكة البحرين محلّيًا وإقليميًا وعالميًا، وتأتي خطوة نقل الإشراف على الامتحانات الوطنية من وزارة التربية والتعليم إلى هيئة جودة التعليم والتدريب في سياق التوجهات الدولية نحو استقلالية التقييم النهائي، والتأكد من جودة عملية التعليم والتعلم التي يتم تقديمها إلى الطلبة.

كما أنَّ هناك تقييمات دولية مستقلة تعدُّ نماذجَ للممارسات الجيدة؛ مثل: امتحانات الثانوية العامة الفنلندية؛ إذ ينفذ هذه التقييمات مجلس امتحانات القبول الجامعي (Matriculation Examination Board)، وهي جهة مستقلة؛ بهدف اكتشاف مدى استيعاب الطلبة للمعرفة والمهارات المطلوبة. وهناك أيضًا مؤهل الشهادة الوطنية للإنجاز الأكاديمي الذي تنفذه هيئة المؤهلات في نيوزيلندا (New Zealand Qualifications Authority)، على طلبة المرحلة الثانوية؛ بهدف الدخول في سوق العمل أو الالتحاق بالجامعات؛ سواء داخل نيوزيلندا أو خارجها.

الخطة الزمنية وتشكيل لجنة تنفيذية

وحيث إنَّ تنفيذ هذا القرار يتطلب تكاتف الجهود بين هيئة جودة التعليم والتدريب ووزارة التربية والتعليم، فقد بادر الطرفان إلى تشكيل لجنة تنفيذية مشتركة لوضع الأهداف والأدوار والخطط التنفيذية لها، وتشكيل فرق العمل بدءًا من العام 2020، وصولًا إلى تحقيق جميع الأهداف بحلول العام 2030، حيث تعكس أهداف الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين.

لقد وضعت الهيئة خطة زمنية لتنفيذ الامتحانات الوطنية للصفين التاسع والثاني عشر بعد التشاور مع الشركاء الإستراتيجيين وخاصة وزارة التربية والتعليم؛ من أجل تحقيق الأهداف المنشودة لقرار مجلس الوزراء، وفيما يأتي موجزٌ لهذه الخطة:

ستبدأ الهيئة بتنفيذ الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر لجميع طلبة المدارس الحكومية وطلبة المدارس الخاصة الراغبين في استكمال دراساتهم الجامعية في جامعات مملكة البحرين؛ إذ سيتم احتساب نسبة من نتيجة الامتحانات الوطنية مع نسبة من نتيجة الثانوية العامة وستستخدم كمتطلب للقبول في الجامعات، والتقديم لسوق العمل. كما سيتم تنفيذ الامتحانات الوطنية، وتصحيحها في المواد الأربع الأساسية للصف التاسع وهي: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم.

وفي كل الأحوال، ستتم مراجعة الخطة بناءً على ما يصدر من قرارات من اللجنة التنسيقية بشأن تطورات جائحة كورونا، والتطورات في جهوزية التنفيذ.

إن الهيئة ومنذ إنشائها، فقد كانت وما تزال تطمح إلى الانتقال بالامتحانات الوطنية إلى النظام الرقمي؛ لما فيه من دقة ومواكبة للممارسات العالمية الجيدة، وتوفيرٍ للجهد والوقت، وهذا ما ورد في خطاب حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه، الذي جاء في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس لمجلسي الشورى والنواب، والذي ينص على ضرورة "تبنّي وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الإنتاجية والخدمية، من خلال وضع الأنظمة اللازمة، واستكمال البنى التقنية، وتشجيع الاستثمارات النوعية، لضمان الاستفادة القصوى من مردود ذلك على اقتصادنا الوطني".

التقييمات الرقمية

لقد جاءت جائحة كوفيد – 19، ونقلت عملية تقديم التعليم من النظام التقليدي المعتاد إلى التعليم الافتراضي؛ فتأكَّد للهيئة ضرورة الإسراع في الانتقال إلى النظام الإلكتروني. واستجابة لتحقيق هذا الطموح؛ وضعت الهيئة خطةً لتنفيذ هذا الانتقال في المستقبل

القريب؛ لضمان استدامة عملياتها التقييمية للنظام التعليمي في مملكة البحرين.

وفي تقييم موضوعي لهذا التحوُّل؛ تم رصد مبررات هذا التحول في عدد من الإيجابيات المتوقعة للتحول الإلكتروني؛ أبرزها: سرعة عملية تصحيح إجابات الطلبة، وإصدار النتائج والتقارير ذات الصلة، وتوفير الجهد، والوقت، والتكلفة في مراحل عديدة من إجراء الامتحانات الوطنية.

ومن أهم ما تخطط الهيئة إلى توفيره؛ من أجل إنجاح هذا التحوُّل الرقمي توفير منصة إلكترونية ؛ لتمكين المعلمين والطلبة من التعامل مع الامتحانات الوطنية عبر توفير نماذج من تلك الامتحانات في المواد المختلفة. كما تتيح هذه المنصة الإلكترونية تواصل الهيئة الفعال مع الميدان التربوي والتربويين من خلال عقد اللقاءات التعريفية، ونشر محتواها في المنصة، بالإضافة إلى نشر كافة المواد التعريفية بالامتحانات الوطنية؛ كالإرشادات، ودليل الامتحانات الوطنية، وجداول الامتحانات؛ وأي تعليمات أخرى، وكل ذلك يجعل التواصل مع ذوي العلاقة سلسًا مستمرًا.

بناء القدرات الوطنية

ومن الخطوات التي وضعت الهيئة عناية خاصة بها – لتتمكن من تلبية الاحتياجات القادمة في توفير فقرات امتحانات لمواد إضافية – التخطيط لبناء قدرات وطنية لكل الشرائح ذات الصلة بإعداد الامتحانات الوطنية، وإنتاجها عن طريق توظيف التقنية المتاحة في وضع الفقرات؛ ليكون التعامل معها عاملًا مساعدًا لإنجاح هذه النقلة الجديدة، ولضمان استدامة التقييمات التربوية ونجاحها، ومن بين أهم الكوادر الوطنية التي يتم تدريبها واضعو فقرات الامتحانات الوطنية لجميع المواد؛ ليكونوا على مستوى عالٍ من التأهيل يمكنهم من وضع فقرات ذات جودة عالية إلى الامتحانات الوطنية، ويستمر أثرهم في الميدان التربوي لنشر ثقافة جودة بناء الامتحانات.

الخطة الإعلامية

كما عملت الهيئة بالتعاون مع الشركاء الإستراتيجيين على وضع خطة إعلامية مشتركة على مراحل: الأولى مرحلة رفع وعي الطلبة وأولياء الأمور، وتهدف إلى تقديم الدعم الإعلامي اللازم من حيث: التوعية، التسويق، والنشر؛ لإنجاح تنفيذ الامتحانات الوطنية، وإيصال الرسائل التوعوية والإرشادية للطلبة بشكل صحيح ولأكبر شريحة ممكنة من أولياء الأمور والمجتمع، وصولًا إلى التغلب على جميع الصعوبات والتحديات في تنفيذ الامتحانات الوطنية، ثم مرحلة الإيضاح؛ وتتضمن بيانًا لمواد الامتحانات الوطنية، وطريقة احتساب الدرجات بحسب النظام الجديد، ثم مرحلة التأكيد؛ وفيها تؤكد الرسائل الإعلامية على أهمية الامتحانات الوطنية على مستقبل الطلبة وتطوير النظام التعليمي.

كما سيكون لأولياء الأمور دورٌ بارز في توجيه الطلبة، ورفع دافعيتهم؛ لتقديم أفضل ما لديهم في الامتحانات الوطنية، وتوفير الدعم اللازم لهم في المنزل.

التقرير الخاص
التعليم.. الواقع الجديد

جاءت أزمة جائحة كوفيد – 19، لتهز أركان كل ما كان تقليديًا في التعليم والتدريب، وامتد تأثيرها ليطول كل ما يتعلق بصناعة القرار التربوي، ومفاهيم التعلم ومنظومته، والإستراتيجيات المتبعة سواء في المواقف التعليمية، أو المتبعة في بناء وتكوين المعلم وإعداده؛ للتعامل مع المفاجآت المستقبلية.

وجاءت هذه الأزمة الاستثنائية لتظهر تباين قدرات ومرونة النظم التعليمية والتدريبية حول العالم على التعامل معها. ولكن لكل عملة وجهان، فعلى الرغم من التحديات التي صاحبت الجائحة، إلا أنها أدَّت دورًا كبيرًا في التسريع بعمليات التحول في العملية التعليمية والتدريبية، ولم يعد هناك موضعًا مرتبطًا بها مُحَرَّمًا أو عصيًا على النقاش، وباتت الأصوات التي تحث على التطوير والخروج على الأنماط المألوفة هي الأكثر صدىً والأقرب للسماع.

وبرؤية أنَّ المستقبل يبدأ الآن، توثق الهيئة في هذا القسم من التقرير أبرز التوقعات والطموحات لتطوير القطاعات التعليمية والتدريبية المختلفة ضمن نطاق الواقع الجديد الذي فرضته الجائحة، سواء أكان على نطاق التعليم المدرسي، أم التعليم الجامعي، أم التدريب المهني، أم المؤهلات، أم الامتحانات والتقييم.

التعليم..الواقع الجديد

التعليم المدرسي

لقد عززت الجائحة المقولةَ التي تشير إلى أنَّ "قوة النظام التعليمي، من قوة وتمكن معلميه"، فمن يتملك المعلم القادر على التكيف والتأقلم الفوري هو مَنْ يستطيع أن يبتكر ويبدع. ولا يتم الحديث هنا عن مجموعة معلمين متميزين في النظام، بل عن غالبية عظمى تحمي النظام التعليمي من الداخل، وتعززه باستجابات مناسبة لكل أمر طارئ. إلا أن هذا الأمر لا يتأتى من فراغ، بل من منظومة سليمة تُعْنَى ببناء وتطوير مهارات المعلمين، ولعل من أهم هذه المهارات القدرة على التطوير الذاتي، والتعاون، والإبداع.

فبالتطوير الذاتي، يضمن المعلمُ بقاءه ضمن دائرة الارتباط المهني بما حوله، فعلى سبيل المثال تفعيل التكنولوجيا المكثف في التعليم في هذه المرحلة قد اقترن بمدى قدرة المعلمين على التكيف السريع، وتفعيل موارد التعلم الذاتي، والتعلم عن طريق التجربة والخطأ الذي يقود إلى التطوير. كما أن المعلمين بتعاونهم مع بعضهم البعض، لديهم القدرة على زيادة فرص النجاح بالتعلم من بعضهم البعض، بشكل يمكنهم من تجاوز التحديات بكافة أنواعها؛ الأمر الذي يرفع فاعلية مجتمعات التعلم المهنية، ويسرّع تطوير ممارسات المعلمين في الفترات الحرجة.

كما يبرز التركيز على مهارة الإبداع بشكل كبير كمتطلب أساسي للتعامل مع معطيات التعليم المستقبلي، فالموقف الافتراضي التعليمي الواحد يشتمل على الكثير من الاعتبارات، والتي يصعب على المعلم ذي النمط التقليدي التعامل معها، ويشمل ذلك مهارات إشراك الطلبة في الأنشطة، ورفع نسبة تفاعلهم، والتعامل مع مبادئ إدارة الموقف التعليمي.

وعلى الرغم من أن الفترات الصعبة تأتي بإغراءاتها المتعلقة بضرورة توحيد الأنماط والاستجابات، حيث إن الأكثر أمنًا، والأسلم والأسرع هو تقديم قوالب موحدة للاستجابة، إلا أنَّ التعليم ضمن جائحة كوفيد – 19، وفَّر أرضيةً صُلْبَةً؛ لتجديد النقاش حول أهمية إعادة النظر في تحرير المعلمين بشكل أكبر، ورفع نسبة استقلاليتهم؛ للخروج بحلول تتميز بالأصالة لكل ما يعترضهم من تحديات. ويُبْنَى هذا النقاش على ما سبقه من ضرورة اختيار المعلم الأكفأ، وتوفير الإعداد الفاعل له، ومن ثم الثقة في مستوى الإعداد المهني للمعلم، وتمكينه من إدارة المواقف التعليمية بالشكل الذي يراه مناسبًا لطلبته، وفي الوقت ذاته تحميله المسئولية من خلال مؤشرات أداء تضمن وصول الطلبة للمستويات المتوقعة والمُقرَّة.

لقد أتاحت الظروف التي وقع فيها التعليم وقت الجائحة الفرصةَ إلى مساءلة فاعلية التنظيمات الحالية للصفوف الدراسية، واليوم الدراسي، والمبنى المدرسي، حيث تزداد التوقعات بأن يكون التعليم المدمج هو الخيار الأمثل، بما ينطوي عليه ذلك الأمر من متطلبات للتعلم خارج نطاق المدرسة، أو حتى تغير طبيعة فترات وأنشطة التعلم داخل المدرسة.

إنَّ الواقع الجديد يتطلب تضمينًا أكبر لمساحات يتعلم فيها الطلبة المهارات، وَيَنْمَوْنَ شخصيًا وأكاديميًا مع بعضهم البعض، ففي فترة الجائحة تم الاعتماد بشكل مكثف على المهارات الذاتية للطلبة في العديد من المواقف التعليمية، في حين أنَّ العديد من الأنظمة تعتمد على المعلم في الأوضاع الاعتيادية؛ لذا وجب أن يُنظر في تصميم اليوم المدرسي، بحيث يتضمن فترات أساسية ومتكررة؛ لتمكين الطلبة من مهارات التقصي والتعلم الذاتي. ولاستكمال المساعي لتحقيق هذه الغاية، فإنه يجب مراجعة المناهج المقررة، وإعادة النظر في معايير الأداء، بحيث يتم مراجعتها بشكل يحرر المعلمين ووقت التعلم.

التعليم الجامعي

لا يُتوقع أن تكون العودة إلى الحرم الجامعي بالصورة الاعتيادية التقليدية، حيث إنَّ مؤسسات التعليم العالي شهدت استجابة أكثر سرعة من بقية قطاعات التعليم والتدريب لمعطيات الجائحة حول العالم، ولعل نضج المتعلمين واستقلالية تعلمهم، قد أسهما في تسريع الاستجابة الفاعلة. إن الأدوات التكنولوجية وبيئات التعليم الافتراضية – والتي لم تكن بالجديدة كليًا على الجامعات – يُتوقع ألا تتراجع استخداماتها حتى في حال انجلاء الجائحة، فمن خلال هذه الأدوات تم ضمان الحفاظ على الاستمرارية الأكاديمية والتشغيلية للجامعات، موفرةً مرونة سواء في الوصول لمصادر التعلم، أو بدائل افتراضية للخبرات التعليمية. ولكن عندما بدأت الجامعات قبل الجائحة بتفعيل الأدوات التكنولوجية، لم يكن غرضها الرئيس إيجاد بدائل للتعليم التقليدي، بقدر ما كان الأساس في تحولها الرقمي في التعليم الجامعي يهدف للوصول إلى العالمية وتحقيق الانتشار؛ الأمر الذي اختلف مع وضع كوفيد – 19، حيث خلت

الجامعات من الطلبة والمعلمين على السواء، في حدث غير مسبوق.

يكثر الحديث في التعليم العالي عن تفعيل أكبر لأدوار الأدوات التكنولوجية، في التدريس، حيث إنه من المتوقع أن يكون التعليم المدمج هو المفضل، إلا أنَّ القلق يتمحور حول اعتماد هذه الأدوات على أنها امتداد لنموذج المحاضرة القديم، بل يجب أن تستخدم التكنولوجيا لإحداث تغيير جذري في بيئة التعلم للطلبة والمعلمين. ولقد أسهمت الجائحة في رفع قيمة التعلم عبر الإنترنت، بصورة تضمن أن التعليم العالي سيزيد من المكون الرقمي في برامجه المستقبلية.

ويُعتقد بأن قيادة وحوكمة الجامعات ستكون بحاجة إلى التغيير كذلك، وذلك للتعامل مع التحديات المالية المتوقعة، بما يراعي استبقاء وتطوير الموارد البشرية، وتبني سياسات مخاطر أكثر دقة وصرامة، وتزايد الضغط حول تحديد الأولوية ما بين التدريس والبحث، وإجراء التحسينات التدريجية، وإجراء التصويبات، إضافة إلى التعامل مع القضايا التشغيلية على المدى القصير، وإعادة النظر في الأهداف على المدى المتوسط والبعيد؛ الأمر الذي يتطلب قيادة مرنة، استباقية، ومجالس حوكمة فاعلة، وممثلة لأصحاب المصالح؛ لضمان تطوير تصميم الجامعات المستقبلية، وإعادة تقييم الغرض منها؛ والتأكد من أنها تخدم مجتمعاتها.

ويأخذ موضوع الطلبة الدوليين في التعليم العالي حيزًا مهمًا من النقاش، فمن جانب عانت العديد من الجامعات من عدم قدرتها على جذب الطلبة من الدول الأخرى للدراسة فيها عن بعد، إلا أنَّ التوقعات بتقبل الأنظمة المختلفة وسوق العمل لخريجي التعلم عن بعد، يُعدُّ فرصة مواتية للاستفادة منها في هذا الشأن.

كما يتوقع أنَّ يأخذ التعاون بين الجامعات في المجال البحثي حيزًا كبيرًا، حيث يتوقع أن تزداد فرص التعاون بينها، وقد يزداد التوجه لبناء الشراكات مع الجهات الصناعية والمهنية في علاقة تُوَفِّرُ الموارد المالية المطلوبة للجامعات، وفي الوقت ذاته فرصَ تدريب واقعيةً وفعليةً للطلبة، ومن ثَمَّ تحصل الجهات على المواهب التي تبحث عنها مبكرًا، وتوسع من نطاق أبحاثها.

على مؤسسات التعليم العالي التعامل مع تحديات عدة، أبرزها احتمالية فرض سياسات تباعد اجتماعي لا يُعلم متى سيتم إيقافها، فقد يفرض ذلك إعادة تصميم وتأثيث الفصول الدراسية بشكل مرن وآمن، كما أنه قد يتم تقليص الاعتماد على محاضرات المجموعات الكبيرة، واستبدالها باللقاءات عبر التطبيقات الافتراضية، مع تفعيل لقاءات الطلبة عبر مجموعات تعلم أصغر، وفرض سياسات أكثر صرامة تدعم وتحث على التعلم المستقل.

التدريب المهني

تضرر قطاع التعليم والتدريب المهني كثيرًا من جائحة كوفيد – 19، خاصة الدورات/ البرامج العملية، والتي تتطلب ممارسات مباشرة؛ لضمان الحصول على المهارات التي يطمح لإتقانها المتدربون. فقد واجهت المهمات التدريبية في مواقع العمل والمهارات العملية تعثرًا كبيرًا خلال فترة الجائحة، فأنظمة التعلم عن بعد لم تكن معدة في هذا القطاع لاستيعاب حجم وتكلفة هذا التغيير المباغت. إلا أنَّ استجابات مكون هذا القطاع قد تعددت في التعامل مع المعطيات المتغيرة، حيث أثبتت بعض الدراسات في بعض المجالات التدريبية أنَّ التكنولوجيا قد أدت دورًا كبيرًا في هذا المجال عبر توفير بديلٍ مناسبٍ كبرامج المحاكاة. وأصبح من المتوقع أن تؤدي تقنيات الواقع المعزز والافتراضي دورًا مهمًا في إعداد المتدربين وتزويدهم بالمهارات والكفايات التي يتطلبها سوق العمل.

ولمواكبة تأثيرات الرقمنة على الوظائف والمهن في القطاع التدريبي، فلابد من حدوث تحول جذري في المهارات المطلوبة من المدربين، حيث يجب أن يكونوا ذوي كفاءات رقمية حديثة؛ ليتمكنوا من فهم تطبيق التقنيات الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والتقنيات الثلاثية الأبعاد، وتفعيلها في المجال التدريبي. وكذلك الأمر فيما يتعلق بقيادات المؤسسات التعليمية والتدريبية، حيث سيتطلب منهم للتعامل مع المستقبل؛ مستوى جهوزية أعلى، وخطط تعامل مع الطوارئ أكثر عمليةً وحزمًا ودقة.

عناية خاصة يجب أن تُولى للشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بمجالات التدريب المهني والتقني، وقد تأخذ هذه الشراكة مظاهرَ متعددة، منها: المساهمة في توفير المعدات والأدوات الرقمية لمن لا يستطيعون الوصول إليها، والتنسيق في مجال المناهج التدريبية وتطويرها وفقًا للاحتياجات المشتركة، وتوفير الخدمات التقنية؛ لتسهيل الوصول للدورات التدريبية عن بعد.

تدرك الحكومات والشركاء الآخرون أن إعادة تشكيل المهارات وصقلها لدى الأفراد، سيسهم بشكل مباشر في إعادة انتعاش الاقتصاد وإعادة البناء. وعليه، فإن استثمار المؤسسات التعليمية والتدريبية في البنى التحتية أصبح أمرًا لا مفر منه، حيث يجب ضمان توافر الموارد والأجهزة والأدوات والمنصات التعليمية الإلكترونية والاتصال بالإنترنت.

ومن المتوقع أن تزداد أهمية الدراسات المسحية لاحتياجات سوق العمل المحلية، على أن تكون مستمرة

ودقيقة، وتسلط الضوء على مؤشرات ذات مصداقية لتوجيه القطاع التدريبي. وتجدر الإشارة إلى ازدياد أهمية مراجعة هيكلية النظم التعليمية والتدريبية بالشكل الذي يعزز من مرونة النظم وتوجيهها بما يحقق تقليص الفجوة بين المتدربين ومتطلبات سوق العمل.

التعلم المرن والمؤهلات

تشير التوقعات إلى وجود فرصة لتزايد الفجوة في الدخل بين الأفراد عالميًا؛ مما سيعني تعثر قدرة العديد منهم على مواصلة التعليم العالي؛ الأمر الذي قد يشكل تقويضًا لمبدأ "التعلم حق للجميع" في كل الأعمار، ومن دون تمييز. لذلك تتعاظم أهمية توفير مسارات متعددة في النظام التعليمي تضمن توفر فرص التعلم المرن المعتمدة، بحيث يتاح فيها للفرد تطوير ذاته بشكل يسمح للحراك الاجتماعي بأن يأخذ مجراه بعدالة ومساواة.

ويدور النقاش حاليًا حول صعوبة بقاء شهادة التعلم القائمة على الاختبارات التاريخية الشائعة، والموحدة، والقائمة على العمر، وقد يتم التحول إلى التعلم المبني على المجموعات المختلفة الأعمار، والمتشابهة القدرات، مع تنامي دور التعلم غير الرسمي في تطوير قدرات ومهارات الأفراد. وتتزايد احتمالات أن يكون التعلم مدفوعًا من قبل الطلبة أنفسهم؛ وذلك وَفْقًا للعديد من الخيارات المتاحة حاليًا، والتي تتزايد باستمرار، ولا يَلزم أن يقوم التعلم المستقبلي على أساس التفرغ الكامل.

وفي ظل هذه التغييرات، فإنه يتوقع أن تواجه قطاعات التعليم الحكومية تحديًا مما سيفرضه تنامي قوة سوق التعليم الخاص، حيث تزداد التوجهات الداعية إلى تطوير التشريعات والتنظيمات القانونية بما يتيح للقطاع الخاص توفير محتوى تنافسي وأكثر مرونةً يتناسب والمعايير المقرَّة، إلا أن الأمر قد ينطوي على بعض المخاطر المرتبطة بحق الوصول للمعلومات والمساواة. كما يتوقع أن يقع القطاع العام تحت ضغوطات متزايدة للتغير بصورة أسرع من السابق. ويقود هذا التفكير الدعوات المستمرة في إعادة التفكير في التعليم، ومعناه وأهدافه، حيث تفرض سرعة التغيير التكنولوجي – المقترنة بالثورة الصناعية الرابعة – الحاجة إلى تعلم مهارات جديدة بشكل سريع. وعليه، فإن التعلم المرن يوفر للسوق احتياجاتها المتغيرة بصورة أكثر سرعة من نظم التعلم التقليدي، ويعزز ثقافة التعلم مدى الحياة طوال فترة الفرد العملية، حيث يسود اعتقاد عام من قبل أرباب الأعمال أن المؤهلات الأكاديمية وحدها لا تؤهل المتعلم والخريج لوظائف المستقبل، وأنهم بحاجة إلى المزيد من المهارات المناسبة للسوق، خاصة فيما يتعلق بمهارات حل المشكلات، والإبداع، والمرونة، والقيادة، واحترام الآخرين.

لقد فرضت الجائحة تجديد النقاش حول النموذج الأنسب لمنح المؤهلات، خاصة في غياب الامتحانات في بعض القطاعات، مع الحفاظ على نزاهة ومصداقية نظام المؤهلات المعتمد، وضمان الحفاظ على المعايير بمرور الوقت. ويعدُّ هذا الموضوع شائكًا لأسباب عدة، أبرزها أنه عند اعتماد المؤهل من دون الامتحان التقليدي، فإن فرص التحيز غير الواعي قد تزداد؛ مما يؤكد أهمية وضع السياسات المنظمة ومعايير المساءلة الرصينة لتجنب حدوث مثل هذه الممارسات.

التقييم والامتحانات

يعد التقييم التربوي وآليات تطبيق الامتحانات من أكثر الجوانب تأثرًا بجائحة كورونا، ويخطئ من يعتقد أن التقييمات والامتحانات غاياتها قياس مستويات أداء المتعلم فحسب، بل إنها تهدف إلى تحقيق أغراض متعددة، فبالإضافة إلى قياسها مستوى أداء المتعلم في المعارف، والمهارات، والكفايات التي اكتسبها، فإن نتائج التقييم التربوي تدخل أيضًا في مساعدة أصحاب الشأن على اتخاذ القرارات المناسبة المرتبطة بالمعلمين واحتياجاتهم، وبمراجعة المناهج والبرامج الدراسية، وبناء وتوزيع الميزانيات، فإنه لا يمكن لامتحان واحد أن يقوم بقياس ذلك كله؛ وبناء عليه، ظهرت مفاهيم التقييم التي تخدم أغراضًا مختلفة تشمل: تقييم التعلم، والتقييم من أجل التعلم، والتقييم بوصفه تعلُّمًا. وقد صار واضحًا أن بعض الدول – خاصة التي تعتمد على الامتحانات العالية الأهمية مصدرًا رئيسًا لقياس تقدم الطلبة – وجدت نفسها في موقف صعب في ظل عدم قدرتها على إقامة الامتحانات بالصورة التقليدية. وقد وفرت الحلول التكنولوجية بدائل مناسبة إلا أن أبرز التحديات التي تواجهها تكمن في تقليل أخطاء القياس، وزيادة صحة الاستنتاجات، وموثوقيتها المستمدة من التقييم نفسه، كما أن العدالة لن تتحقق في بعض الأحيان خاصة في حال عدم توفر الإمكانيات لدى جميع المتعلمين بالتساوي. وبصورة عامة، فإن التقييمات من الممكن أن تساعد في التخفيف من آثار كوفيد – 19، في السنوات قادمة إذا ما تم استعمالها بشكل صحيح، أما في حال التساهل في تقديمها فقد توفر بيانات مضللة عن أداء المتعلمين والنظام التعليمي، وقد تؤدي إلى هدر في استثمار الموارد، وأحيانًا قد تعزز عدم المساواة.

وفي مراجعة للواقع الجديد، تتوجه الأنظار إلى تطوير آليات التقييمات التربوية بما يتناسب والتوجهات المستقبلية، وإعادة النظر في توازن النظام التعليمي بين أهداف التعليم، الكفايات، المعايير المقرة والمنهج المقدَّم. كما أنه لا بد من المقارنة بين نتائج أداء الطلبة، ووضع السياسات والإستراتيجيات المناسبة لسد الفجوة في الإنجاز، والتي شهدها العالم؛ نظرًا لتبعات الجائحة، على أن يكون التركيز على تعويض النقص الحاصل في إتقان المهارات والكفايات، وليس

التركيز على الدرجات فحسب. ولا مانع من خفض سقف التوقعات في المرحلة الحالية، ولكن لا بد من أن يقترن ذلك بخطط وإجراءات تصحيحية في المستقبل القريب لتعويض الفاقد.

وعلى الرغم من أنَّ الجائحة أثبتت أن التقييمات التكوينية قد تميل إلى تضخيم الإنجاز، وخاصة عندما يتم ربطها بالدرجات الممنوحة للطالب، إلا أن التوجهات المستقبلية تؤكد على أهمية الجمع بين التقييمات التكوينية والتجميعية مع إعطاء الأولوية للتقييمات التكوينية، وربط ذلك بالدعوة إلى تقسيم خبرات المنهج إلى خبرات مجزأة أقصر من المعتاد، بحيث يتاح للمعلم فرصة تقديمها وقياسها؛ مما يوفر معلومات مستمرة عن أداء المتعلم.

ولا بد من عدم إغفال ضرورة تسريع تطوير مفاهيم المعلمين عن التقييم وآلياته المناسبة، وكفاءاتهم الرقمية في هذا المجال؛ لمواكبة متطلبات المرحلة المقبلة، وتوفير الدعم اللازم والتدريب والإرشاد المناسبَين لهم، وقد يمتد ذلك إلى أولياء الأمور أيضًا خاصة ذوي المتعلمين الأصغر سنًا.

الخلاصة

لقد أسهمت الجائحة في إطلاق مستقبل جديد سيشهد فيه التعليم والتدريب تغييراتٍ كبيرةً خلال الخمس إلى عشر سنوات القادمة. إذ ستشمل هذه التغييرات ماذا سيتعلم المتعلم، وكيف سيعلمه المعلم، وبأي شكل تنظيمي، وأين سيتعلم، وكيف سيتم اعتماد خبرات تعلُّمِه. ويشير الواقع إلى أن التعليم المدمج، وتضمين التكنولوجيا بشكل أكبر أمر لابد منه في السنوات المقبلة. كما أن التركيز سينصبُّ على نوعية المهارات التي يحتاجها المتعلم، مع التوجه بشكل أكبر إلى التعلم المرن القائم على الكفاءة والتركيز على تطوير القدرات. وسيرتبط بذلك تطوير عمليات إعداد وتمهين المعلمين بما يضمن تحريرهم بشكل أكثر استقلالية، مع إعادة تنظيم آليات المحاسبة، بالشكل الذي يضمن زيادة فرص التعلم الذاتي والإبداع والتعاون بين المعلمين. كما ستتاح الفرصة للأنظمة والمؤسسات التعليمية والتدريبية للاستفادة من فترة الجائحة في توفير فرص تعلم مختلفة لا تحدها التنظيمات والموارد التقليدية؛ مما سيوفر فرصًا لها للتغيير بشكل إيجابي واستباقي.

وفي ظل القناعة التامة بأن فتح المؤسسات التعليمية والتدريبية سيحدث لا محالة، تظل آلية العودة يسودها عدم اليقين؛ مما سيؤثر على آليات التقييم المتبعة، وقد يحتاج المعلمون إلى التركيز بصورة أكبر على التقييم التكويني، مع التخطيط المستمر لوضع البرامج العلاجية والتعويضية استجابة لأي فاقد محتمل.

على الرغم من التوقعات بتزايد التعلم الافتراضي، والذي قد يصبح جزءًا منتظمًا من الروتين اليومي للكثيرين، تظل مسألة الفجوة الرقمية عقبة تواجه العديد من النظم حول العالم، حيث إنَّ المتغيرات التي يتضمنها تحقيق معادلة الإنصاف في التعليم باستخدام التكنولوجيا ما زالت متعددة، منها إمكانية وصول كافة الطلبة إلى الأجهزة التكنولوجية، ومدى الكفاءة الرقمية في تفعيلها والاستفادة منها.

كما تدرك الحكومات والشركاء الآخرون أن إعادة تشكيل المهارات وصقلها لدى الأفراد سيسهم بشكل مباشر في إعادة انتعاش الاقتصاد وإعادة البناء؛ الأمر الذي يعزز من أهمية اعتماد أنماط تعلم مرنة وأكثر تنوعًا، وإعادة التفكير في آليات اعتماد المؤهلات التقليدية.

وختامًا، فقد تكون جائحة كوفيد – 19، هي المحفز للتغيير، إلا أن ذلك التغيير لا يُضمن حدوثُهُ إلا في حال توحيد الرؤى وتوجيه الجهود نحو ذلك، فقد يعيق التغيير المنشود المصالح الخاصة، والخوف من الجديد والمجهول، والخوف من فقدان السيطرة، ولذلك على كل أمة أن تحدد ما إذا كانت ترى الجائحة حادثًا عرضيًا تتعامل معه، وتنتظر زواله؛ لتعود لنفس الممارسات السابقة، أم تستغل الفرصة للتطوير والتجديد والتقدم.

إنجازات الهيئة

للعام الثالث على التوالي هيئة جودة التعليم والتدريب تفوز بجائزة «تواصل» 2020

أشادت الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب الدكتورة جواهر شاهين المضحكي، بالتحفيز والتقدير الحكومي الأصيل والمستمر لمؤسسات الدولة، ومنها استمرار تكريم جهود مؤسسات الدولة عن بُعد في ظل ظروف جائحة كورونا التي تمر بها، وهذا يؤكد حقيقة دعم قيادتنا السياسية، وحكومتنا الموقرة الثابت لجميع المؤسسات والهيئات الحكومية؛ لتقوم بأداء أدوارها ومهامها في سبيل تطوير إجراءاتها ووسائلها المختلفة، خدمةً للمواطنين.

وثمّنت الرئيس التنفيذي تكريم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه لهيئة جودة التعليم والتدريب للعام الثالث على التوالي، بفوزها بجائزة "أفضل أداء للعام 2020، في التواصل مع العملاء"، معربةً عن فخرها واعتزازها لفوز الهيئة لهذا العام أيضًا بعد أنْ كُرِّمَتْ خلال العامين الماضيين 2018 و 2019، لكون الهيئة من أفضل الجهات الحكومية تفاعلًا في النظام الوطني للمقترحات والشكاوي "تواصل"، متقدمة بالتهنئة إلى سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، وإلى وزير شئون الشباب والرياضة رئيس مجلس إدارة الهيئة سعادة السيد أيمن بن توفيق المؤيد، والفريق العامل على متابعة نظام تواصل وجميع منتسبي الهيئة، لما تحقَّق من إنجاز في هذا المجال، وبما يعنيه من دعم معنوي للهيئة ولكافة منتسبيها لتقديم الأفضل دائمًا، خدمة للوطن والمواطن، والمساهمة في رفع درجة كفاءة العمل الحكومي في مملكة البحرين.

المؤتمرات والمنتديات

أولاً: المؤتمرات

مؤتمر الهيئة الرابع: «مستقبل جودة التعليم والتدريب: بين التوجهات العالمية والتنفيذ المحلي»

عقدت هيئة جودة التعليم والتدريب تحت رعاية سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب في مملكة البحرين مؤتمرها الرابع تحت عنوان: "مستقبل جودة التعليم والتدريب: بين التوجهات العالمية والتنفيذ المحلي"، وذلك على مدى يومين متتاليَيْن؛ الثلاثاء والأربعاء الموافقين 30 – 31 من مارس 2021، عبر منصة الاتصال المرئي، بمشاركة (11) متحدثًا من الخبراء، والمتخصصين، والأكاديميين المعنيين بجودة التعليم والتدريب من مختلف دول العالم، وبحضور أكثر من (1120) مشاركًا من المختصين، والمهتمين في المجال التعليمي، والتدريبي، والتربوي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي؛ ومن الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية، من (30) دولة مختلفة حول العالم، وكذلك من المعنيين بقطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

وقد ناقش المؤتمر عدة محاور أهمها: أهمية تطوير، واستدامة، وتنافس الأداء التعليمي والمؤسسي في مؤسسات مملكة البحرين التعليمية والتدريبية في ظل الظروف والأوضاع الاستثنائية، وكذلك تعزيز قدرات وإمكانيات النظم التعليمية؛ من أجل التكيُّف مع الظروف المختلفة ومواجهة الأزمات الطارئة.

كما تناول المؤتمر موضوعاتٍ متنوعةً ومتعددةً حول أهمية تحقيق هدف التنمية المستدامة للعام 2030، بشأن "ضمان التعليم الجيد، والمنصف، والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، وتجاوز جميع العقبات والتحديات؛ لمواجهة آثار جائحة كوفيد – 19، التي شملت جميعَ الأنظمة التعليمية في دول العالم أجمع وبلا استثناء.

وقد أشار المؤتمر إلى أنَّ تحديات مستقبل التعليم والتدريب أصبحت كبيرة سواء بالنسبة للمؤسسات التعليمية والتدريبية، وللمعلمين، أو أولياء الأمور، أو الطلبة بمختلف مراحلهم التعليمية، خاصة في المجال التقني والمهني، وأهمية تطوير وتعزيز البنية التحتية في ميادين التعليم والتدريب؛ لتحقيق الأهداف المرجوة في ظل تفشي وانتشار فيروس كورونا كوفيد – 19، وتداعي نتائجه وتجنب تأثيراته.

ومن بين المحاور التي تم مناقشتها في المؤتمر، استدامة التعليم والتحسين المستمر للجودة، والدعوة للتقارب بين المؤسسات التعليمية، وتعزيز تبادل الخبرات التعليمية، والثقافية، والمعرفية فيما بينها عالميًا، من خلال استدامة جودة التعليم – وفق خطط إستراتيجية متجددة – في ظل الأزمات الحالية

والطارئة. ووضع الأساس العلمي والمعرفي للتوقعات ما بعد كورونا، والاستعداد له إداريًا، وتعليميًا، وتقنيًا وفق الظرف الطارئ ومتغيرات سوق العمل. وأيضًا الاستفادة من مكتسبات المرحلة الاستثنائية، وتفعيل التعليم الرقمي والمختلط في التدريس بعد جائحة كوفيد – 19.

ومن ناحية أخرى، فإنَّ الامتثال لمتطلبات ضمان الجودة في الأوضاع الاعتيادية والاستثنائية يعدُّ أمرًا مهمًا وضروريًا؛ لاستيعاب تأثير التغيرات العالمية على المؤهلات، ومتطلبات سوق العمل الطارئة والسريعة، وإعادة صقل مهارات القوى العاملة من خلال التعلم الرقمي الشامل، والاعتراف بالمؤهلات المصغرة، والمؤهلات القائمة على المهارات والتعليم العملي.

كما أنَّ تطوير معايير التقييم لتكون موثوقة ومواكبة للتغيرات من حيث تعزيز تعلم اللغات الأجنبية، وأثرها في الاندماج، والربط الثقافي بين منتسبي المؤسسات التعليمية عالميًا يعدُّ من أولويات التطوير والتحديث في ظل انتشار الجائحة وما بعد الجائحة، واعتماد المؤسسات التعليمية اختبارات موثوقة ومُحَكَّمَة دوليًا كآلية لتقييم الأداء التعليمي المحلي. وأيضًا تطوير معايير تقييم أداء المؤسسات التعليمية ومخرجاتها عن بعد، واستناد تطوير المؤهلات إلى بيانات مؤشرة وفق احتياجات سوق العمل.

وعلى صعيد آخر، فقد تم مناقشة دعم وتطوير الهيئات التعليمية والأكاديمية، وتطوير أداء المعلمين تقنيًا، ومهاريًا، ومعرفيًا وفق نظم ممارسات عالمية، واستمرارية الاهتمام بكفاءة المراجعين، وتحديث مهاراتهم وفقًا لجميع الظروف والأزمات الحالية والطارئة. وتفعيل مبدأ المساءلة؛ لتطوير الأداء، واستدامة جودته أثناء وبعد الجائحة.

كما تطرق المؤتمر إلى موضوع تطوير المؤهلات، والمناهج الدراسية؛ لمواكبة التغيرات العالمية المتسارعة والمفاجئة؛ بدءًا بأهمية تطوير المؤهلات الأكاديمية والمهنية، وتنويع البرامج الأكاديمية الحالية، أو طرح مؤهلات جديدة؛ لتواكب التكنولوجيا الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والرقمنة، وصولًا إلى تطوير التعليم المهني؛ ليشمل تنوع المهارات، والتقنيات، وتعزيز التطور التقني، واكتساب المهارات التكنولوجية، بما في ذلك التلمذة المهنية، والمؤهلات الصغيرة، والمسارات المهنية غير الخطية، والتحول إلى الامتحانات الإلكترونية، وحمايتها، ومراقبتها، وتقييمها بعدالة وموثوقية في الظروف الطارئة والمستقبلية، وضمان جودة ممارسات التعليم العالي والمهني عن بعد، واستمرارية تطوير آلياته، ومقاييسه، وعملياته، وضرورة بناء الثقة في التعلم والتعليم المهني عن بعد لدى المؤسسات التعليمية والطلبة، وتقييم أدائهم بشكل نزيه وموثوق.

ثانيًا: المنتديات

عقدتْ هيئةُ جودة التعليم والتدريب عددًا من المنتديات الإلكترونية خلال العام الأكاديمي 2020 – 2021، شارك فيها نحو (1200) من التربويين، والمعنيين، والأكاديميين، والخبراء، والمتخصصين محليًا وإقليميًا ودوليًا، والتي تناولت موضوعات متعددة، حيث ناقشت التعليم وتجاربه، وفرصه، وتحدياته في ظل جائحة كوفيد – 19. وقد خرجت هذه المنتديات بتوصيات مهنية في مجال التعليم والتدريب، عبرت عن خلاصة تجارب ناجحة في التعليم عن بُعد، عبر مناقشات ومداخلات مهنية من جانب المشاركين. كل منها تناول جوانب مؤثرة في التعليم والتدريب، وذلك بمشاركة الرئيس التنفيذي لهيئة جودة التعليم والتدريب الدكتورة جواهر شاهين المضحكي، ومسئولي الهيئة ومنتسبيها.

حيث عقدت الهيئة ممثلةً في **إدارتي مراجعة أداء المدارس الحكومية، والمدارس الخاصة ورياض الأطفال** المنتدى الإلكتروني: "تجارب التعليم المدرسي أثناء الأزمات والتوجهات المستقبلية، نماذج دولية"، من خلال منصة التواصل الاجتماعي (Zoom)، بمشاركة ما يقارب الـ (300) مشارك من المختصين، والمعنيين، والتربويين، والمهتمين بالحقل التربوي، والشركاء الإستراتيجيين.

هذا، وقد اشتمل المنتدى على عدد من أوراق العمل، من بينها ورقة عمل حول "الخطط والإجراءات المعتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين؛ لمواجهة ظروف وقف الدراسة، وإغلاق المؤسسات التعليمية خلال جائحة كوفيد – 19"، قدمها الدكتور فوزي الجودر. كما قدَّم البروفيسور جوبينثان سارفن ورقة بعنوان: "الممارسات والآفاق المستقبلية للتعليم المدرسي في أوقات الأزمات: الخبرات الدولية"، حيث استعرض رؤية سنغافورة، وإجراءاتها لتسيير العملية التعليمية في ظل انتشار الوباء، لافتًا إلى التدابير والإستراتيجيات التي تم اتباعها لإنجاح ذلك.

فيما قدم السيد كريستوفر غرين ورقة عمل بعنوان: "الممارسات والتوجهات للتعليم المدرسي في أوقات الأزمات: تجارب دولية – إنجلترا، الولايات المتحدة، ودولة الإمارات العربية المتحدة – الرؤية والجوانب العملية: التعلم من أزمة كوفيد – 19"، حيث بين خلال ورقته أنظمة التعليم الحكومية والخاصة في كل من إنجلترا، والولايات المتحدة، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وإجراءاتها في الاستجابة والتعامل مع الفترة الحالية لانتشار "كوفيد – 19"، والخطوات المستقبلية لهذه الدول مع استمرار العملية التعليمية التقليدية في ظل الجائحة.

ومن جانبه، استعرض السيد بيكا اكسيما، ورقة عمل بعنوان: "كوفيد – 19، في نظام التعليم الفنلندي"، قدم خلالها إجراءات النظام الفنلندي تجاه قطاع التعليم في ظل جائحة "كوفيد – 19"، مستعرضًا كذلك الخطط التي تم وضعها في حال العودة إلى التعليم التقليدي، والدروس المستفادة من التجربة على المدى القصير والبعيد.

هذا، وقد تناول المشاركون عددًا من المحاور المهمة والمختلفة، والمتمثلة في استعراض، ومناقشة الاستجابات الفورية للنظم التعليمية المختلفة لتأثيرات جائحة كورونا على التعليم المدرسي، وتسليط الضوء على خطط هذه النظم للعودة إلى التعليم المدرسي "الوضع الطبيعي"، بالإضافة إلى الدروس المستفادة من هذه الأزمة على المدى القصير والبعيد.

وتحت عنوان: "نحو تعليم وتدريب مهني فاعل في الظروف الاستثنائية"، عقدت **إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني** منتداها الإلكتروني، بمشاركة ما يقارب الـ (170) مشاركًا من المختصين، والمعنيين، والمهتمين في المجال التعليمي والتدريبي.

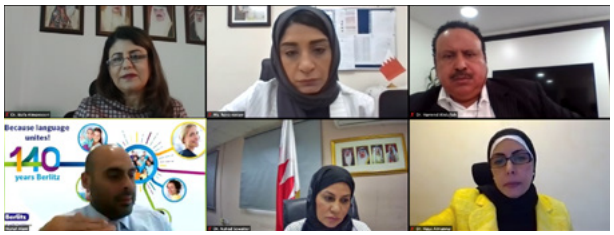

وقد كانت أولى مشاركات المنتدى، للأستاذة هناء ناصر – رئيس قسم الترويج والمعلومات في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، من خلال دراسة عمل قامت بها الوزارة بعنوان: "توجهات قطاع التدريب ومعالجة أهم التحديات"، حيث استعرضت الدراسة الوضع الحالي، والمعوقات، والتحديات التي تواجه قطاع التدريب خلال الوضع الراهن؛ لتفشي جائحة كوفيد – 19، وما بعدها، مبينة كذلك الحلول المقترحة والدروس المستفادة، والمشروعات والخطط المستقبلية التي من المزمع تنفيذها بعد انقضاء هذه الجائحة؛ لتطوير منظومة التدريب في مملكة البحرين.

وفي ورقة قدمتها الدكتورة ناهد شويطر – مدير إدارة شؤون المتدربين في معهد البحرين للتدريب تحت عنوان: "معهد البحرين للتدريب عبر الإنترنت: الفرص والتحديات"، أوضحت الدكتورة شويطر تجربة معهد البحرين للتدريب للتحول إلى التعلم الإلكتروني

والتدريب عن بعد، والإستراتيجيات التي تم تطبيقها من قبل المعهد لتقديم خدماته التدريبية في ظل جائحة كوفيد – 19، لافتةً كذلك إلى التحديات والتدابير والإجراءات المتخذة لمواجهة تلك التحديات، كما أوضحت الخطط المستقبلية التي تم وضعها لتطوير نظام التعليم عن بعد.

فيما استعرض الدكتور حميد عبدالله – المدير التنفيذي لمركز تدريب جمعية المهندسين البحرينية، كيفية تدريب المهندسين المؤهلين والقادرين على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وذلك وفق المهارات الوطنية المطلوبة في سوق العمل، وبالتعاون مع الجهات المعنية ومن بينها هيئة جودة التعليم والتدريب، لافتًا كذلك إلى حزمة الإجراءات الاحترازية، والتدابير الوقائية التي اتخذتها الجمعية بالتزامن مع الخطة الوطنية التي دشنتها مملكة البحرين للتصدي لفيروس كوفيد – 19.

من جانبه، قدم الأستاذ مناف العاني – مدير مركز بيرلتز البحرين، ورقة عمل بعنوان: "تحدٍّ آخرُ، ويومٌ آخرُ!!" مشيرًا فيها إلى الإجراءات التي اتخذها مركز بيرلتز البحرين؛ لمواجهة تحدي المرحلة الراهنة، والاستمرار في تقديم الخدمات إلى العملاء، ووضع الخطط للفترة الحالية في ظل البنية التحتية المتوافرة، والمحافظة على العملاء، وسلامة الموظفين، ووضع الخطط المستقبلية وفق سياسات عمل مستمرة، وأهداف تلبي الطموحات الحالية والمستقبلية.

أمَّا **إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، فكان منتداها الإلكتروني** تحت عنوان: "التقدم إلى الأمام: مراجعات ضمان الجودة الخارجية لبرامج مؤسسات التعليم العالي بعد انتشار جائحة كوفيد – 19"، بمشاركة أكثر من (100) من الأكاديميين، والمختصين، والمعنيين بمجال التعليم، والتعليم العالي.

وقد اشتمل المنتدى على عدد من أوراق العمل المهمة والمتعلقة بضمان جودة التعليم العالي في ظل جائحة كورونا، من بينها ورقة عمل حول "جهود هيئة جودة التعليم والتدريب: بعد انتشار جائحة " كوفيد – 19"، حيث استعرضت خلالها الشيخة الدكتورة لبنى آل خليفة مبادرة هيئة جودة التعليم والتدريب حول أهمية "المقايسة المرجعية لأطر المراجعة، وتقييم التعليم والتعلم عن بعد"، والمنبثقة عن إطار التزام الهيئة بقرارات اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله ورعاه، فيما يتعلق بالقرار الصادر بتاريخ 17 مارس 2020، والمتعلق بالانتقال إلى التعلم عن بعد.

ومن جانبهما، استعرضت كلٌّ من الدكتورة كارين تايلور – مدير المجموعة التحاورية، وإيميلي جودي – مدير الهيئات الدولية والصناعية والمهنية – في (TEQSA)، هيئة معايير الجودة والاعتماد للتعليم العالي في أستراليا التجربة الأسترالية، من خلال ورقة عمل بعنوان: "أهمية ضمان الجودة الخارجية في توصيل المعلومات بالوسائل السليمة"، حيث ركز حديثهما على الإجراءات الواجب اتباعها في عمليات التقييم للتعليم العالي عبر الوسائل الصحيحة والملائمة، وفق معايير تحقق ضمان الجودة المطلوبة، حيث وضحتا خلال حديثهما الإجراءات التي تمَّ اتباعها في جودة التعليم مع انتشار جائحة كوفيد – 19، عبر وسائل التواصل عن بعد، وإجراءات تقييم الطلبة في مؤسسات التعليم.

فيما قدم الدكتور مارك فريدريكس المنسق الدولي – مؤسسة الاعتماد الأكاديمي في هولندا – ورقة عمل بعنوان: "الخبرات الدولية للمراجعات عبر منصات التواصل عن بعد"، حيث شدد خلالها على ضرورة توافر القوانين والضوابط لعمليات التقييم والمراجعة لمؤسسات التعليم العالي عبر منصات التواصل عن بعد، مبينًا أن الوضع الحالي للمراجعات عن بعد يعدُّ مؤقتًا، وذلك نتيجة انتشار جائحة كوفيد – 19، حيث من الأفضل أن يتم الانتقال إلى إجراء زيارات المراجعة لمؤسسات التعليم العالي بعد انحسار الجائحة.

كما قدَّمت السيدة دورتي كريستفورسن الرئيس التنفيذي السابق لمجلس اعتماد المؤهلات الأكاديمية والمهنية في هونج كونج، ورقة عمل تحدثت خلالها عن التحديات التي تواجه هيئات ضمان الجودة الخارجية، حيث استعرضت شكل عمليات ضمان الجودة الخارجية، وتنظيمها في ظل انتشار الجائحة، لافتة كذلك إلى التحديات والفرص التي حظيت بها هيئات ضمان الجودة خلال الفترة الراهنة، والتي أدت إلى طرح مناهج ورؤى مبتكرة لهيئات ضمان الجودة، والتعاون مع مؤسسات التعليم العالي لمجابهة الآثار السلبية لفيروس كوفيد – 19، وكذلك إبراز الحاجة إلى زيادة التعاون بين هيئات ضمان الجودة على مستوى العالم.

كما عقدتْ هيئة جودة التعليم والتدريب، ممثلةً في **إدارة عمليات الإطار الوطني للمؤهلات** المنتدى الإلكتروني "الطريق إلى المستقبل خلال جائحة كوفيد – 19 وما بعدها"، بمشاركة ما يقارب الـ (190)

مشاركًا من المختصين، والمعنيين، والمهتمين في ضمان الجودة وأطر المؤهلات.

هذا، وقد عُقِدَ المنتدى بمشاركة متحدثين من بعض الجهات، والهيئات، وشبكات ضمان الجودة المعنية بالتعليم وأطر المؤهلات، حيث شارك فيه كلٌّ من عضو اللجنة الاستشارية في شبكة ضمان الجودة لرابطة دول جنوب شرق آسيا البروفيسور حزمان شاه عبدالله، ومستشارة التعليم السيدة ميلاني ريلتون، والمدير العام للإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية الدكتور طارق السندي، فيما أدارت جلسات المنتدى مدير إدارة عمليات الإطار الوطني للمؤهلات الأستاذة عصمت جعفر.

ومن أوراق العمل التي تم عرضها خلال المنتدى ورقة عمل بعنوان: "إطار المؤهلات الوطني: الطريق إلى الأمام مع كوفيد – 19 وما بعده"، قدمها الدكتور طارق السندي – المدير العام للإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية، حيث استعرض خلالها أهم مميزات وإنجازات الإطار الوطني للمؤهلات منذ نشأته، والإجراءات التي تم اتخاذها في ظل الوضع الراهن؛ لمواجهة الجائحة، لاستمرار عمليات التقييم والمراجعة، وورش التدريب في قطاعي التعليم والتدريب، بالإضافة إلى الخطط المستقبلية التي تسعى الهيئة إلى تنفيذها؛ استنادًا إلى المهام الموكلة إليها.

كما قدَّم عضو اللجنة الاستشارية في شبكة ضمان الجودة لرابطة دول جنوب شرق آسيا البروفيسور حزمان شاه عبدالله، ورقة بعنوان: "الحفاظ على سلامة أطر المؤهلات الوطنية في بيئة التعليم العالي المعطلة؛ بسبب كوفيد – 19"، حيث استعرض خلالها "التحديات التي تواجه هيئات ووكالات ضمان الجودة وأطر المؤهلات في ظل انتشار فيروس كورونا، والإجراءات الحالية، والخطط المستقبلية"؛ للحد من تداعياتها على تلك المؤسسات، وعلى قطاع التعليم العالي الذي تأثر بشكل ملحوظ منذ تفشي الوباء.

فيما قدمت السيدة ميلاني ريلتون مستشارة التعليم ورقة عمل بعنوان: "الحفاظ على جودة التقييم – ضمان المصداقية والموثوقية في ظل جائحة كوفيد – 19"، حيث بينت خلال ورقتها الإجراءات الواجب اتباعها لمواجهة تحدي كوفيد – 19، ومدى تأثير التقويم الافتراضي على جودة المؤهلات، ومدى أهمية الأطر الوطنية للمؤهلات في المحافظة على التقييم، خاصة خلال العام 2020، وكيفية التأقلم مع الوضع الراهن؛ لمواجهة تداعيات وتحديات هذه الجائحة.

هذا، وقد تناول المشاركون عددًا من المحاور المهمة والمختلفة، والمتمثلة في استعراض، ومناقشة دور أطر المؤهلات في ضمان التحقق من المؤهلات عن بعد، وتسليط الضوء على الإستراتيجيات، والعمليات، والمعايير المطبقة في التحقق من المؤهلات عن بعد، والفرص والخطط المستقبلية.

وفي منتدى آخر من منتديات الهيئة، شهد مشاركة واسعة جدًا بلغت أكثر من (400) من الأكاديميين

والتربويين والمعنيين بالتعليم، نظّمت **إدارة الامتحانات الوطنية** منتداها الإلكتروني تحت عنوان: "التقييمات التربوية عن بُعد، وتحدياتها في ظل جائحة كوفيد – 19".

هذا، وقد ناقش المشاركون عددًا من المحاور الأساسية المتمثلة في: أساليب التقييم عن بُعد، كما تم تسليط الضوء على مجموعة من التجارب حول عمليات التقييم التربوي عن بُعد وعبر المنصات التقنية، بالإضافة إلى مناقشة الخطط التطويرية المستقبلية، والتحديات التي تواجه هذا النوع من عمليات التقييم، بمشاركة عدد من الخبراء والمختصين في هذا المجال؛ كونها آلية جديدة في التقييم لم تألفها الأجيال من قبل. وقد قامت بتقديمها خلال جلسات المنتدى الأستاذة وفاء اليعقوبي، مدير إدارة الامتحانات الوطنية في هيئة جودة التعليم والتدريب.

ومن أوراق العمل التي قُدِّمت في المنتدى، ورقة قدمها الدكتور عبدالله القاطعي المدير التنفيذي للمركز الوطني للقياس في هيئة تقويم التعليم والتدريب بالمملكة العربية السعودية، بعنوان: "الاختبار التحصيلي عن بُعد – المكونات والنتائج"، تحدث خلالها حول "مكونات الاختبار وتطبيقاته ونتائجه، بالإضافة إلى مقومات عمليات التقويم عن بُعد".

وذكـر الدكتـور القاطعي أنَّ الوضـع الراهن، والـذي يعاني منـه العالـم أجمع؛ بسـبب تفشـي جائحـة كوفيـد – 19، أوجـب على الجهـات المعنيـة بالتعليم والتدريـب الانتقال إلى هـذا النوع مـن التقييم، وإجـراء الاختبـارات التحصيلية لقيـاس مسـتويات التحصيل، واكتسـاب الطلبـة المعارف والمهـارات وفـق آلية جديـدة اسـتثنائية؛ للتيسـير عليهم، وحفاظًـا علـى سـلامتهم، وصحتهـم، ودعمهـم فـي الوقـت ذاتـه، ومسـاندتهم في ظـل الظـروف الراهنة.

كمـا، قدمـت الدكتـورة ريـم البوعينيـن نائـب الرئيـس التنفيـذي للشـئون الأكاديميـة فـي جامعـة بوليتكنـك البحريـن، ورقة عمـل بعنـوان: "اختبارات القبـول الإلكتروني – بوليتكنك البحرين"، اسـتعرضت خلالهـا تجربة بوليتكنك البحريـن فـي إجـراء اختبـارات القبـول الافتراضيـة فـي بيئـة تحاكـي فـي صرامتهـا، ودقـة مراقبتهـا الاختبـارات التقليديـة؛ لضمان تقديم الدعم والمسـاندة عند الضرورة، كما تم مسـبقًا إرسـال أفـلام إرشـادية حول كيفية سـير الاختبـار إلـى الطلبـة المتقدميـن قبـل موعـد اختبارهـم بفتـرة، بحيـث يتسـنى للمتقـدم الاسـتعداد للاختبار.

فيمـا قـدم الأسـتاذ أحمـد عسـاف مديـر أول منطقـة الشـرق الأوسـط والخليـج العربـي مـن جامعـة كمبـردج – التقييـم الدولـي بالمملكـة المتحـدة، ورقة عـن "برامج ومؤهـلات كمبـردج للتعليـم الدولـي"، مبينًـا خلالهـا مـا تقدمه كمبـردج من برامـج ومؤهلات بصورة موسـعة من المرحلـة الابتدائية إلى الثانوية (التعليم مـا قبل الجامعة)، وعمليـات التقييـم التـي يتـم اتباعهـا، والجهـود التي تم بذلهـا مـن قبـل كمبـردج للتقييم عـن بعد.

الخلاصة

حرصت هيئة جودة التعليم والتدريب ممثلةً في **الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية**، ومنذ انتشار جائحة كوفيد – 19، في مملكة البحرين، على تنفيذ العديد من الجهود؛ للوقوف على أوضاع المؤسسات التعليمية والتدريبية – في كافة القطاعات – في ظل الظروف الجديدة، وذلك عبر إداراتها الأربع؛ كل فيما يخصه.

فلقد واجهت المدارس الحكومية والخاصة، والمعاهد التدريبية والتعليمية، والجامعات، تحديات جمة للتعامل مع معطيات الأوضاع المرتبطة بالجائحة التي أثرت بشكلٍ مباشرٍ على حقوق الأفراد في التعلم، ولذا كان لزامًا على الهيئة، ومن منطلق مسئولياتها، التحقق من مدى جودة ما يقدم من خدمات تعليمية وتدريبية، بصورة تتناسب مع الأوضاع الاستثنائية وبشكل سريع.

إن الأطر الاستثنائية التي تم تفعيلها لقياس مدى ملاءمة الاستجابات الإجرائية لكل من المدارس والمعاهد، شكلت في معاييرها خطوطًا استرشادية واضحة ومتاحة للجميع؛ وذلك لضمان حفظ حق المتعلمين، وضمان الاستجابة الفورية للمتغيرات، وفي الوقت ذاته لا تشكل عبئًا على المدارس، حيث كانت مخففة ومركزة.

وتعد هذه الأطر تجربة متميزة على المستوى الدولي في هذا المجال، حيث أشاد بها الخبراء الدوليون ونالت تقديرهم. في حين أنَّ التغييرات التي طالت عمليات المراجعات البرامجية في التعليم العالي، والتي كانت متسقة مع الممارسات الدولية، أسهمت في تخفيف الضغوطات الناتجة على الجامعات، وضمنت إجراء المراجعات كما هو مخططٌ لها. ولقد فعَّلت الإدارات الأربع التكنولوجيا بصور متعددة، وذلك باستخدام تقنيات الحوسبة السحابية (One Drive)، والمنافذ الإلكترونية؛ لتبادل وتحميل الملفات والأدلة، ومنصات التواصل النصية، والصوتية، والمرئية، مثل: (Microsoft Teams)، و(Zoom).

وبشكل إجمالي، قيمت **إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية وإدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال** (44) مدرسة حكومية، و(17) مدرسة خاصة، ضمن إجراءات تقييم جودة الممارسات المدرسية وفق الإطار الاستثنائي، برز خلالها أنَّ شريحة واسعة من هذه المدارس استجابت بشكل مناسب، خاصة فيما يتعلق بإجراءات الأمن والسلامة. وتميزت استجابة المدارس الحكومية بالمركزية، والمدارس الخاصة باللامركزية في تعاملها مع الأوضاع الاستثنائية. ولتطوير الأداء على قطاع التعليم المدرسي ينبغي الاستعداد بخطط تعويضية واضحة لتقليص الفاقد التعليمي الحاصل، مع ضرورة تفريد عملية التعلم قدر الإمكان بما يتناسب واحتياجات الطلبة المختلفة، وتطوير آليات التقييم، ورفع مستويات مشاركة الطلبة، وتفاعلهم خلال المواقف التعليمية.

كما قامت **إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني**، بتقييم ممارسات واستجابات (13) مؤسسة تعليمية وتدريبية؛ باستخدام الإطار الاستثنائي، أظهرت فيها المؤسسات استجابةً مناسبةً للاحتياجات الناشئة عن الأوضاع الاستثنائية، خاصة فيما يتعلق بإجراءات الأمن والسلامة، وبتوظيف إستراتيجيات تعليم/ تدريب متنوعة، والتنوع في طرائق التقويم، وتوافر منصات التعلم الإلكترونية ومصادر تعلم مناسبة.

كما قدمت الإدارة عددًا من التوصيات الضرورية أبرزها ضرورة وضع الخطط والسيناريوهات البديلة لمواجهة التحديات، وضمان تنفيذ الخطط التدريبية، وزيادة تحسين الممارسات المتعلقة بضمان جودة ما يتم تقديمه، وابتكار أساليب تسويقية ذكية تشجع المتدربين وأرباب الأعمال للتسجيل للدورات والبرامج، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز مرونة تشريعات وقوانين الجهات المرخصة؛ لتتوافق والاحتياجات الناشئة عن الظروف الاستثنائية.

وواصلت **إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي** عملياتها عن بعد، وذلك بمراجعة (24) برنامجًا أكاديميًا؛ استنادًا لإطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية)، بالإضافة إلى مواصلتها تنفيذ الزيارات التتبعية للبرامج الأكاديمية التي كانت قد تمت مراجعتها في المرحلة الثانية من الدورة الأولى لمراجعات البرامج الأكاديمية.

وتشير النتائج – بشكل عام – إلى تطور في هيكل البرامج الأكاديمية ومخرجات التعلم المطلوبة والمناهج ذات الصلة، مع وجود بعض مجالات التحسين وخاصة تلك المرتبطة بمراجعة سياسات قبول الطلبة، وتعديل عبء العمل لأعضاء هيئة التدريس، وتطبيق عمليات تدقيق التقييم الداخلي والخارجي، ومتابعة وتحليل بيانات الدفعات الطلابية، وضمان شمولية المقاييس المرجعية، واستشراف احتياجات سوق العمل والاستفادة من نتائجه في تحسين وتطوير البرامج الأكاديمية. وقد عكست النتائج التراكمية للزيارات التتبعية تحسنًا ملحوظًا في جودة معظم البرامج الأكاديمية.

خلال العام الأكاديمي 2020 – 2021، قامت الهيئة ممثلةً في **الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية**، ومن خلال الإدارتين التابعتين لها بمواصلة عملياتها على الرغم من الظروف التي فرضتها جائحة كورونا.

حيث قامت إدارة عمليات الإطار الوطني بإدراج مؤسسة تدريب مهني ضمن سجل الإطار الوطني للمؤهلات، كما قامت بتسكين (40) مؤهلا وطنيًا، وأرشفة مؤهل وطني واحد، وإسناد (10) مؤهلات أجنبية؛ ليصبح العدد الإجمالي في سجل الإطار الوطني للمؤهلات (29) مؤسسة تعليمية وتدريبية، و(175) مؤهلاً وطنيًا، و(10) مؤهلات أجنبية.

وكجزء من عملية المتابعة الدورية للمؤهلات المُسَكَّنَة في الإطار الوطني للمؤهلات، فقد تم إعادة التحقق من (6) مؤهلات. وقد عقدت الهيئة (7) ورش تدريبية لمنتسبي مؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات التدريب المهني المقبلة على تقديم طلباتها، وورشة تدريبية لأعضاء لجان التحقق. وتعزيزًا لوعي المجتمع بثقافة الإطار الوطني للمؤهلات، فقد تم عقد (3) ورش عمل توعوية لعدة جهات، تم فيها تعريف الإطار الوطني للمؤهلات كأداة لتطوير التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

من جهة أخرى، فقد قامت الإدارة بمراجعة وتحديث معايير الإطار الوطني للمؤهلات وعملياته وآلياته؛ بناءً على المقايسة المرجعية، والتغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة. كما تمَّ العمل على تدشين نظام تدريب إلكتروني تفاعلي من قبل الهيئة لمؤسسات التعليم والتدريب فيما يتعلق بعمليات الإطار الوطني للمؤهلات، ونشره على الموقع الإلكتروني للهيئة. كما أنَّ الهيئة مستمرة في توسيع قاعدة بيانات الخبراء المعتمدين، وتدريبهم على متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات، ونشر قائمة بأسمائهم وسيرهم الذاتية على الموقع الإلكتروني للهيئة.

لقد وجهت الهيئة ممثلة في **إدارة الامتحانات الوطنية** جهودها في التخطيط لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر رقم: (07 – 2583) الصادر بتاريخ 30 نوفمبر 2020م، الذي ينص على: "الموافقة على الخطة التنفيذية لنقل الإشراف على امتحانات الصفين التاسع والثاني عشر من وزارة التربية والتعليم إلى هيئة جودة التعليم والتدريب والتي سيتم تطبيقها تدريجيًا على مدى الثلاث سنوات القادمة...."

وفور صدور القرار، وبناء على غايات القرار المتمثلة في ضرورة توحيد الجهود، واستقلالية التقييم التربوي، وتعزيز سمعة النظام التعليمي لمملكة البحرين محليًا وإقليميًا ودوليًا، حدّدت هيئة جودة التعليم والتدريب أهدافها، ووضعت بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وجميع الشركاء، خطة زمنية تتضمَّن أهم المحطات والأدوار لتنفيذ الامتحانات الوطنية بصورة تدريجية، بُغية نقل الامتحانات الوطنية إلى مرحلة جديدة من مراحل العمل باتجاه التحوُّل إلى النظام الرقمي الشامل، وأتمتة إجراءات الامتحانات الوطنية الذي يضمن استدامة التقييم المستقل لتقييم النظام التعليمي في مملكة البحرين؛ وهذا ما كانت تطمح إليه الهيئة منذ نشأتها، وقد جاءت جائحة كورونا، وأوجدت المناخ الملائم للإسراع في تحقيق هذا التوجُّه الذي يأخذ الامتحانات الوطنية إلى مواكبة المستجدات العالمية الجيدة التي سيكون لها بالغ الأثر في سرعة الوصول إلى نتائج الطلبة بجودة وكفاءة عالية؛ إذ سيشمل التحول إلى النظام الإلكتروني جميع العمليات المتعلقة بإعداد الامتحانات الوطنية وإصدار نتائجها.

وفي هذا الإطار أيضًا، وضعت الهيئة الخطط التدريبية لكوادرها وللمعلمين والطلبة؛ لتمكينهم ورفع كفاءتهم في التعامل مع الامتحانات الوطنية عبر إنشاء منصة إلكترونية تتضَّمن نشر نماذج من هذه الامتحانات. كما أن الهيئة وضعت خطة إعلامية؛ للتوعية والتسويق والنشر تشمل المعلمين، والطلبة، وأولياء الأمور؛ من أجل رفع دافعية الطلبة؛ لتقديم أفضل ما لديهم في الامتحانات الوطنية.

للاطلاع على تقارير الهيئة،
يُرْجَى زيارة الموقع الإلكتروني
www.bqa.gov.bh

هيئة جودة التعليم والتدريب

Education & Training Quality Authority

Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

www.bqa.gov.bh